الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية | العدد (22) نوفمبر 2023م | السنة الثانية

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

بانتظار إعلان افلاس الحكومة

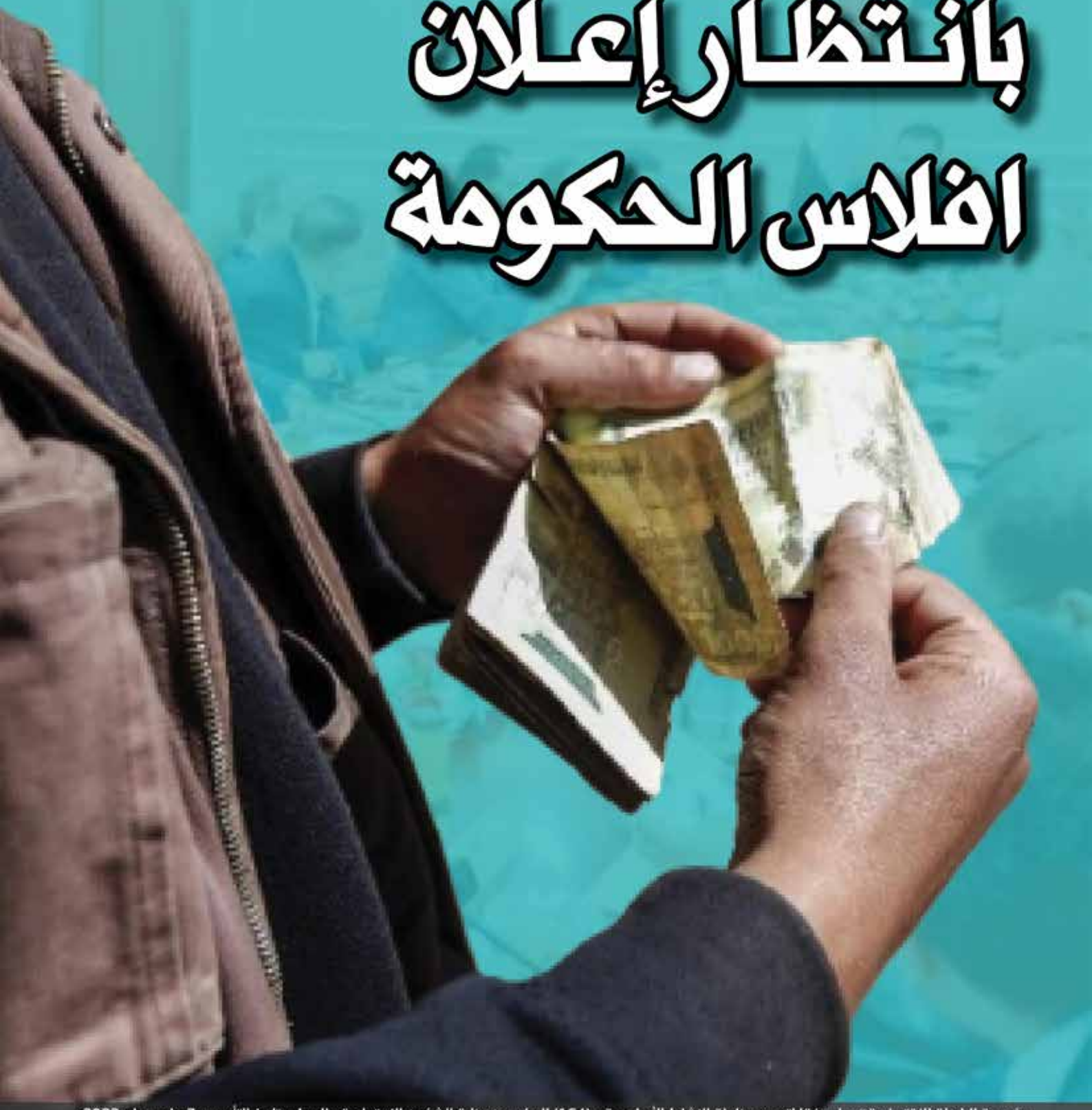

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عـدن - اليمـن www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد:

هيئة التحرير..... 3
الافتتاحية..... 4
من نحن..... 5
قواعد النشر في المجلة..... 6
الإعلان في المجلة..... 7

أخبار الرابطة:

- ورشة عمل في عدن تخرج بتوصيات هامة حول تحصيل الموارد المالية للحكومة في ظروف الحرب..... 8

شخصية اقتصادية:

- أ. نبيل حسن الفقيه - وزير السياحة والخدمة المدنية الأسبق..... 13

- تحليل أسعار الصرف لشهر أكتوبر..... 22
- تطور أسعار السلع الغذائية لشهر أكتوبر..... 38

تطورات اقتصادية:

- تحويل صرف المرتبات عبر البنوك: الأسباب، الإيجابيات، السلبيات | د. سامي محمد قاسم..... 26
- منطلقات ومهام الغرفة التجارية والصناعية م/أبين | محمد علي صالح الوالي.... 29
- استمرار ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في ظل أوضاع معيشية صعبة | د. محمد صالح الكسادي..... 32
- خلق الوظائف.. العبور إلى الاستقرار | د. أحمد مبارك بشير..... 35
- طرق مكافحة الفساد | أحمد محمد قاسم..... 42
- التعريف بمهام واختصاصات وصلاحيات وأهداف الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد | أ. حسين شيخ بارجاء..... 44

مقالات اقتصادية:

- أهمية ودور المحاسبين والمراجعين والمستشارين الماليين في ظل الاقتصادات الهشة | معاذ عبدالواحد الصبري..... 51

- كيف نواجه التضخم على المستوى الشخصي. حسين صالح التام..... 54
- فعالية تقييم مؤشرات الأداء في منظمات الاعمال دراسة حالة مؤسسة الكهرباء للفترة 2000-2014م | د. ابوبكر الجفري... 56
- قمة البريكس تنتهي بالتوسع التاريخي وموازنة المصالح وتعزيز التعددية القطبية | م. احمد سالم باحكيم..... 59

تجارب ناجحة:

- الاقتصاد الروسي.. مواجهة العقوبات بذكاء | د. سامي محمد قاسم..... 61

قصة نجاح

- من هو وليد الحمري..... 67

إلى من يهمه الأمر:

- عام صادرات صفر.. إلى متى يا حكومة؟ | د/ حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... 68

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

الافتتاحية

بانتظار إعلان افلاس الحكومة

ان اعلان افلاس الحكومة يلوح في الافق فقد اجتمعت اغلب مؤشرات الافلاس المتعارف عليها دوليا في مثل هذه الحالات على وضع الحكومة حاليا فقد ترافقت كل من الأزمة المالية، والسياسية والانسانية والتي اجمالا تعكس حالة من عدم الاستقرار السياسي وتفاقم الاحتقان الاجتماعي وضبابية الرؤية للمستقبل.

ان الازمة السياسية هي ام الازمات في البلد وتتمثل في الحرب الطويلة والاضطرابات الامنية وازمة المؤسسات السيادية الخطيرة والتدخل الاجنبي في الشأن السياسي للبلد.

اما الازمة المالية فتتمثل في ضعف الحكومة القائمة في مجال تسيير شؤون الدولة المالية والعجز الملحوظ في إدارة المالية العامة والخلل المستدام بين الموارد والاستخدامات وغياب العمل بالميزانية العامة للدولة.

وفي ذات الوقت تعصف بالمجتمع ازمة انسانية حادة لا نظير لها في عالم اليوم وصنفت دوليا كأسوأ ازمة انسانية في العالم وعلائمها ازمة الامن الغذائي والفقر والمجاعة.

وبرغم كل تلك الازمات وغيرها مما لم يذكر يلاحظ ان الحكومة تتعامل ببرود شديد مع تلك الازمات، وكأن شيئا لم يعنيها، حتى القيام ببعض الاصلاحات المالية والنقدية الضرورية تلبية للضغوط والشروط الخارجية للحصول على المنح والودائع والمساعدات فان الحكومة حتى لم تعلن برنامج واضح للإصلاحات الاقتصادية والتي من خلال البرنامج يمكن معرفة مهام الاصلاحات لأجهزة الدولة المختلفة ومراقبة التنفيذ مع ضرورة التنسيق الكامل لكل الاجهزة الحكومية كفريق واحد لتنفيذ الإصلاحات المالية والنقدية.

ان الافلاس كان بالإمكان حدوثه منذ وقت سابق لولا انقاذ السعودية والامارات للحكومة عبر اشكال معروفة من تمويل لموازنه الحكومة ولكن ليس كل مرة تسلم الجرة فمع بداية العام القادم قد تعلن الدولة فشلها في القيام بمهامها المعتادة بسبب افلاس ماليتها.

ان التجاذب والتخادم والتراخي للحكومة والتحالف في حل جاد للازمات السياسية والمالية والانسانية واستخدامها كوسائل ضغط سياسي لتحقيق اجندات سياسية لا تخدم المواطن ستنعكس على صناعها في لحظة معينه من اللعب على المتناقضات كسبا للوقت وضغطا مستمرا لتحقيق مأرب خفية ليس من ضمنها ارساء السلام والاستقرار الاقتصادي والمعيشي.

رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لايجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي.

الأهداف:

تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.

المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.

المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية.

إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.

تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية.

العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.

عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.

تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية.

السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.

تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.

العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة .

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.

تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.

2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.

3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.

7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.

لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،

أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك/

مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني)	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

أخبار الرابطة

نفذتها "مكافحة الفساد" و"الرابطة الاقتصادية"...

ورشة عمل في عدن تخرج بتوصيات هامه حول "تحصيل الموارد المالية للحكومة في ظل ظروف الحرب"

شهدت العاصمة عدن، اليوم الثلاثاء الموافق 24 أكتوبر ورشة عمل نوعية، تحت عنوان 'تحصيل الموارد المالية للحكومة في ظل ظروف الحرب '، والتي نفذت بالتعاون بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومؤسسة الرابطة الاقتصادية، وخرجت بتوصيات هامة موجهة للحكومة والجهات المعنية.

وفي مستهل الورشة ألقت رئيسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد القاضية أفراح بادويلان، كلمة قدمت من خلالها لمحة عن الوضع العام في اليمن واستمرار الصراع وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

وعقب ذلك قام الدكتور حسين الملعسي رئيس مجلس أمناء الرابطة الاقتصادية، بإدارة الجلسة النقاشية، التي قدمت خلالها أربع أوراق عمل قدمها مختصون في هيئة مكافحة الفساد والجمارك والاقتصاد.

الورقة الأولى قدمها الأستاذ حسين بارجاء عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بعنوان ' التعريف بمهام واختصاصات وصلاحيات وأهداف الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد".

فيما حملت الورقة الثانية، عنوان ' نحو تحصيل الموارد المالية للحكومة وفعالية استخدامها"، وقدمها الاخ حامد الشاطري مدير عام المراجعة والمخاطر بمصلحة

الجمارك.

الورقة الثالثة حملت عنوان 'الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري.. كيف نفهمه" قدمها الخبير الاقتصادي الأستاذ صالح الجفري.

وكانت الورقة الختامية المقدمة لورشة العمل من الدكتور سامي محمد قاسم نعمان رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن بعنوان ' آثار وقف صادرات النفط على موارد الحكومة".

وبعد ذلك فتح باب النقاشات للحضور المشاركين الذين أثروا الأوراق المقدمة بالنقاش والتحليل.

التوصيات

وبناء على المناقشات التي تمت خلال الورشة التي حملت عنوان 'تحصيل الموارد المالية للحكومة في ظروف الحرب" خرج المشاركون بالتوصيات التالية:-

1- أوصت الورشة الحكومة بالعمل الحثيث لزيادة فعالية تحصيل الموارد، مع ضرورة الالتزام بمعايير النزاهة والشفافية في تحصيل الموارد واستخدامها والعمل على الحد من النفقات بما يؤدي لخفض العجز في الموازنة العامة للدولة.

2- تقليل الاعتماد على المساعدات والمنح والودائع الخارجية والقيام بإصلاحات مالية ونقدية جادة، وزيادة الاعتماد على الذات وتنويع المصادر المحلية.

3- على الحكومة وضع خطط اقتصادية ومالية تضمن زيادة موارد الضرائب والجمارك والحد من التهرب في التحصيل والتوريد وبما لا يضر بدوران العجلة الاقتصادية ولا يشكل عبئ اضافي على التجار والمواطنين.

4- أن الازمة المالية الحادة لا يمكن حلها دون استئناف الصادرات النفطية، وعلية أكد المناقشون على اتخاذ كل الاجراءات لاستئناف

تصدير النفط كأهم مورد مالي للحكومة.

5- شدد المشاركون على اهمية سيطرة الحكومة على كل الموارد في مناطق سيطرتها بما فيها موارد قطاع الاتصالات والطيران المدني وغيرها لرفع ايرادات الدولة.

6- أكد المشاركون في الورشة على اهمية وضرورة تحصيل الموارد المالية من كافة المحافظات بما فيها مأرب إلى حسابات الحكومة المخصصة في البنك المركزي دون ابطاء او تسويف.

7- اوصى المشاركون في الورشة اجهزة الدولة المعنية سرعة تشغيل المصافي وتعزيزها بالنفط اللازم للقيام بنشاطها وهو ما سيعمل على تخفيض العبء على الدولة في مجال استيراد المشتقات النفطية.

8- ان حل مشكلة الحكومة يتطلب عدة حلول ومنها تشجيع الاستثمار الخاص في الانتقال لتوليد الكهرباء باستغلال الطاقة المتجددة والنظيفة والغاز وهو ما سيوفر على الدولة اموال طائلة.

9- ان الضرورة تقتضي ايقاف صرف المرتبات بالدولار وتخفيض عدد شاغلي الوظائف العليا والدبلوماسيين وتقليص كشوفات الاعاشة في الخارج وغيرها واصلاح شامل للوظيفة العامة.

10- أكد المشاركون على تحويل صرف كافة المرتبات والاجور لموظفي كافة قطاعات الدولة عبر البنوك وبالعملة المحلية وحل مشاكل الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية.

11- اهمية ايقاف عملية فتح حسابات للجهات الحكومية خارج البنك المركزي ومحاسبة الجهات المخالفة.

12- اشراك القطاع الخاص في حل الازمة المالية وخلق شراكة تنموية فاعلة مع الحكومة وخاصة في مجال الاستثمار.

13- العمل على زيادة الصادرات غير النفطية وترشيد الواردات بما يحقق التوازن في ميزان المدفوعات.

14- تأكيد اهمية التعاون بين وزارة المالية والبنك المركزي في عملية الاصلاحات المالية والنقدية لضمان ديمومتها وفعاليتها.

15- ضرورة إلزام المؤسسات الحكومية وخاصة الايرادية على توريد الضرائب والرسوم العامة اولا بأول.

16- اوصى المشاركون في الورشة بتطبيق القانون والذي يمنع تحصيل اي موارد مالية مركزية أو محلية إلا بقانون ووقف تحصيل موارد من جهات غير مخولة بتحصيلها .

17- تفعيل واقرار القوانين التي تساهم في الحد من الفساد والبدء في تطبيقها مثل قانون الذمة المالية وحماية المبلغين.

18- إلغاء نظام المقاولات في تحصيل الضرائب المحلية للقات.

هذا وقد اوصى المشاركون في الورشة على اهمية وضرورة جعل الشفافية والمساءلة والمحاسبة دستورا لكل العمليات المالية للحكومة ايرادا وإنفاقا.

وشدد المشاركون على إن مكافحة الفساد وتعزيز إجراءات الشفافية والرقابة والمسألة القانونية بما يخدم حماية موارد الدولة والمال العام، تتطلب وجود إرادة سياسية حقيقة، وعزم وحزم حقيقيان تجاه مكافحة الفساد، ومن جميع المكونات السياسية وشركاء الشرعية بدون استثناء، وبما يخدم الصالح العام دون غيره.

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
الفخامة
Alfakhama

صفر ريال

رسوم فتح الحساب

من #بنك القطيبي

افتح حسابك الآن من احد فروعنا

او عبر تطبيق الموبايل

اقرأ الباركود

لتحميل التطبيق

بنك القطيبي

Qutaibi Bank

@Qtbbank

8009999

qtbbank.com

تمكين ... وأمان

شخصية اقتصادية

أ/ نبيل حسن الفقيه وزير السياحة ووزير الخدمة المدنية والتأمينات سابقاً

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف شخصية استثنائية متعددة الانشطة والمسؤوليات هو الاخ الاستاذ نبيل حسن الفقية وزير السياحة ووزير الخدمة المدنية والتامينات الاجتماعية في حكومات سابقة والذي عمل ايضا في مجال الطيران والصناعة وفي قطاع الاستثمار كما عمل في القطاع الخاص والرياضة لتسليط الاضواء على عدد من القضايا الاقتصادية ذات الاهمية الخاصة والمرتبطة بقضايا الاقتصاد سابقا وحاليا ومستقبلا وبالذات ادارة التنمية الاقتصادية من قبل اجهزة الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل والتركيز على خلاصة تجربته الطويلة في العمل الحكومي والاستفادة منها في المستقبل واتقد م بشكري وتقديري على اتاحة هذه الفرصة المفيدة للقراء والمتابعين للشأن العا م .

سيرة ذاتية

ولدت ونشأت في مدينة صنعاء عام 1967م، حصلت على درجة البكالوريوس في عام 1991م من جامعة صنعاء، في مجال الاقتصاد والعلوم السياسية، حصل على دبلومين عاليين في إدارة الطيران التجاري، وإدارة الأعمال عام 2002م، ثم حصل على ماجستير في التسويق، طالب دكتورا في مجال آليات تحقيق معايير ضمان الجودة للمنشات السياحية (اوقفت الدراسة لاسباب خاصة).

عملت في مجال الطيران المدني لأكثر من 16 عام حيث التحق بالعمل لدي الخطوط الجوية اليمنية منذ 1988 اثناء دراستي الجامعية، عُينت في عام 2004م وكيلاً لوزارة الثقافة والسياحة لقطاع السياحة، وفي عام 2006م عُينت كأول وزير للسياحة في حكومة عبد القادر باجمال، و تم اعادتي لذات المنصب في عام 2007م في حكومة الدكتور علي محمد مجور، حتى قدمت استقالته من منصبي كوزير في 18مارس 2011م.

فيما بين الاعوام 2014 / 2012 عملت رئيس لمجلس ادارة شركة التبغ والكبريت سابقاً (شركة كمران للصناعة والاستثمار)، ومن ثم عُينت بعدها رئيس للهيئة العامة للطيران المدني والارصاد في عام 2014م، و ما بين -2015 2017 عمل في القطاع الخاص، في مجال الاستشارات الاقتصادية و الادارية ، وفي عام 2018 عينت وزيراً للخدمة المدنية والتامينات في حكومة الدكتور احمد بن دغر ، ثم في ذات الوزارة في حكومة الدكتور معين عبدالملك.

عملت على انشاء وتأسيس وزارة السياحة، وإعادة تشكيل مجلس الترويج السياحي، وتم حينها إنجازه مختلف التشريعات السياحية والقوانين المرتبطة بالقطاع السياحي، بما في ذلك وضع أُسس للعمل المؤسسي للقطاع السياحي في اليمن، و أسهمت في تأسيس المنظمة العربية للسياحة في عام 2004م، و رئيساً لمجلس وزراء السياحة العرب بين عامي 2010/2009م.

مُنحت جائزة "الدفة الذهبية للسياحة الدولية "في مجال الإبداع في القيادة لعام 2009م، والتي تُمنح سنوياً للشخصيات الأبرز على المستوى الإقليمي والعالمي، كما مُنحت في 2012م جائزة" الريادة في العمل السياحي "على مستوى الوطن العربي من قبل المركز العربي للإعلام السياحي.

شاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والاقليمية والإقليمية ذات البعد الاقتصادي، وفي العديد من المنتديات وورش العمل ، وقدمت العديد من اوراق العمل ذات الصلة، وحالياً اعمل كرئيس تنفيذي للاتحاد الاسيوي لكرة الطاولة الى جانب عملي في القطاع الخاص.

■ المجلة: هل بالامكان اعطاء القراء والمتابعين الكرام خلاصة تجربتكم في العمل كوزير في حكومات سابقة واين يكمن الخلل في فشل مؤسسات الحكومة في ادارة الدولة والعجز في احداث تنمية اقتصادية في البلد.

■ الأستاذ الفقيه: فشل مؤسسات الحكومة اليمنية في إدارة الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية يعود لعدة أسباب، لعل في مقدمتها الدولة العميقة التي تشكلت خلال العقود الماضية، والتي ولدت شبكة من الموظفين الحكوميين والمسؤولين العسكريين وغيرهم من الأشخاص ذوي النفوذ داخل الدولة، الذين عملوا على المحافظة على السلطة بغض النظر عن التغييرات السياسية، و هناك عدة عوامل ساهمت في تكوين ما يمكن وصفه بـ 'الدولة العميقة" فقد تمسك الرئيس السابق بالسلطة لأكثر من ثلاثة عقود وأثناء فترة حكمه أقام شبكة واسعة من الموالين له في المؤسسات الحكومية والعسكرية، وتكونت تحالفات بين القبائل والحكومة لضمان الاستقرار والسلطة للنخب الحاكمة، مما ادى الى تسرب الفساد إلى مختلف المؤسسات الحكومية، و أدى ذلك إلى نقص الثقة في الحكومة وعجزها عن تقديم الخدمات الأساسية.

كما تعلم.. اليمن يتمتع بتنوع قبلي واجتماعي، وقد أثرت التوترات بين القبائل وبين المذاهب الدينية المختلفة في تعقيد الوضع السياسي والاقتصادي، بالاضافة الى وجود جماعات متطرفة مثل جماعة الحوثي وتنظيم القاعدة في بعض المناطق يضعف استقرار اليمن ويقلل من فرص الاستثمار والتنمية، وانعكست نتيجة للنزاعات المستمرة الى نزح العديد من اليمنيين من منازلهم، مما أثر على البنية الاجتماعية وأسهم في تزايد الفقر والحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

لقد دخل اليمن في نزاع مستمر بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي، وهذا أدى إلى تدمير كبير للبنية التحتية وأثر سلباً على استقرار الدولة، بالاضافة الى التحديات الاقتصادية، والفساد الذي يلعب دورًا كبيرًا في تقويض الثقة في المؤسسات وصرف الموارد، والاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات في ظل تراجع أسعاره وانخفاض الإنتاج الذي أثر على الاقتصاد اليمني.

نحن في اليمن نواجه تحديات متعددة مثل الفقر ونقص التعليم والصحة، و نقص في البنية التحتية مثل المياه والكهرباء والطرق، بالاضافة الى المشكلات البيئية التي يواجهها اليمن والتي تخلق ازمات كبيره كازمة المياه، وتدهورًا في الأمن الغذائي، كل ذلك يتظافر مع ضعف الإدارة الحكومية، و انعدام الثقة بين المواطنين والحكومة، مما ادى الى تقلص الفرص الاقتصادية، وارتفع معدلات البطالة نتيجة للأوضاع السياسية

والاقتصادية المضطربة والتي قوضت جهود التنمية والاستقرار، مع عدم اغفال تدخل القوى الإقليمية، مثل السعودية وإيران، في الأمور الداخلية لليمن أثر على استقرار الدولة، كل تلكم التحديات تمثل جزءًا من المشكلات التي تواجه اليمن. يتطلب الوضع حلولًا شاملة ومتعددة الأوجه، وتعاونًا دوليًا لدعم اليمن في تجاوز تحدياته.

■ المجلة: تمر البلاد حاليا في ازمة اقتصادية وانسانية غير مسبوقة اين تكمن الازمة الاقتصادية والتنموية في الماضي والحاضر هل هي ازمة موارد او ازمة ادارة موارد.

■ الاستاذ الفقية:

يمكن القول أن الأزمة الإنسانية هي انعكاس للأزمة الاقتصادية في اليمن والتي تشمل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية بالإضافة إلى ازمة الادارة الأزلية، فقد تظافرت كل تلك الأزمات فيما بينها وخلقت أزمة دولة ومؤسسات وقيادة... وبالتالي لا يمكن تحديد الأزمة بشكل محدد كأزمة موارد أو أزمة إدارة، نحن هنا نحتاج إلى تشخيص دقيق و جهود شاملة لمعالجة مجموعة متنوعة من التحديات.

لقد تظافرت مجموعة من العوامل الاقتصادية في الازمة، فكما يعلم الجميع، فقد انهارت البنية التحتية، وهجرة رؤوس الاموال للخارج، وتراجع الاستثمار، و ارتفعت معدلات البطالة، و تراجع الإنتاج الزراعي والسمكي، وانهار قطاع السياحي، و تدهور سوق العمل، و تضخمت الأسعار ، كل ذلك قابله انخفاض في إيرادات الحكومة نتيجة تراجع إنتاج وتصدير النفط، وهو المصدر الرئيسي للإيرادات في اليمن، وتم ايقاف تصدير الغاز ، اضاف الى ذلك توقفت المساعدات الدولية المباشرة والاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تساعد في تحسين الوضع الاقتصادي.

صاحب كل ذلك فشل في الادارة نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وغياب الرؤية الوطنية الجامعة ، والضعف في الهياكل الحكومية ، وتفشي الفساد، وتعطيل المنظومة الرقابية، وغياب المسائلة، وانعدمت الثقة بعد ان تفاقمت الاوضاع وضعف الاداء العام للحكومة نتيجة عدم القدرة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وبالتالي فان الأزمة اليمنية وتداعياتها تشكل تسلسلًا طبيعياً لمقدمات كانت موجودة ومعروفة.

■ المجلة: ماهي من وجهة نظركم الأولويات والمسارات الاساسية التي يجب على الحكومة السير فيها لحل الازمة الاقتصادية والانسانية في الظرف الحرج راهنا.

■ الاستاذ الفقية:

الأولويات الأساسية التي يجب على الحكومة السير فيها تتمثل في إنشاء هياكل حكومية فعّالة، اذ يجب تطوير هياكل حكومية شفافة وقادرة على ادارة الأموال العامة، مع التحديد الدقيق

للمسؤوليات والصلاحيات بوضوح يساعد على احكام مبدا الرقابة المصاحبة والرقابة اللاحقة، هذا من ناحية ، من ناحية ثانية يجب وضع استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد، مع ضرورة اعادة تشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد والنظر في اعادة بناء المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد، و تشجيع التعاون بين الجهات المختلفة لتعزيز الشفافية.

تحتاج الأزمة الاقتصادية والإنسانية إلى تدخلات استراتيجية فورية، على رأس هذه التدخلات يأتي السعي نحو السلام العادل ، وانهاء ملشنت الدولة، حيث يمثل وقف إطلاق النار خطوة محورية في هذا السبيل، الى ذلك يجب الإهتمام بالقطاعات الخدمية الأساسية التي تعاني من تدهور ، كقطاع الصحة، و التعليم، وتوفير الطاقة الكهربائية بالشكل المطلوب ، كما يجب العمل وفق برنامج مزمن على إعادة تأهيل البنية التحتية، والنظر في السياسات المعززة لتحسين الاوضاع الاقتصادية، اذ ان ذلك يمثل عنصراً أساسياً لتعزيز استقرار الحياة اليومية للمواطن، و لكن هذا الجهد الذي يمكن ان تقوم به الحكومة لن يكتمل إلا بدور نشط من المجتمع الدولي. سواء عبر المساعدات المباشرة أو تكوين شراكات فعالة تدعم اليمن في مواجهة تحدياتها، مع عدم تجاهل أهمية التعاون الإقليمي مع دول الجوار، والتركيز على دعم النازحين وتقديم الرعاية النفسية لهم.

يجب وضع آليات صارمة لمراقبة الإنفاق الحكومي وترشيده، وتقليل العجز في الميزانية، و تحسين نظام تحصيل الضرائب، ووضع نظام فعّال لتحصيل الضرائب والجمارك ، حيث يمكن أن يسهم ذلك في زيادة إيرادات

الحكومة، مع اهمية استخدام تقنيات حديثة لمكافحة التهرب الضريبي وتحسين تحصيل الضرائب، مع ضرورة تشجيع القيام بالإصلاحات الاقتصادية في اطار الوحدات الاقتصادية، و تعزيز نمو القطاع الخاص ومنحه المساحة المناسبة للاسهام في اعادة دوران عجلة الاقتصاد، وفي خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإيرادات.

ومن الاهمية بمكان الشروع في الاستثمار في التعليم وتطوير وبناء القدرات، وتخصيص موارد للتدريب والتاهيل لتطوير قدرات موظفي القطاع العام وبما يسهم في تحقيق إدارة أفضل، خاصة وان جل موظفي الدولة ممن وضعوا في المواقع التنفيذية يفتقدون للمراس الاداري والخبرة العملية، ومن المهم سرعة فتح هذا الملف وبحث سبل الحصول على دعم مالي وتقني من المجتمع الدولي يسهم في تعزيز القدرات الإدارية للقطاع العام.

■ المجلة: ماهي الحلول المتاحة من وجهة نظركم لتجاوز الازمة المالية والاقتصادية التي تعصف بحكومة عدن.

■ الاستاذ الفقية:

الكل يعي ويدرك ان عدن تقع تحت السيطرة المطلقة للمجلس الانتقالي، والجميع يعي ان المجلس الانتقالي فشل في اداء دوره في ادارة المرافق الخدمية، ومرد ذلك هو افتقار المجلس الانتقالي للخبرة والمراس الاداري والاقتصادي و السياسي العميق، في ذات الاطار رمت الحكومة فشلها في ادارة الدولة على الانتقالي فكانت النتيجة الحتمية هي تدهور الخدمات وانهيار الاقتصاد وتفشي الفساد، اذا ما هو الحل؟ ... الحل يكمن في تمكين الحكومة من اداء دورها دون تدخل من المجلس الانتقالي.

وحتى يتم تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية التي تواجه الحكومة في عدن، من الاهمية تفعيل مؤسسات الدولة الأمنية والمدنية، لا سيما في العاصمة المؤقتة عدن التي أضعف فيها النزاع المستمر على مقومات الدولة من التزام المواطنين بالقانون والنظام واحترام هيبة الدولة، وهذا يقودنا لاهمية استعادة ثقة المواطن بالحكومة، و إخضاع الجماعات المسلحة والقوات التابعة للأطراف المشاركة في الحكومة والمجلس الرئاسي لسلطة الدولة والحكومة في عدن.

يجب المضي في معالجة الاختلالات الاقتصادية، ومحاربة الفساد وخصوصًا فيما يتعلق بالملفات التي تعد الأكثر

كلفة على الخزينة العامة، مثل استيراد المنتجات النفطية لتوليد الكهرباء وبما يساعد على وقف انهيار الخدمات العامة (كهرباء ومياه وصحة وتعليم) وبالأخص في العاصمة المؤقتة عدن والتي تستحق ما هو اكثر، بالاضافة الى تعزيز الرقابة والمحاسبة وتفعيل مؤسسات الدولة، وتصحيح كل الاختلالات والأخطاء التي رافقت الأداء المالي والنقدي، مع التركيز على الملف الإنساني والإغاثي ورفع مستوى التنسيق الحكومي مع الجهات الدولية العاملة في هذا المجال، و هذا لن يتحقق مالم يكن هناك استقرار سياسي وامني يدفع نحو إنشاء بيئة آمنة تساعد على جذب المستثمرين وتشجيعهم على العودة للاستثمار في اليمن بشكل عام والى عدن على وجه الخصوص، و وضع حوافز لجذب الاستثمارات وتسهيل الأعمال، مع التركيز على إعادة بناء البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والمياه والكهرباء والبحث عن مصادر بديلة للطاقة و استغلال الطاقة المتجددة بدلاً من الاعتماد المفرط على توليد الطاقة بالنفط المكلف الذي ارهق الحكومة ولم يحقق اي استقرار لخدمات الكهرباء في عدن.

■ المجلة: عملتم في مجال ادارة مؤسسات صناعية وفي مجال الاستثمار من وجهة نظركم لماذا فشل الاستثمار في احداث نهوض اقتصادي وما السبل لجذب الاستثمار العام والخاص والاجنبي للاستثمار واحداث تنمية مستدامة.

■ الاستاذ الفقية:

الاستثمار في اليمن يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، الا ان الاستثمار في اليمن في ظل الظروف الحالية يمثل تحديًا كبيرًا بسبب الحرب و الاضطرابات السياسية والنزاعات المستمرة، وظهور العصبيات الضيقة في معظم المحافظات اليمنية، حيث ادى عدم الاستقرار السياسي والأمني، الى ارتفاع المخاطر المرتبطة بالاستثمار في اليمن حاليًا، حيث ان أي استثمار يتطلب تقييمًا دقيقًا للمخاطر ووضع استراتيجيات للتخفيف منها، ولذلك اجد ان الاهمية تقتضي السير نحو تعزيز الامن والاستقرار كاولوية قصوى، ناهيك عن الاستقرار السياسي الذي سينعكس ايجابياً على دعم المؤسسات الحكومية المناط بها الاسهام في دعم المستثمرين، ومن الضروري اعادة النظر في التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار و تحديثها وتوضيحها لضمان حقوق المستثمرين وتقليل العقبات التي تواجههم، مع ضرورة تقديم حوافز استثمارية واقعية من خلال تقديم امتيازات ضريبية أو دعم مالي للمشروعات التي تسهم في التنمية المحلية، و تطوير وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، الكهرباء، والمياه لجذب الاستثمارات، و البحث عن دعم وشراكات مع المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتقديم التمويل والخبرات اللازمة، ومن ثم الانتقال الى عملية الترويج للفرص الاستثمارية عبر المنصات والمعارض الدولية لجذب المستثمرين وإظهار الفرص المتاحة في اليمن.

■ المجلة: عملت في الحكومة وفي القطاع الخاص فلماذا فشلت الجهود الرامية لخلق شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وكيف يمكن اقامة شراكة فاعلة بينهما مستقبلا.

■ الاستاذ الفقية:

لخلق شراكة فاعلة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص في مشروعات البنية التحية يجب ان يتم وضع استراتيجية واضحة المعالم يتم فيها ازالة المعوقات وازالة التشابك التشريعي القائم والمرتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالاستثمار، و توسيع قاعدة الفرص الاستثمارية، والتشجيع على إنشاء الشركات المساهمة العامة للاستثمار في مجال البنية التحية (ومن ذلك إنشاء شركة مساهمة في تطوير وتمويل وتصميم وتشغيل وصيانة وتأمين وتملك محطات لتوليد الطاقة الكهربائية / المطارات والموانئ التجارية/ المدن الصناعية / المجمعات العقارية ...إلخ)... والتأسيس لقيام كيانات اقتصادية داعمة تُشَارِك الحكومة المركزية والمحافظات فيها، من خلال دخولها كمساهم ضامن للاستثمار وبنسب لا تتجاوز الثلاثين في المائة فقط كحد أعلى ، ولا تقل عن عشرة في المائة كحد أدنى، مع جواز تمكين الدولة من امتلاك حصص عينية من خلال المؤسسات العامة المملوكة للدولة... كتقديم امتياز حصري معين، أو من خلال استغلال إمكانيات مادية معينة تملكها تلك المؤسسات العامة ، على أن يتم تقييم ذلك الإسهام من خلال شركات دولية متخصصة، بحيث لا يتجاوز الإسهام العام من خلال حقوق الامتياز الحد الأعلى المحدد بثلاثين في المائة ، مع إخضاع ما يزيد عن هذه النسبة في حال الاستغلال المالي المقيم للبيع كأسهم وحصص في الشركة المزمع إنشاؤها.

النقطة الأخرى الأردن جوهرية تتعلق بتشجيع شركات القطاع الخاص المحليةُ كعنصر أساسي لتنمية الاقتصاد والتي تقوم على المشروعات التنموية المحلية، وفي الوقت نفسه

فان الاستثمارات المشتركة مع المستثمرين الأجانب سيضمن توفير التمويل المطلوب وستضمن الاعتماد على افضل التقنيات الجديدة، ولذا فعلى الحكومة العمل على تيسير عملية اشراك القطاع الخاص في عملية التنمية من خلال:

• الشروع في الإصلاحات القانونية المتمثلة في إقرار قانون ال PPP وقانون ال BOT

• الانفتاح على الاقتصاد العالمي وعلى مختلف الأسواق العالمية للدفع بعجلة تنمية القطاع الخاص إلى الأمام.

• الحرص على جذب الممولين الداعمين للتنمية لأشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، و تبسيط الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات صغيرة ومتوسطة..

• وضع أسس قانونية صارمة تحدد الية فض منازعات المستثمرين وفق المعايير الدولية مع نشر وتسويق الإجراءات المتبعة بكل شفافية، مع دعم المحاكم، بما يمكن القطاع الخاص من الاعتماد عليها في فض النزاعات بعدالة، سواء تعلق النزاعات مع الحكومة أو مع شركات أخرى.

• توجيه حوافز الاستثمار من خلال توظيف العمالة المحلية وتدريبها وجذب الصناعات التي تخدم الأسواق الإقليمية والعالمية والدخول في شراكات مع الشركات المحلية.

• تأسيس مناطق اقتصادية خاصة واختبار الإصلاحات القانونية المتعلقة بالقطاع الخاص فيه، ومن ثم تعميم الإصلاحات بعد التأكد من نجاعتها.

• التعاون مع القطاع الخاص لتأسيس مراكز لتبادل المعلومات يديرها القطاع الخاص وتوفر خدمات لأصحاب الأعمال الباحثين عن موظفين، وكذلك لموظفي الخدمة المدنية الباحثين عن العمل.

ان التقدم نحو هذه الأهداف سيتطلب جهدًا مشتركًا من الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، لكن بتكاتف الجهود، يمكن تحقيق نجاح واستقرار اقتصادي في اليمن.

■ المجلة: كوزير سابق للخدمة المدنية والتامينات الاجتماعية كيف تنظر لوضع الموارد البشرية ووضع القوى العاملة وكيف يمكن حل مشاكل الاجور والتوظيف مستقبلا بعد وقف الحرب في ظل ظاهرة التوظيف العشوائي في الجانب العسكري والمدني بشكل يفوق قدرات البلد المالية.

■ الاستاذ الفقية:

مما لا شك فيه ان الحكومة اليمنية تواجه عجزاً كبيراً في الموازنة العامة، و الكل يعي ان هناك انكماش اقتصادي حاد تعني منه اليمن، وان هناك تضخم كبير في القطاع العام نشاء منذ سنوات ، وتفاقم الوضع خلال الأعوام الماضية، و كنتيجة طبيعية في الحرب فان مختلف الأطراف اضافت أعداداً كبيرة من الموظفين الجدد إلى كشوفات الرواتب العامة، وخاصة في وزارتي الدفاع والداخلية، وسيتم الضغط اثناء لدمج عشرات الآلاف من المقاتلين التابعين لمختلف الأطراف، ولن يكون دمجهم كل هؤلاء قابلاً للتطبيق من الناحية المالية، وستواجه الحكومة ازمة في عملية تمويل مرتبات القطاع العام والذي ستشكل معضلة حقيقية، في حين ان هناك أولويات للانفاق العام امام الحكومة كاعادة الاعمار وترميم وبناء البنية التحتية ، والدفع بوتيرة التنمية واعادة دوران العجلة الاقتصادية، وستواجه الحكومة صعوبات في الحصول على تمويل ثابت لدفع المرتبات خاصة وان اي دعم خارجي لا يمكن ان يتم توجيه لدفع المرتبات، لذلك يجب العمل من الان على وضع خيارات أخرى لهؤلاء المقاتلين من أجل ضمان عدم تحولهم إلى معرقلين لعملية السلام.

يجب وضع معالجات للمقاتلين المسلحين تنسجم مع الواقع الاقتصادي لليمن والموارد المتاحة للدولة مع مراعاة عدم تحميل أي معالجات تتصل بالوظيفة العامة و تؤدي إلى مضاعفة التضخم في الكلفة الإجمالية للأجور. كما يجب التعامل مع قضايا التوظيف وفقا لتشريعات الخدمة المدنية بعيدا عن أي تجاذبات سياسية، مع إيجاد دعم سياسي متواصل للحد من تضارب السياسات ذات الصلة بالوظيفة العامة.

ان الالتزام بالهيكل الوظيفي المعتمد لمختلف قطاعات الخدمة المدنية في التعيين يعد حجر الزاوية، كما ان الاهمية تقتضي الشروع في إنشاء برنامج وطني لتأهيل وإعادة إدماج المجاميع المسلحة والتشكيلات العسكرية غير المشمولين ضمن قوام الخدمة المدنية أو وزارتي الدفاع والداخلية، لخلق الثقة فيما بين المقاتلين والمجتمع كضرورة لإعادة الحياة الطبيعية وفق أسس تضمن توفير الإطار المناسب الداعم لبرنامج تأهيل وإعادة إدماج المجاميع المسلحة، وذلك من خلال إنشاء صندوق البرنامج الوطني لتأهيل وإعادة إدماج المجاميع المسلحة والتشكيلات العسكرية لضمان توفير الموارد المالية المحققة لأهداف البرنامج، والتي من ضمن اهدافه توفير الدعم للمشروعات الصغيرة وريادة الاعمال وتغطية التدريب والتأهيل والدعم

الفني وتمويل المشاريع وبناء قدرات الجهات المعنية لخلق وظائف جديدة لهذه الفئة، على ان يتزامن مع ذلك إطلاق برامج توعوية مجتمعية لتغيير النظرة نحو الوظيفة العامة وتهيئة الرأي العام لإدماج المجاميع المسلحة والتشكيلات العسكرية في الحياة المدنية بما يحقق السلم الاجتماعي بعيداً عن ثقافة العنف والكراهية، وحتى لا يتحول المقاتلين المسلحين الى معرقلين لعملية السلام.

■ المجلة: عملت ضمن وفود حكومية في مباحثات واجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فكيف يمكن الاستفادة من القروض والمساعدات والهبات والمنح المقدمة للبلد من تلك المنظمات وغيرها.

■ الاستاذ الفقية:

اجتماعات الجانب الحكومي وصندوق النقد الدولي، تهدف عادة إلى مناقشة آخر التطورات الاقتصادية ومناقشة سبل تنمية القدرات المالية والجمركية والضريبية، ومناقشة أوضاع البنية التحتية، وسوق العمل، والوضع الإنساني وتقييم الوضع الصحي العام، وتقارير ومعلومات حول الناتج المحلي، والاثار المترتبة على السياسات المالية والنقدية وجهود تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي والآليات والأطر الرقابية والتنظيمية ذات الصلة ، وبما ينعكس على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتخفيف المعاناة الإنسانية وتحسين الخدمات الأساسية في اليمن.

ويتم خلال تلكم الاجتماعات تسليط الضوء على جهود الحكومة في عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية الشاملة لتحقيق الاستقرار في المجالات الاقتصادية والإنسانية ومعالجة أي اختلالات قد تواجه عملية الإصلاحات.

تلكم هي الجوانب التي تركز عليها اجتماعات صندوق النقد او البنك الدولي ، اما ما يخص المساعدات الانسانية والدعم الذي يقدم لليمن عبر منظمات الامم المتحدة، فالكل يدرك ان هناك ارتفع في مستوى اتمام المجتمع الدولي بالوضع الإنساني في اليمن، و تعاظم ذلك لاسيما مع التقارير المتصاعدة التي تتناول الاوضاع الإنسانية التي تعيشا اليمن، كل ذلك كان له الأثر في تصنيف اليمن ضمن أكثر الدول التي تتعرض لمجاعة إنسانية في العالم، وتم خلال السنوات الماضية حشد الموارد لصالح تقديم المساعدات لليمن عبر المنظمات، فهل وجهت تلك المساعدات لمستحقيها ، وهل كان للحكومة اليمنية دور في تحديد اتجاهات عمل المنظمات.

اكاد اجزم ان الحكومة مغيبه عن كل ما يدار في فلك المساعدات الانسانية، حيث تسرح وتمرح المنظمات كيفما تشاء وتعبث بالمساعدات التي تقدم باسم اليمن، والسبب هو الشلل التام الذي اصاب الاجهزة التنفيذية والرقابية لدى الحكومة الشرعية ، وغياب الشفافية والفساد لدى تلك المنظمات التي وجدت المرتع لممارسة نشاطها واضحت تلك المنظمات جزء اساسي من اقتصاد الحرب ، وليس ادل على ذلك من تماهي المنظمات العاملة في اليمن مع الحوثيين، خاصة بعد بدأت جماعة الحوثي في اتخاذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية المختلفة لتعزيز اقتصادها مستهدفة تدمير الاقتصاد النظامي، والسيطرة على الموارد بما في ذلك السيطرة على كل المساعدات الانسانية التي تقدم لليمن... اذا ماهو الحل

من وجهة نظري ان هذا الامر يحتاج لاستفاقة الحكومة الشرعية اولاً، وثانياً وضع استراتيجية محددة وخطوات مدروسة تتمثل في التعرف على الحاجات الأساسية والمشروعات التي تحتاج إلى التمويل كخطوة أولية وحاسمة تجعل التوظيف للمساعدات يذهب لصالح استدامة الموارد لمختلف الشرائح المستهدفة ، مع ضرورة تقييم ما تم خلال السنوات الماضية، ووضع الاطر الادارية المناسبة لخلق الشراكة الفاعلة مع المنظمات الدولية وفق خطط تضمن التوجه الصحيح للمساعدات وتوظيف و استخدام الأموال بالشكل الصحيح، مع اهمية تعزيز الثقة من خلال الشفافية التي تضمن تقديم المزيد من الدعم في المستقبل، و التوسيع في الشراكات مع منظمات المجتمع المدني في الداخل و منح مساحة للرقابة والتقييم والرصد المستمر الذي يضمن ان تذهب المساعدات تذهب إلى الأماكن المناسبة.

■ المجلة:يدور حديث حول وقف الحرب ، ماهي فرص وقف الحرب ومعالجة الازمة الإنسانية والاقتصادية من وجهة نظركم.

■ الاستاذ الفقية:

وقف الحرب في اليمن يتطلب توافقًا سياسيًا محليًا، وضغطًا دوليًا، وتعاونًا إقليميًا، بالإضافة إلى جهودًا لمعالجة الأزمات الإنسانية والاقتصادية، فالوضع في اليمن معقد وله تأثيرات إقليمية ودولية، بالتالي فان وقف الحرب في اليمن يعتمد على عدة عوامل في مقدمتها التوافق السياسي، اذ يجب أن يكون هناك توافق سياسي

بين الأطراف المحلية المختلفة في اليمن ' الحكومة الشرعية والحوثيين وغيرهم من الفصائل"، ومن ثم الضغط الدولي من الدول الكبرى والأمم المتحدة والتي يمكن أن تلعب دورًا في وقف الحرب من خلال فرض عقوبات أو وساطات دبلوماسية، مع دعم اغفال دول الاقليم 'السعودية وإيران" والتين تملكان تأثيرات عالية في اليمن، وتوافقهما على حل سلمي سيكون له تأثير كبير على إنهاء الصراع، فاذا ما تحقق السلا م ووقفت الحرب، فان الفرص سترتفع لمعالجة الأزمة الإنسانية، وتجاوز التحديات الاقتصادية، و إعادة بناء الاقتصاد اليمني والذي ستكون مهمة صعبة، ولكنها ضرورية لضمان استقرار البلاد على المدى الطويل.

■ المجلة: في نهاية اللقاء هل لكم من رسالة تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية.

■ الاستاذ الفقية:

هناك قضية مهمه يجب تسليط الضوء عليها وهي قضية تقلص رأس المال البشري في اليمن واثر ذلك على النمو الاقتصادي على المدي المتوسط والطويل، كما يعلم الجميع ان اليمن يعاني من أزمات سياسية ونزاعات مستمرة منذ فترة طويلة، لم تكن بدايتها بانقلاب الحوثيين في عام 2014، و هناك عدة عوامل ادت إلى تقلص رأس المال البشري في بلادنا منها تدفق الهجرة الناتج عن التوترات والصراعات التي عاشتها البلاد منذ الستينيات. الاضطرابات المستمرة أسفرت عن رحيل العديد من المحترفين والمتخصصين الذين أمضت الدولة سنوات في تكوينهم. لقد شهد العقد الأخير هجرة مكثفة لليمنيين ذوي المهارات العالية والتعليم بحثاً عن حياة أفضل، أضف إلى ذلك أن تأثير الحروب كان واضحًا في التعليم، مع إغلاق مؤسسات تعليمية وانخفاض جودته. وكذلك، أثرت الظروف الصحية السيئة ونقص الخدمات الطبية وتفشي الأمراض في تقليل فعالية العمال وقلل من إنتاجيتهم، بالتالي فان تقلص رأس المال البشري في اليمن قد ادي إلى انخفاض في الإنتاجية وزيادة في الفقر و الي تدهور في الاوضاع الاقتصادي، كل ذلك لا يساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدا م ...

■ المجلة: كيف تتم معالجة ذلك من وجهة نظرك

■ الاستاذ الفقية:

لمعالجة تقلص رأس المال البشري وتعزيز النمو الاقتصادي في اليمن نحتاج إلى جهود متعددة الأوجه واستراتيجيات متكاملة، ويجب اولاً العمل على إحلال السلا م والاستقرار السياسي في البلاد، وتحقيق الامن والاستقرار كاولوية تساعد على فتح الباب أما م استثمارات أجنبية وإعادة الإعمار، مع ضرورة الاستثمار في التعليم من خلال الاسترشاد بافضل الممارسات التي تمت في هذا الشأن، و بشكل مدروس ، و إعادة تأهيل المدارس والجامعات، وتحسين جودة التعليم، مع ضرورة التركيز على التعليم التقني والمهني خاصة في المراحل الأولى من إعادة الإعمار.

يجب ان يتم الاهتما م بتحسين البنية التحتية الصحية، و ضمان وصول جميع المواطنين إلى الخدمات الصحية الأساسية، و البحث عن شراكات مع الدول والمنظمات الدولية لتقديم الدعم في مجالات مثل التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية.

يجب ان يتم وضع استراتيجية لمنهج علمي عملي لتدريب وتأهيل العمال بهدف تعزيز مهارات الأفراد وتجهيزهم لسوق العمل، و تشجيع عودة المغتربين، و إعادة جذب اليمنيين الذين هاجروا ولديهم مهارات وخبرات، من خلال حوافز مالية أو فرص عمل، مع ضرورة تطوير القطاعات المحلية، و التركيز على القطاعات التي تمتلك اليمن ميزة فيها، مثل الزراعة والصيد، وتطويرها لتصبح مصادر رئيسية للدخل، وفي مراحل تالية استغلال الثروة السياحية في اليمن بتطوير مناطق سياحية آمنة وجذابة، و دعم المبادرات الصغيرة والمتوسطة، و توفير التمويل والدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي يمكن أن تكون محركًا للنمو الاقتصادي، مع تحفيز الاستثمار، و تبني سياسات تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوفير الحوافز للشركات التي تستثمر في اليمن. وهنا لابد من الاشارة الى ان تحقيق التقد م في هذه المجالات يحتاج إلى التزام سياسي ودعم دولي ومشاركة فعالة من جميع أطياف المجتمع اليمني، ومن مختلف الفرقاء السياسيين.

المجلة: في نهاية اللقاء اتقد م بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العا م

عبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للاخ الاستاذ نبيل حسن الفقية على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على عدد من قضايا الماضي والحاضر في الشأن العا م و الشان الاقتصادي متمنيا له التوفيق في حياته وعملة.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 02-356804 +967 02-359155 +967 711020620 +967 714088888 +967 739005110

info@taibataden.com +967 770940005 +967 737894455 +967 770940001

Taiba branch - Aden Port

العدن – خورمكسر – جولة 14 أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 716154886 +967 735039337
+967 773377098

Bagout branch - Aden Port

العدن – خورمكسر – جولة – شارع السينما بمقابل تلفزيون عدن
YEMEN - KHORMAKSAR - CROSS - CINEMA ST. OPPO. TELEVISION
+967 774477385

Al-Mukalla branch - Hadhramout

اليمن – حضرموت – المكلا – شبوة – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - SHABWA - MAIN ST.
+967 774432991

www.taibataden.com

طيبات
شركة طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

تحليل أسعار الصرف لشهر أكـتوبـر 2023م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهراكتوبر لعام2023م										
البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء				حجم الفجوة بين محافظتي عدن / صنعاء %	
	الريال السعودي		الـدولار		الريال السعودي		الـدولار		بيع الريال السعودي	بيع الدولار
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع		
01 أكتوبر	382	383	1443	1451	138.5	139	522	524	522	524
02 أكتوبر	382.5	384	1447	1457	138.5	139	521	523	521	523
03 أكتوبر	380	382	1438	1449	138	138.7	520	523	520	523
04 أكتوبر	380.5	381.5	1438	1447	138	138.7	520	523	520	523
05 أكتوبر	381	382.5	1440	1449	138	138.5	519	521	519	521
06 أكتوبر	381	382.5	1440	1449	138	138.5	519	521	519	521
07 أكتوبر	382	383	1445	1453	138.2	138.5	519	521	519	521
08 أكتوبر	382	383	1445	1453	138.2	138.5	519	521	519	521
09 أكتوبر	382.5	383.5	1445	1453	137.5	138.2	518	522	518	522
10 أكتوبر	382.5	383.5	1445	1453	137.5	138.2	518	522	518	522
11 أكتوبر	382.7	383.3	1446	1452	137.5	138.2	518	522	518	522
12 أكتوبر	383	383.5	1453	1447	137.5	138.2	518	522	518	522
13 أكتوبر	383	383.5	1453	1447	137.5	138.2	518	522	518	522
14 أكتوبر	383.5	384	1449	1455	138.3	139	521.5	524	521.5	524
15 أكتوبر	383.5	384	1449	1455	138.3	139	521.5	524	521.5	524
16 أكتوبر	385	386	1459	1466	138.8	139.5	523	525	523	525
17 أكتوبر	385	387	1457	1466	139.3	139.8	524	527	524	527
18 أكتوبر	386	387	1461	1468	139.4	140	525	527.5	525	527.5
19 أكتوبر	386.5	387.5	1462	1470	139.5	140	525	528	525	528
20 أكتوبر	386.5	387.5	1462	1470	139.5	140	525	528	525	528
21 أكتوبر	388	388.5	1470	1476	139.5	140.5	526	529.5	526	529.5
22 أكتوبر	388.5	389.5	1470	1478	140	140.5	527.5	529.5	527.5	529.5
23 أكتوبر	390	391	1478	1485	139.5	140.5	526	529.5	526	529.5
24 أكتوبر	391	392	1489	1481	139.5	140.5	526	529.5	526	529.5
25 أكتوبر	393	395	1487	1499	140	140.5	528	530	528	530
26 أكتوبر	395	397	1495	1506	140	140.5	527	529	527	529
27 أكتوبر	398	400	1508	1520	139.5	140.3	525	530	525	530
28 أكتوبر	398	400	1508	1520	139.5	140.3	525	530	525	530
29 أكتوبر	398	400	1504	1514	140.1	140.5	528	529	528	529
30 أكتوبر	398.8	399.5	1511	1518	140.1	140.5	528	529	528	529
31 أكتوبر	400	402	1515	1523	139.3	140.25	527	529	527	529
المصدر	twitter.com/Boqash.									

أولا: تحليل حركة أسعار الصرف في محافظة عدن:

لم يكن لسعر الصرف أي تحسن في شهر أكتوبر فقد ارتفع سعر الصرف وساهم في تدهور قيمة العملة الوطنية واذى الى تفاقم الوضع المعيشي وزيادة السلع الضرورية وزيادة الحد من قدرة المواطن من الشراء.

فقد ارتفع بمتوسط شهري **387.07** ريال يمني / ريال سعودي، فقد شهد الثلث الأول شبه استقرار بأسعار الصرف اذ تراوح الريال اليمني / الريال

السعودي بحوالي 383 ريال.

وفي الربع الثاني شهد الارتفاع بحوالي 387.5 ريال يمني/ الريال السعودي، وبلغ ال 400 ريال يمني/ الريال السعودي في الثلث الأخير من الشهر وهذا ما زاد تفاقم الوضع المعيشي حينه.

وقابلها ارتفاع في أسعار الصرف للريال اليمني/ الدولار حينها بمتوسط شهري بلغ 1471.935 ريال يمني / الدولار. فقد تأرجح بحوالي 1455 ريال يمني / الدولار خلال الثلث الأول من الشهر، وبلغ ال 1470 ريال يمني / الدولار في الثلث الثاني من الشهر، وبلغ بحدود ال 1500 ريال يمني / الدولار في الثلث الأخير من الشهر مما أدى الى فزع لشريحه المجتمع يرجح البعض الى ان الحرب الدائرة في فلسطين من أحد العوامل المؤثرة على سعر الصرف.

ثانيا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

من خلال الشكل رقم (1) الموضح لحجم الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء نلاحظ تباث واستقرار الصرف في محافظة صنعاء خلافا عما هو عليه الحال في محافظة عدن الذي يشهد ارتفاع وتدهور مستمر بدون الأخذ أي إجراءات حاسمة من قبل السلطات العليا فقد بلغ اعلى حدود لها 187 و188 ريال يمني لكل من الريال السعودي والدولار على التوالي في 31 أكتوبر.

الشكل رقم (١) الموضح لحجم الفجوه بين المحافظتين عدن / صنعاء
لشهر اكتوبر ٢٠٢٣م

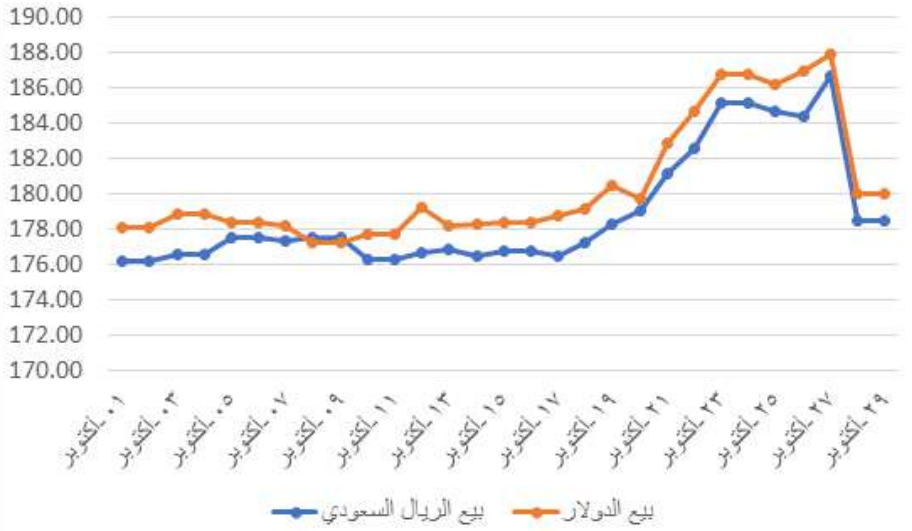

ثالثا: حركة أسعار المزاد خلال شهر أكتوبر:

بلغ عدد المزادات المعلنة 5 مزادات خلال الشهر بقيمة 30 مليون دولار خلال الشهر، ورساء المزاد على أدنى سعر عطاء 1410 ريال يمني / الدولار في 3 أكتوبر واعلاها 1474 ريال يمني / الدولار في 31 أكتوبر. وبلغت العطاءات المقبولة بالدولار بحوالي 123 مليون دولار مقابل 176 مليار ريال يمني، بلغ ادنى نسبة تغطية في تاريخ 31 أكتوبر بحوالي 36%، واعلاها 107% في 10 أكتوبر.

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر اكتوبر لعام 2023م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(37/2023)	03 أكتوبر	1449	1410	1410	30000000	31241000	44049810000	104%	%96
(38/2023)	10 أكتوبر	1448	1417	1420	30000000	31985000	45418700000	107%	%94
(39/2023)	18 أكتوبر	1457	1429	1429	30000000	24430000	34910470000	81%	%100
(40/2023)	24 أكتوبر	1471	1445	1445	30000000	18277000	26410265000	61%	%100
(41/2023)	31 أكتوبر	1502	1474	1474	30000000	17024000	25093376000	36%	%100

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تطورات اقتصادية

تحويل صرف المرتبات للبنوك..
الأسباب، الايجابيات، السلبيات

د. سامي محمد قاسم | رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الأقتصاد بجامعة عدن

■ **المرتب:- هو ما يحصل عليه الموظف ويصرف له شهرياً.**

■ **الأجر:- هو ما يحصل عليه العامل ويصرف له يومياً أو أسبوعياً.**

وتمثل كلا من الأجور والمرتبات تعويضا نقدياً مباشراً يحصل عليه الفرد لقاء مساهمته التي يقدمها للمنظمة التي يعمل بها, فهما متشابهان من حيث المضمون ويختلفان من حيث الاستخدام فالشائع في الرواتب تطلق على شاغلي الأعمال المكتبية والإدارية، بحيث يتم الدفع لهم على أساس الزمن ويسمون بالموظفين , أما الأجر فهو يطلق على التعويض النقدي الذي يدفع لشاغلي الأعمال الصناعية و الإنتاجية , حيث تدفع تعويضاتهم على أساس كمية الإنتاج أو على أساس الزمن أو على أساسهما معاً.

الراتب هو شكل من أشكال التدفق الداخلي الذي يتلقاه الفرد مقابل تقديم الخدمة إلى الشركة. هي الدفعة التي يدفعها صاحب العمل للموظف ، وعادة ما يتم الاتفاق على الراتب الذي يتعين دفعه في وقت توظيف الفرد وسيتم ذكره في عقد العمل. قد يُدفع الراتب على أساس دوري ، مثل نهاية الأسبوع أو كل أسبوعين أو نهاية الشهر

التشابه الرئيسي بين الراتب والدخل هو أنهما شكلان من أشكال تدفق الأموال التي يتلقاها الفرد. ومع ذلك ، فإن الراتب هو أيضًا شكل من أشكال الدخل ، على الرغم من أن الدخل لا يعتبر راتبًا. يتم استلام الرواتب من قبل الفرد من صاحب العمل مقابل العمل الذي يقوم به الفرد في المنظمة. الدخل له نطاق أوسع ويتضمن أشكالًا أخرى من التدفقات الداخلة مثل دخل الاستثمار ، ودخل الفوائد للودائع المصرفية ، ودخل توزيعات الأرباح ، والأرباح ، والدخل من بيع الأصول (بيع السيارات ، المنزل، إلخ)

■ التعميم رقم 6 لسنة 223:

هو تعميم وزير المالية الاخ سالم بن بريك بشأن صرف مرتبات موظفي السلطة المركزية والمحلية عبر البنوك المؤهلة.

وجاء في التعميم الموجه للوزراء ومحافظي المحافظات رؤساء المجالس المحلية ورؤساء الهيئات والمصالح الحكومية ومدراء عموم مكاتب السلطة المركزية في المحافظات ومدراء عموم مكاتب المالية بالمحافظات والشئون المالية لدواوين الوزارات أنه وفقا لمصفوفة الاصلاحات المالية التي تنتهجها وزارة المالية لتطبيق نظام معلومات الادارة المالية الحكومي التقني المتكامل للوصول الى مالية عامة تعمل بكفاءة وفاعلية وتقديم خدمات للموظفين بنوعية جدية وتمكين الوزارات والادارات من اعداد وتنفيذ منظومة السياسات والاجراءات المالية التي تعكس الاولوية الوطنية يتم صرف مرتبات موظفي السلطة المركزية والمحلية عبر البنوك المؤهلة التي تم ترشيحها عبر البنك المركزي:

1- البنك الاهلي
2- بنك التسليف والتعاون الزراعي.
3- بنك الكريمي
4- بنك التضامن
5- بنك اليمن والبحرين الشامل.
6- بنك القطيبي
7- بنك عدن.

واعتبرت وزارة المالية أن قرار صرف مرتبات موظفي السلطة المركزية والمحلية عبر البنوك المؤهلة ابتداءا من شهر أغسطس الماضي، هو إجراء تصحيحي اقتضته المصلحة العامة للدولة، وآليات واشتراطات منحة دعم الموازنة العامة للدولة المقدمة من الأشقاء في المملكة العربية السعودية.

والقرار يعكس الاسباب المعلنة من الحكومة لتحويل المرتبات عبر البنوك، حيث حددت أنه وفقا

لمصفوفة الاصلاحات المالية، كما أن موقع الوزارة اضاف إلى ذلك انه اجراء تصحيحي اقتضته المصلحة العامة للدولة وآليات واشتراطات منحة دعم الموازنة المقدمة من المملكة العربية السعودية.

ولكن هل هناك اسباب اخرى لهذا القرار؟

الاجابة بكل تأكيد نعم ، فقرار تحويل مرتبات موظفي السلطات المركزية والمحلية عبر البنوك له عدة اسباب اقتصادية يمكن تفصيلها في التالي:

1- القرار هو الية من اليات اعادة تنشيط المؤسسات المالية في البلد ويهدف إلى اعادة الدورة النقدية عبر البنوك وضخ موارد مالية اليها.

2- القرار هو جزء من مصفوفة مواجهة التضخم الجامح في البلد وان كان يجب ان يتبعه قرارات اخرى مصاحبة لكي يصبح القرار ذي فاعلية اكبر.

3- هو احدى اليات مواجهة الفساد المالي والازدواج الوظيفي والاسماء الوهمية (مع ارفاق القرار بقرارات رقابية اخرى)

4- جزء من آليات تحفيز البنوك العاملة في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها من قبل البنك المركزي اليمني في عدن (تشجيع البنوك لنقل مراكز عملياتها للعاصمة عدن).

5- هو الية من اليات تحفيز التداول الرقمي وتشجيع التسديد الالكتروني والتعامل غير النقدي (وان كان القرار ناقص في هذا الجانب)

ويمكن توضيح ايجابيات تحويل المرتبات للبنوك وما الاجراءات التي كان يجب ان تكون مصاحبة للقرار

■ ايجابيات القرار:

1- ان قرار تحويل المرتبات عبر البنوك يعني انخفاض حجم التداول النقدي وان كان بشكل طفيف (وهو ما يعني مواجهة التضخم الذي يواجه البلد) وكان يجب ان يتبع القرار بتسهيلات تحفز على عملية الدفع النقدي عبر تطبيقات تطلقها البنوك المؤهلة بحسب التعميم .

2- ان تحويل المرتبات عبر البنوك هو جزء من عمليات تخفيف التعامل النقدي والتحول للتعامل الالكتروني كجزء من عملية مواجهة غسيل الاموال ومراقبة التدفقات النقدية في الدولة.

3- أن تحويل المرتبات عبر البنوك هي اداة تحفيزية للبنوك العاملة في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها واداة بيد البنك المركزي والمالية لتشجيع البنوك الاخرى لنقل مراكز عملياتها إلى عدن.

4- تحويل المرتبات للبنوك هي أداة رقابة على كشوفات الموظفين لمعرفة حالات التوظيف الوهمي والازدواج الوظيفي الذي تتراوح معدلاته في حدود (40 60- الف ازدواج وظيفي وفقا لبيانات 2014) و450 الف حالة اسم وهمي مقدرة في السلك العسكري والامني، وهو ما يعني توفير مبالغ ضخمة على موازنة الدولة يمكن استخدامها أما في زيادة مرتبات الموظفين أو توظيف موظفين جدد أو توفير نفقات عامة كوفر انفاقي.

5- زيادة درجات الامان في عملية صرف المرتبات ، حيث تعرضت كثير من المؤسسات والمدراء الماليين لاعتداءات وسرقات في عملية صرف المرتبات ونهبت الكثير من المرتبات وهو ما لا يمكن حدوثه عبر البنوك.

6- اعادة الدورة النقدية عبر البنوك واعادة ضخ السيولة لها بعد ان عانت من ركود كبير خلال فترة الحرب.

7- توفير مزايا عديدة للموظفين من بينها اعادة فتح باب الاقتراض للموظفين، وسهولة التحويل من الحساب، والدفع الالكتروني، ووجود فروع للبنوك كثيرة.

لكن كل تلك الايجابيات ارتبطت ببعض المخاوف لدى الكثير من الموظفين والتي يمكن تلخيصها في التالي:

1- عدم توفر سيولة لدى البنوك في بعض الفترات/ ويمكن الرد على هذه النقطة بأن البنوك ملزمة بتوفير المرتبات بمجرد التعزيز المالي وهو ما كان يحدث نقديا عبر صرافي ومحاسبي الجهات الحكومية الذين كانوا يستلمون الاموال نقدا من البنك المركزي.

2- ان القرار يعني تحويل المرتبات من الباب الاول للباب الرابع/ وقد ردت المالية بأن هذه الكلام غير صحيح وغير واقعي كما أنه مخالف للقانون والدستور.

3- ازدحام البنوك واكتظاظها وهو ما يزيد من الصعوبات في استلام المرتبات.

4- بعد مراكز الصرف عن مواقع سكن الموظفين.

5- أن البنوك ستقوم بخصم مبالغ مالية من المرتبات (500 ريال) كأجور صرف المرتبات.

6- أن تحويل المرتبات عبر البنوك وسحبها من البريد يعد تعدي على وظيفة البريد ويعمل على تقليص دوره وتهميشه.

ولذلك لابد من التوضيح لبعض السلبيات التي ارتبطت بالقرار وادت إلى تلك المخاوف:

1- القرار كان لابد من دراسته من كل الجوانب وان يتم دراسة الايجابيات والسلبيات ومكامن القوة والضعف فيه.

2- كان لابد من دراسة وضع البنوك وقدرتها على القيام بمهام تسليم المرتبات، ورغم ان القرار حدد أن هذه البنوك مؤهلة بحسب افادة البنك المركزي إلا ان الواقع الفعلي يؤكد عكس ذلك من خلال :

- الكثير من هذه البنوك ليس لديها بعد خدمات الدفع الالكتروني.
- الكثير من هذه البنوك لا تمتلك اجهزة صراف الي.
- الكثير من هذه البنوك لا تمتلك فروع في الكثير من المديريات في بعض المحافظات.

3- غياب المزايا التحفيزية المقدمة من البنوك للموظفين وتأخر توقيع القرار مع الجهات الادارية بخصوص اختيار البنوك يدل على انه قرار ارتجالي لم يأخذ حقه في دراسة الية التنفيذ.

4- غياب التنسيق بين المالية ووزارة الخدمة المدنية والشؤون القانونية وهو ما انعكس على بيانات صادرة من هذه الجهات ضد قرار وزارة المالية .

5- غياب رئاسة الوزراء من القرار واظهار ان القرار هو فقط قرار منفرد من وزير المالية وليس قرار حكومي.

6- غياب الكثير من القرارات مصاحبة التي كان يجب ان تترافق مع هذا التعميم لدعم النتائج المرجوة واسناد القرار.

■ التوصيات:

1- رغم الايجابيات الكثيرة للقرار كان يجب أن يتم دراسته دراسة وافية ومستفيضة تلافيا لأي اخطأ قد تحدث وتتسبب بعداء علني ومواجهة للقرار.

2- كان لابد من اشراك الوزارات المعنية (الخدمة المدنية والشؤون القانونية) ونقابات العمال والبنك المركزي في دراسة القرار.

3- كان لابد من وضع اشتراطات على البنوك الراغبة في الاشتراك في تسليم المرتبات عبرها مثل:

- أن يكون كل بنك من البنوك لديه فرع واحد على الاقل في كل محافظة وان يكون له فرع أو وكيل في كل مديرية (أو على اقل تقدير جهاز صراف الي).
- أن يكون لدى كل فرع من فروع اي بنك مختار مالا يقل عن 3 نوافذ صرف تعمل في نفس الوقت.
- أن يتم تمديد ساعات العمل الى المساء مثلما كان الوضع قبل الحرب تخفيفا على الموظفين.
- على كل بنك من البنوك أن يكون لديه اجهزة صراف الي في كل مديرية على الاقل مع التزامه بتغذيته النقدية بشكل مستمر.
- الزام كل بنك من البنوك بأن يكون لديه خدمات التسديد الإلكتروني للخدمات (المياه والاتصالات والكهرباء) والية للتحويل والدفع الالكتروني.

4- كان لابد من اصدار قرارات مصاحبة تساعد في تحقيق النتائج المرجوة من القرار مثل:

- أن يصدر قرار بتحفيز الموظفين على التسديد الالكتروني للخدمات بدلا من التسديد النقدي (كأن يتم تخفيض قيمة الفواتير المصدرة بنسب مئوية في حالة التسديد الالكتروني).
- البدء بتنفيذ واقرار خدمات الريال الالكتروني.

5- لابد من وجود اليات للشكاوي وعمليات للتغذية الراجعة وفرق رقابة مشتركة من وزارة المالية والبنك المركزي.

6- كأجراء رقابي اضافي - يشمل التحويل للبنوك كامل الاجر ولا يتم الاكتفاء بالمرتبات فقط لسهولة الرقابة المالية والمساعدة على تحديد امكن الهدر.

منطلقات ومهام الغرفة التجارية والصناعية ابين

محمد علي الوالي | رئيس الغرفة التجارية الصناعية / ابين

■ الغرفة التجارية والصناعية ابين منظمة اقتصادية مهنية تعمل على تنظيم ورعاية المصالح التجا رية والصناعية وتطورها.

وتعتبر جهة اعتبارية رسمية تمثل منسبيها لدى كافة الجهات الرسمية والقضائية والمصالح، ومنظمات المجتمع المدني والدفاع عن مصالح الأعضاء.

أيضا تعمل الغرفة التجارية والصناعية على انشاء العلاقات والصلات مع الغرف التجارية والصناعية الممثلة في الداخل والخارج.

وكذلك تقوم على تشجيع وجذب الاستثمارات الوطنية في الداخل وبلاد الاغتراب والمهجر في مختلف الدول العربية والأجنبية، لإقامة مشاريع تنموية وفقا لخطة الدولة التنموية والاقتصادية.

ولا ننسى أيضا اصدار شهادات المنشأ للصادرات المحلية الى الخارج والتصديق عليها بموجب قانون الاستثمار وقانون الغرفة التجارية والصناعية.

أيضا العمل على التصديق على صحة توقعات المستثمرين والتجار المسجلين لدى الغرفة، وكذا التصديق على الكفالات ومقراتهم المالية.

- تأسيس الغرفة التجارية والصناعية ابين:

تأسست الغرفة التجارية والصناعية في محافظة ابين عام 1978 م بعد ان كانت محافظة ابين تجاريا تابعه للغرفة التجارية والصناعية في العاصمة عدن وفي بداية تأسيسها كان عدد الأعضاء قليل جدا، لكن بمرور الوقت وبمزيد من الجهد والعمل مع الشريحة التجارية سعت الغرفة التجارية والصناعية في محافظة ابين لأثبات نفسها من خلال قيامها بمزاولة مهنة التجارة في كافة مديريات المحافظة الى ان وصل عدد أعضائها في نهاية عام 2022 م الى 1238 عضوا.

■ مهام الغرفة التجارية والصناعية:

1. عقد سلسلة من الاجتماعات الدورية واللقاءات مع أعضاء مجلس الإدارة التي قدمت العديد من الخدمات لمنتسبيها.
2. حل المشاكل التي تواجه الأعضاء.
3. تحسين علاقتها بالسلطة المحلية.
4. تعزيز علاقتها مع اتحاد الغرف التجارية من خلال ربطها بشبكة الانترنت.
5. تلقي شكاوى وهموم التجار والشركات التجارية ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة.

■ معوقات الغرفة التجارية والصناعية:

تداعيات الأوضاع التي مرت بها المحافظة بدء من عام 2011 م وحتى يومنا هذا، القت بظلالها السلبية على النشاط الخدمي والتجاري والمعيشي بشكل عام، وماتزال هذه المعاناة تفرض نفسها. ويمكننا ان نلخص هذه المعوقات بما يلي:-

1. كثرة وتعدد نقاط الجبايات والرسوم الغير قانونيه على التجار ووسائل النقل مما ضاعف من زيادة الأعباء على المواطن والتاجر معا.
2. عدم وجود خارطة استثمارية للمحافظة وكذا عدم الترويج للفرص الاستثمارية وفق دراسات جدوى اقتصادية علمية.
3. ضعف أجهزة الدولة في حماية المستثمرين وتعرض النشاط الاستثماري لجملة من الاستهداف.. مثل مصنع اسمنت الوحدة الذي تعرض ولازال التعدي على ممتلكاته والتقطع لوسائل النقل التابعة له بل ونهب بعضها مما قدم صورة سلبية عن الاستثمار في محافظة ابين.
4. ضعف العلاقة ما بين السلطة المحلية وإدارة الغرفة التجارية

والصناعية لأسباب تتعلق بتجاهل السلطة لأهمية ودور الغرفة التجارية والصناعية.

5.الاستيلاء على مبنى الغرفة التجارية والصناعية بعاصمة المحافظة بل وبيعه من قبل مقتحمين منذ حرب القاعدة عام 2011 م رغم احتفاظنا بملف متكامل من المناشدات والخطابات والاوامر والمذكرات من كافة الأجهزة المعنية لاسترداد مقر الغرفة.

6.ارتفاع أسعار المشتقات النفطية بشكل كبير مما عكس نفسه على النشاطات التجارية والاستثمارية ،والحياة المعيشية للمواطنين بشكل مباشرو غير مباشر وذلك بسبب ارتفاع أسعار العملات الأجنبية باستمرار.

7.تدهور الخدمات العامة من كهرباء وخدمات صحية وتعليمية وشبكات المواصلات والاتصالات وراجعها الى الخلف عام بعد عام.

8.ارتفاع سعر الدولار الجمركي في ميناء عدن مما تسبب بعزوف التجار المستوردين والذهاب الى ميناء الحديدة لسهولة المعاملات الجمركية .

9.تدشين الميزان المحوري امام بوابات مصانع الاسمنت وهذه حرب جديده ستقضي على ما تبقى من الاقتصاد الوطني في المحافظات المحررة وتم تجاهل الآثار السلبية والتبعات الاقتصادية والخسائر الفادحة التي سوف يتضرر منها المواطن أولا" ومن ثم الاستثمار ثانيا" وهذا سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة نقل مادة الأسمنت وكان الأحرى بأن يتم عمل طرقات وفق المواصفات الدولية للنقل وهذا يعتبر استهداف ممنهج للاستثمار.

■ نبذة عن محافظة ابين

تقع بين خط عرض 82 . 85 درجة شمال خط الاستواء وخط طول 47 . 45 درجة شرق جرينتش يحدها من الشمال البيضاء ومن الشرق محافظة شبوة. وجنوبا البحر العربي. وغربا محافظة عدن ولحج.

وتمتاز بموقع جغرافي متميز جعلها تتوسط عدد من المحافظات المهمة، وتبلغ مساحتها 16385 كم معظمها تطل على البحر العربي وهذه جعلها ذات أهمية بالغة.

محافظة ابين تتكون من 12 مديرية من بينها مديرية مكيراس التي تتبع محافظة البيضاء حاليا، و يبلغ عدد سكانها حسب اخر تعداد سكا ن عام 2004 م) 438656 (نسمة. بمعدل نمو 47، 2 سنويا."

■ التربة والاودية:

تتميز أراضي ابين من خلال دلتا ابين ودلتا احور كأهم المناطق الزراعية السهلية حيث تتدفق اليها السيول من خلال اهم الاودية وهي (بنا وحسان). احور ناقلة الطمي المخصب للتربة الى دلتا ا بين ودلتا احور.

إضافة الى تعزيز المخزون المائي الاستراتيجي الذي تكتنزه دلتا ابين واحور من ملايين السنين.

■ الثروة الحيوانية والا حياء البحرية:

يعد نشاط تربيه الماعز والضأن والبقر والجمال من الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها جزء كبير من سكان المحافظة تمتاز بجودة لحومها وجعلها مصنفة ضمن أفضل منتجات اللحوم إضافة الى ان الحيوانات البرية كانت موجودة بكميات لا بأس بها الى وقت قريب كالوعول والضباع والغزلان والارنب البري، وانعدام المحميات الطبيعية وعدم صدور قوا نين تمنع او تحد من الصيد البري.

■ الأسماك:

تقع ابين على ساحل بحري يمتد لمسافة 270 كم وهذا يعني ان ابين واحدة من اهم مناطق الاصطياد السمكي اهتمام بالغ من خلال قيام تعاونيات الاصطياد ودعم الصيادين بالقوارب وأدوات الصيد وانشاء مصانع الثلج ومراكز الانزال السمكي ووصل الامر الى قيام اول مصنع لتعليب الأسماك في مدينة شقرة الساحلية بلغت شهرته وجودة انتاجه الى المصاف العالمي.

ابين تتميز بتنوعها المناخي والزراعي والانتاجي أيضا وتمتلك مقومات استثمارية واعدة جدا في مجالات الصناعة والزراعة والاسماك والسياحة وزراعة المحا صيل النقدية المتنوعة ومنها البن في مديرية يافع والقطن في دلتا ابين، إضافة الى فواكه الموز والباباي والليمون، إذا ما توفرت فرص الاستثمار المحمي بقوة الدولة والقانون القادر على إعطاء امتيازات ملموسة بجذب رؤوس الأموال الى هذه المحافظة الغنية بثرواتها المتعددة حيث تمثل دلتا ابين العمق الاقتصادي والاستراتيجي لأبين حيث ترتكز من بحرها الى تربتها والى جبالها ثروات طبيعية متنوعة ومتعددة في مجالات الأسماك والزراعة التصديرية والمحلية إضافة الى مقومات صناعة الاسمنت والرخام وإنتاج الطوب الأحمر و غير ذلك.

إضافة الى استثمار في مجال الدواجن والاعلاف وتربية وتسمين الابقار والماعز.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاما على الخبرة والثقة

اشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة ٪100

لإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

استمرار أرتفاع أسعار المشتقات النفطية في ظل أوضاع معيشية صعبة

أعداد الدكتور محمد صالح الكسادي | أستاذ المشارك في الاسواق المالية جامعة حضرموت

■ أن لاستمرار ارتفاع المشتقات النفطية له اثار سلبية على تكاليف المعيشة في البلاد حيث، أنه في ظل آلية السوق والتي تم فيها تحرير أسعار المشتقات النفطية منذ عام 2018 وفتح مجال الاستيراد أمام شركات القطاع الخاص وذلك لعدم قدرة الحكومة على تغطية فاتورة استيراد الوقود بالعملة الصعبة، توقفت شركة النفط عن القيام بمهامها الوطنية وتوقف كذلك مصافي عدن عن نشاطها في التكرير، ومع الاستمرار في انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية وتدهور القيمة الحقيقية للرواتب للموظفين والاجور للعاملين في القطاع الخاص ،مما يتطلب الأمر التدخل من قبل الحكومة في إنقاذ الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه المواطنين، حيث تشهد أسعار المشتقات النفطية منحى تصاعدياً شهرياً وهذا انعكس في المواصلات ووسائل نقل المواد الغذائية عبر البر او البحر، مما شكل عبئ إضافي بل مستمراً يتحمله المواطن باستمرار دون النظر الى الأثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تبرز في المجتمع مثل:

1. ارتفاع تكاليف المعيشة.
2. قلة التنقلات مما يسبب تفكك الروابط الاسرية بالمجتمع.
3. انتشار الرشوة والجرائم والمخدرات.

إذن ماهي الحلول المعالجات التي يجب أن تلجأ الحكومة للتخفيف من تكاليف المواصلات وكذلك المساهمة في تخفيض تكاليف نقل السلع الغذائية، فأنه هناك العديد من الحلول التي يمكن أن تعملها الحكومة ومنها الاتي:

1. إعادة تشغيل مصافي عدن.
2. قيام شركة النفط اليمنية بعملية الاستيراد.
3. زيادة الطاقة الانتاجية لمصافي المسيلة ومصافي مأرب.

■ ارتفاع تكاليف المعيشة

لقد تسبب الاستمرار في ارتفاع أسعار المشتقات النفطية منذ عام 2019 ولغاية الان في استمرار عدم استقرار أسعار المعيشة حيث ارتفعت على إثرة بشكل مباشرة أسعار المواد الغذائية والمواصلات والايجارات والقطاعات الانتاجية، مما جعل المواطن يتحمل أعباء معيشية اضافية لا تتناسب مع دخلة الحالي او تسريحه من العمل. حيث كان قطاع النقل الاكثر تأثراً باي ارتفاعات وبشكل سريع وكذلك قطاع الإنتاج الزراعي أثر فيه بشكل مباشر حيث تشهد المنتجات الزراعية المحلية ارتفاعاً في التكاليف ، وكذلك ارتفاع تكاليف عملية الاصطياد في البحار مما ينعكس على أسعار المستهلك، وأن الدور الحيوي للمشتقات النفطية تلعب دوراً محورياً في حياة الناس والجدول التالي يوضح الارتفاعات المتتالية لأسعار المشتقات النفطية في المناطق المحررة من عام 2018 لغاية 2023

جدول رقم (1) تغيرات اسعار المشتقات النفطية مع تغيرات سعر العملة الوطنية وثبات متوسط دخل الفرد.

العام	البترول لتر بالمتوسط سنويا	الديزل لتر بالمتوسط سنويا	السعر بالدولار الـ20 لتر	متوسط دخل الفرد بالريال اليمني	سعر صرف الدولار مقابل الريال اليمني
2018	268	280	11.91	100000	450
2019	558	600	23.54	100000	474
2020	600	650	16.02	100000	749
2021	610	610	17.01	100000	717
2022	950	1000	15.83	100000	1200
2023	1050	1250	14.48	100000	1450

المصدر: اعداد لباحث بالاعتماد على نشرات مختلفة لمركز الاعلام الاقتصادي وبرنامج الغذاء العالمي-2018 2021.

من أعلاه الجدول رقم (1) يلاحظ هناك ارتباط وثيق بين تدهور العملة الوطنية وارتفاع أسعار المشتقات النفطية، ولكن الارتفاعات مستمرة نتيجة استمرار تدهور العملة الوطنية بالرغم أن اسعار النفط عالمياً في عام 2020 جائحة كورونا قد شهدت انخفاضاً عالمياً، إلا أنها باليمن تشهد

ارتفاعاً ولذلك لا يشعر المواطن بأي انخفاض بالأسعار على مدى ست سنوات لأنها غير مرنة في الانخفاض أكثر ماهي أكثر مرونة في الارتفاع.

■ قلة التنقلات مما يسبب تفكك الروابط الاسرية بالمجتمع.

أن ارتفاع تكاليف التنقلات الداخلية و بين المحافظات الاخرى جعلت الترابط الاسري ضعيفاً على الرغم أن الشعب اليمني يعد من أكثر الشعوب ارتباطاً بالأسرة وامتداد الاسرة الى محافظات اخرى، و أن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية جعل التنقل صعباً بالنسبة للأسر الكبيرة بالحجم والممتدة ،وكذلك الانتقال لحضور المناسبات الدينية والاعياد والزواجات، مما تسبب في خلق تباعد أسري في المحافظة الواحدة نظراً لكلفة المواصلات العالية وكذلك التنقل عبر السيارات الخاصة، وأثر بصورة مباشرة في انتقال العمالة الداخلية بين المحافظات للبحث عن مصدر رزق.

■ انتشار الرشوة والجرائم والمخدرات.

أن ازدياد الغلاء للمعيشة وارتفاع التكاليف، قد ساهم بشكل كبير في انتشار الظواهر السلبية في المجتمع، حيث أنه مع قلة الرواتب وتناقص قيمتها الشرائية يوماً بعد يوم قد ساعد على انتشار الرشاوي في المرافق الحكومية وجعلها مرتعاً للفساد المالي والاداري والتهرب الضريبي.

كما أن ذلك قد لعب دوراً في انتشار السرقات وجرائم النصب والاحتيال، وهذا نتيجة حتمية للفقر والغلاء الفاحش، وكما انتشرت تجارة الشبو والمخدرات حيث كانت البلاد، ما قبل الحرب لا تعرف هذه الآفات الدخيلة على المجتمع، وأصبح الكثير من الشباب متعاطي للمخدرات والحبوب المهلوسة.

وهناك تبرز العديد من المعالجات والحلول لإيجاد حل من أجل الحد من ارتفاع المشتقات النفطية بشكل مستمر وتقليص كمية الاستهلاك المحلي ولكن هذا يتطلب من الدولة القيام بالعديد من الخطوات والاجراءات.

■ إعادة تشغيل مصافي عدن.

مطلب وطني إعادة تشغيل مصافي عدن النفطية ،والتي تعتبر أول مصافي في الجزيرة العربية تأسست عام 1952 من قبل شركةBP البريطانية وتوقفت عام 2015 بعد 60 عاماً من خدمة الاقتصاد الوطني ومن قبل توقفت أثناء حرب 1986 مؤقتاً و تعتبر أكبر منشأة اقتصادية بالوطن، وكان ميناء الزيت محطة لتموين السفن المارة عبر باب المندب وحيث تحولا الى مخزن لخزن المشتقات النفطي، ويتم الان تأجير الخزانات التي تملكها الشركة الى التجار بعد توقف نشاطها الاقتصادي ،وكانت تكرر يوميا 600 الف برميل من النفط الخام ،مما قلص حجم الاستيراد ما قبل الحرب، وتعيش الان المصافي وكادرها انتكاسة كبيرة وحالة احتضار، مما يحمل الدولة تدفع فاتورة الرواتب لموظفين بلا مردود انتاجي حقيقي.

■ قيام شركة النفط اليمنية بعملية الاستيراد

ونتيجة استمرار الحرب في البلاد وتوقف شركة النفط اليمنية عن استيراد المشتقات النفطية في بداية الحرب عام 2015حيث قام التجار باستيراد المشتقات النفطية للمحافظات المحررة من قبل الموردين لغاية الان اصبح هذا معمول به ، وتحولت خزانات الشركة في عدن وحضرموت والمهرة فقط للخزن مقابل تأجير تلك الخزانات، حيث لا يغطي البنك المركزي عملية استيراد المشتقات النفطية لشركة النفط اليمنية عبر المزادات التي يجريها أسبوعياً ولذلك فأن التجار يبحثون عن العملة الصعبة في محلات الصرافة دائماً، مما خلق طلب ،وبالتالي بروز سوق سوداء Black marketحيث يتم المضاربة بالعملة الوطنية، فشركة النفط اليمنية الان تشتري من التجار مع إضافة هامش ربح. وهذا قضى على الأزمات المتكررة في المشتقات النفطية والطوابير في المحطات، ولكن ظلت العلاقة طردية بين تغير أسعار المشتقات النفطية وتدهور العملة الوطنية.

وأن القرار رقم 30 لعام 2021 بشأن آلية شراء المشتقات النفطية والذي حصر عملية توزيعها وتسويقها عبر شركة النفط، كان قرارا غير صائباً، حيث حصر شركة النفط بالشراء من قبل التجار المؤهلين وتعتبر تابعة للشركة بمجرد تفريغها ومن حق شركة النفط اليمنية توزيعها مما يساهم توحيد أسعارها على مستوى المحافظات المحررة فقط، ولكنه لم يجعل شركة

النفط اليمنية مستورداً ومسوقاً لها وكذلك الأسعار من محافظة الى اخرى متفاوتة، الا أن هناك ضريبة غير مباشرة تدفع على الوقود ويتحملها المستهلك وهي حسب الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3) يبين ما يدفعه المستهلك مقابل كل لتر يستهلكه:

البترول	نوع الضريبة	الديزل
50 ريال لكل لتر	ضريبة مبيعات	45 ريال لكل لتر
	ضريبة أرباح	
	صندوق الطرق	
	صندوق النظافة	
	صندوق التراث	
	ضريبة مركبات	
	المجالس المحلية	
	رسوم فتح البيان	
	مطبوعات	
	صندوق رعاية المعاقين	
	رسوم جمركية	

المصدر: حافظة اللجنة الاقتصادية المجلس الاقتصادي الاعلى- المكتب الفني.

أن رفع الضرائب باستمرار وادخال السيارات الهجينة، واستخدام الطاقة المستدامة، سوف يساهم في تقليص استهلاك المشتقات النفطية ويعمل على تقليل نسبة التلوث البيئي، مما يساهم في قلة الطلب على العملة الصعبة وبالتالي استقرار أسعار الصرف لان المشتقات النفطية استهلاك يومي.

زيادة الطاقة الانتاجية لمصافي المسيلة ومصافي مأرب.

من الأهداف الاستراتيجية لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، أن يتم التوسع في تكرير النفط في مصافي المسيلة توجد مصافي صغيرة تكرر يوميا 500 ألف لتر يومياً من مادة الديزل، لذا يتطلب الامر توسعة المصافي وكذلك بناء المصافي التي وضع حجر الأساس لها عام 2007 قرب ميناء ضبة النفطي، واقامة الصناعات البتروكيماوية للاستفادة من منتجات النفط الخام، بدلا من تصديره خاماً وخلق قيمة مضافة والاستفادة القصوى من الغاز المصاحب للنفط الخام في إقامة محطات كهرباء قائمة على الغاز في حقول المسيلة.

أما مصافي صافر فإنها تنتج يوميا 10 ألف برميل يوميا من مادتي البترول والديزل وهي صغيرة الحجم، ولا تحقق الاكتفاء الذاتي كما يتم تصدير 15 الف برميل يومياً نفط خام عبر ميناء النشيمة في شبوة، وأيضا هناك اكتفاء ذاتي من إنتاج الغاز المنزلي حيث تنتج وحدة المعالجة في مصافي صافر 23 ألف برميل يومياً وهذا يغطي الاحتياجات المحلية في المناطق المحررة.

ويعيش القطاع النفطي فساداً كبيراً نتيجة عدم خضوع شركتي بترومسيلة وصافر الى رقابة الحكومة بحسب تقرير صدر من مجلس النواب عام 2023 حيث لا يعرف الانتاج الحقيقي ولا يتم اظهار البيانات الحقيقية حول عمليات التصدير، وتم ايقاف التصدير منذ 21اكتوبر عام 2022 نتيجة قصف الحوثي منصات النفط في مينائي الضبة والنشيمة عبر الطيران المسير.

وكما أن ذلك الأمر سوف يوفر على الحكومة العملات الصعبة التي يتم شراء بها المشتقات النفطية من دول الجوار، حيث تستورد البلاد شهرياً وهذا يستنزف ميزانية الدولة وحيث يؤثر هذا الطلب على العملات الاجنبية فينعكس في تدهور العملة الوطنية والجدول التالي يوضح كمية الوقود المستورد في المناطق المحررة ومناطق سيطرة الحوثي من يونيو عام 2019 لغاية مايو 2021

بعد فتح ميناء الحديدة توقف نشاط الاستيراد عبر موانئ عدن والمكلا ونشطون من بداية الهدنة الاولى في 2 أبريل 2022 نظراً الثقل السكاني يتركز في مناطق سيطرة الحوثي، وأصبح الاستيراد بشكل محدود في موانئ المناطق المحررة وفي شهر فبراير 2023 فتح بشكل مباشر مما أدى الى انتكاسة نشاط الموانئ في المناطق المحررة وبالتالي قلة الايرادات للدولة.

جدول رقم (3) حجم الاستيراد للوقود في ظل الحصار من يونيو 2019 لغاية مايو 2021.

PORT	TOTAL FUEL VOLUMES IN METRIC TONS (MT)	% OF TOTAL	LOCATION IN AREA OF CONTROL	CLEARANCE AUTHORITY
Al Hodeidah	2.3 million	48%	DFA	IRG (after verification from UNVIM)
Aden	1.6 million	33%	IRG	IRG Ministry of Transport
Mukalla	779,000	16%	IRG	IRG Ministry of Transport
Nishtun	141,000	3%	IRG	IRG Ministry of Transport

Source: ACAPS' discussions with operational actors; UNVIM, accessed 10/08/2021.

المراجع:
1. ACAPSanalysis HUB Yeme, Effect of the fuel embargo at AlHodeidah port on fuel supply dynamics and fuel prices, Thematic report, 17 August 2021.
2. أزمة المشتقات النفطية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية تزيد من شدة معاناة المواطن اليمني، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 46 يناير 2020.
3. تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن ما أثير حول بيع بعض القطاعات النفطية، لجنة تقصي الحقائق، مجلس النواب، 1 فبراير 2023.
4. راوح، علي، مصافي عدن لتكرير النفط (1) صحيفة الايام العدنية، 14-8-2017.
5. العكبري، خالد، آلية احتساب التكاليف والتوريدات والتوزيع والتسويق لشركة النفط اليمنية ساحل حضرموت والتزاماتها الحالية، ورقة عمل لندوة بعنوان أثر السياسات التسعيرية والتسويقية للمشتقات النفطية في التنمية والمجتمع، أغسطس 2021.
6. قرار رئيس الوزراء رقم 30 لعام 2021.
7. مصافي صافر اليمنية تستعد لرفع طاقة انتاج الغاز، صحيفة العرب اللندنية، 15 2022-1-.

خلق الوظائف العبور الى الاستقرار

احمد مبارك بشبر

■ في مقالي الأسبق عن الاستثمار في الغموض، انهيته بالاستفسار:
هل يمكن في وضع كهذا....
ان ننشط الاعمال ونخلق فرص عمل؟ وهل يمكن التفكير بعودة سعر الصرف الى حدود 250 ري لكل دولار؟

دعنا نبدأ بالإجابة إن سعر الصرف ،

• علينا التأكيد اننا لا نتحدث عن دولة مستقرة بنظام السوق الحر، فاليمن وكثير من الدول مرتبطة حركتها التجارية الدولية بالدولار، فهي بحاجة الى:

•احتياطي من النقد الأجنبي المعزز لسعر العملة بحيث ان كل دولار يساوي كل مطبوع من العملة، لديك 1 $ احتياطي ولديك في مقابله ريال اذن سعر الصرف 1=1، وبافتراض ان المطبوع المحلي السابق والجديد يساوي ما يقارب 3 ترليون ريال ، يعني ان يكون لديك في الاحتياطي للمركزي 3 ترليون دولار ، وهذا فعليا غير محقق والوديعة السعودية التي رصدت بحدود 2 مليار دولار بافتراض انه العامل الوحيد هو الاحتياطي يعني ذلك ان الدولار يساوي 1500 ري،

• حجم الصادرات والواردات المقاس بالعملة الأجنبية ، وهذا يمثله الميزان التجاري الذي يحدد حركة التدفق النقدي من العملة ناتج عن تصدير المواد من الدولة كالبترول والغاز ، او توريدات مختلفة عن طريق السياح او واردات المهاجرين للداخل ، كلما تحركت العملة الى الداخل بكميات تزيد او تساوي الصادر منها كلما استقر الطلب على العملة الأجنبية مما دفع اكثر للبنك الى السيطرة على سعر الصرف بإعلان سعر ثابت للعملة او بالتعويم تحت السيطرة ، وخاصة ان مصدر النقد الأجنبي الذي يحتاجه سوق الصادر هو البنك المركزي في قدرته على تحقيق سعر مستقر للعملة ، وهذا الامر غير محقق بشكل كامل حيث ومازالت المنافذ والصادرات اليمنية تحت طائلة الوضع الحربي ، أي ان الدولة لا تمتلك كمية الوارد من العملة الذي يحقق السيطرة على استقرار سعر الصرف ، وبالتالي يتحكم في سعر الصرف من يمتلك تغذية السوق بالعملة ، وهو ما حدث في فترة سابقة والتي خدمت سوق الصيرفة في التحكم بسعر الصرف .

• باختصار ان السعر الصرفي العادل بحسب المعطيات ، وبحسب الشيك البنكي المقيم لسعر الصرف يقع بين 1800-2000 ري لكل 1 $ ، وبالتالي فالسعر الواقع اليوم في

عدن اقرب لسعر الصرف العادل وهذا ما يجعل عدن ارخص من صنعاء ، ففي صنعاء سعر الصرف المدفوع بالحاجة الى السيولة من الريال ، والمدفوع من المركزي بتثبيت سعر الصرف عند سقف 530-520 ، والدفع لعملية بيع العملات المخزنة لدى الناس لتكوين حصيلة من العملات الأجنبية لأغراض تمويل الواردات، بصورة عامة يفقد كل من يقوم بعملية مصارفة ما يقارب 1300 ري في كل دولار ، وهذا يدفع لمزيد من الانكماش في السوق لعدم توريد تدفقات نقدية تدعم عمليات الانفاق مقابل التوريد او الإنتاج،

• وفي افضل الحالات في حال استقرت عمليات الميزان التجاري، قد يسهم ذلك في استقرار الصرف بين 780-480 وهذا بحجم قدرة الميزان التجاري في اليمن على الدفع بعمليات التصدير والايرادات ، ولن يكون في وقت قريب ، لذا التوقع بزيادة سعر الصرف اكثر من انخفاضها ،

• استقرار الميزان التجاري سيكون مدفوعات بقدرة السوق اليمن على توليد فرص انتاج ، توازي حاجة السوق المحلي والسوق الأقرب وهو الافريقي ، وهذا يعني قدرة الميزان التجاري على دعم السوق اليمني بما يزيد عن 20-15 مليار $ سنوي.

• مع اخذ العلم ان اليمن ما ازمة 2011 كانت الناتج القومي لها يعادل ما نسبته في المتوسط 3% من متوسط الناتج القومي لدول الجوار، تخيلوا هذه الفجوة ، فمعاجلة سعر الصرف في وقت قريب لن يكون متاحا ، وتوقع وصول الصرف الى السعر المناسب 2000-1800 ري لكل $ سيكون قاب قوسين ، وهنا نوجه رسالة الى أصحاب القرار ، حان الوقت لأعاده النظر. ولا ينبغي خداع الناس او ايهامهم بعودة الأسعار لسابق عهده ، ليس الموضوع ضغطة زر ، وفعليا ليس هناك قرار بتثبيت الأسعار يعني ان الأسعار انخفضت ، فإن ثبتنا السعر مثلا على 300 للدولار ، ستظل الأسعار في واقعها قبل هذا القرار ، تثبيت سعر الصرف لا يعني خفض الأسعار ، التعويم للعملة مطلوب لكن في المقابل متطلب ان يكون هناك تدفقات تحمي وتدعم هذا القرار ، وأيضا لابد من الخطوة الأهم في كل هذا وهي (خلق فرص العمل).

وهنا نأتي للمحور الثاني هل يمكن ان ننشط الاعمال ونخلق فرص عمل؟ وهذا المتطلب من الحكومة، التركيز في كيفية خلق فرص عمل ، كيف يمكن تحفيز الاقتصاد ، وهذا لمسار الفاعل وان كان صعباً والذي ينطلق ان تكون البداية الفاعلة فيه من جهد مشترك ، يبدأ بحوار فاعل بين القطاعات الرئيسية او المركزية في الدولة تقودها السلطة ، الحوار بين القطاع العام والخاص وتيسير وتفاعل من المجتمع المدني،
هذا المسار يعني بتطوير استراتيجية للتعافي الاقتصادي، هناك قضايا أتوقع ان أرادت القيادة السياسية التركيز عليها في توجيه دفة العمل وتطبيع الحياة، بحاجة لتركيز وبدء وليس نقاشات عامة، يمكن النظر في ابسطها في آلية لتعزيز بيئة استثمار واعمال اكثر كفاءة، وبيئة مصرفية موثوقة ومتحركة ، فلا يمكن توقع ان يأتي المستثمر او حتى في مستوى الاعمال الناشئة والصغيرة في ظل ضعف الكفاءات الرئيسية والتي بحاجة لتعزيز:
- البنية القانونية، والبنية التحتية، والبنية الأساسية ، وجاذبية السوق.
إنه من بين ذلك،
لا يمكن ان تقوم الحكومة بكل شيء، وهي بحاجة الى علاقات أوسع من القطاع الخاص المحلي والدولي ، وهذا يتطلب النظر مثلاً في:
- آلية لتأسيس الشركات الحكومية دون العودة للبرلمان في كل خطوة فليس دور البرلمان تأسيس الشركات، بل اصدار التشريعات،
- كيف يمكن تعزيز بيئة الاقتصاد التعاوني والشركات التعاونية (جمعيات تعاونية)،
- كيف يمكن تسهيل ودعم تأسيس الاعمال الناشئة والصغيرة،
- كيف يمكن تعزيز أدوات التمويل والاستثمار سلسة، قوية ، موثوقة ، ومنظمة،
- آلية اقوى للموارد البشرية وانتقالها السلس بين القطاعات العام والخاص والمدني ، بآلية مرقمنة ،و بهيكلة أجور عادلة ، و بأدوات تأمين واسعة تدعم الوظائف المستقلة او ضمن المؤسسات، تدعم الانتقال السلس للوظائف ، والتخلص من أعباء الهياكل العقدة والتي لا تدعم الاستفادة من الكفاءات والتنوع.
هذه مجرد أفكار، إلا انه من الأساس من أهداف أي حكومة في ظل الاستقرار دعم خلق الوظائف، وفي ظل الحرب هي دعم التعافي الاقتصادي والخروج من اقتصاد الحرب الى اقتصاد قادر على خلق الوظائف.
دعوني انتهى هنا للبحث معكم عن ما الذي يمكن ان يتم لدعم التعافي الاقتصادي في ظل غموض الموقف ولا صورة واضحة متى تنتهي الحرب؟
وللحديث بقية

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economic Association Foundation

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر أكتوبر 2023

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الاسبوع الأول		الاسبوع الثاني		الاسبوع الثالث		الاسبوع الرابع		الاسبوع الخامس		متوسط أسعار شهر أكتوبر	متوسط أسعار شهر سبتمبر
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع		
		دولار	1443	1451	1445	1453	1449	1455	1470	1478	1504	1514		
		سعودي	382	384	382	384	383	385	388	390	398	400		
	الصنف/ السلع		وحدة القياس (كيلو)		السعر (ريال يمني)									
	أولا: السلع الأساسية													
1	كيس القمح		50		33000		33000		33000		34000		33400	33000
2	دقيق السنابل ابيض		50		36000		36000		37000		37000		36600	35800
3	أرز الفخامة		40		85000		85000		86000		86000		85600	84000
4	سكر برازيلي		50		63000		63000		63000		63000		63000	63000
5	زيت الطبخ		8 لتر		18000		18000		18000		18000		18000	18000
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3		0.4		9000		9000		9000		9000		9000	9000
	ثانيا: سلع مكملة													
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم		2.25		29500		29500		29500		29500		29500	29500
8	شاي الكبوس		1		9000		9000		9000		9000		9000	9000
9	الفاصوليا الحمراء		1		2800		2800		2800		2800		2800	2500
10	الفاصوليا البيضاء		1		1500		1500		1500		1500		1500	1500
11	العدس الاصفر		1		2200		2200		2200		2200		2200	2200
12	معجون الطماطم 25 * 70جم		كرتون		5000		5500		5500		5500		5400	5400
13	مكرونة المائدة(جرام)		400		700		700		700		700		700	720
	ثالثا: الفواكه والخضروات													
14	التفاح		1		3000		3500		3500		3500		3400	3000
15	البرتقال		1		3000		3000		3500		3500		3200	3000
16	الموز		1		750		750		750		750		750	750
17	التمور		1		2500		2500		2500		2500		2500	2500
18	البطاطس		1		1200		1500		1200		1200		1320	1440
19	البصل الجاف		1		1200		1400		1500		1500		1400	1000
20	الباذنجان		1		1500		1500		1500		1500		1500	1440
21	الطماطم		1		1000		800		800		800		840	940
22	الباميا		1		2000		2000		1500		1500		1400	2000
	رابعاً: اللحوم و الأسماك													
23	لحم الغنم بلدي		1		13000		13000		13000		13000		13000	13000
24	الدجاج الحي		1		6000		6000		6000		6000		6000	6000
25	الدجاج المجمد ساديا		1		4000		4000		4000		4000		4000	4000
26	طبق البيض		1		4500		4500		4500		4500		4500	4500
27	الثمد		1		10000		8000		8000		6000		8000	9600
28	الديرك		1		20000		20000		20000		20000		20000	20000
29	السخلة		1		16000		16000		16000		16000		16000	16000

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

المتغيرات في متوسط أسعار السلع لشهر أكتوبر 2023م

تحليل/ محمد أبوبكر سالم الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

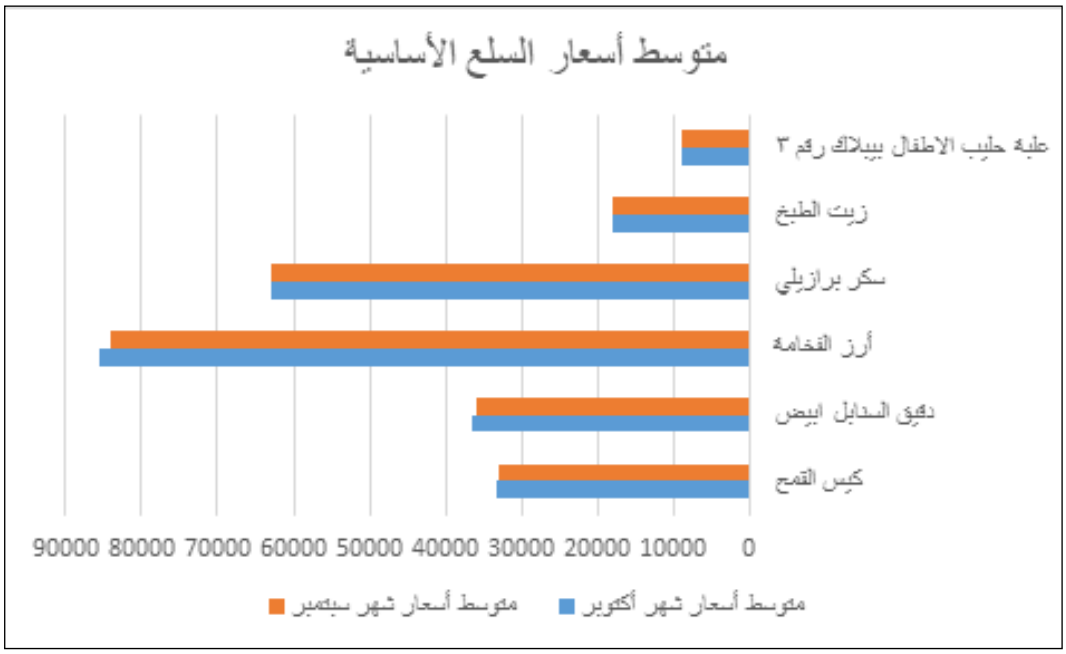

■ شهد شهر اكتوبر 2023م ارتفاعا لسعر الصرف العملة الاجنبية، حيث بدا سعر الصرف الدولار الواحد في بداية الشهر 1451 ريال (بيع)، واستمر ارتفاع سعر الصرف الى نهاية الشهر حيث كان سعر صرف الدولار الواحد 1514 ريال (بيع) وكانت نسبة الزيادة في صرف الدولار بين بداية شهر أكتوبر ونهايته 4.5% هذه الزيادة انعكست على أسعار بعض السلع المستوردة.

■ أولًا: متوسط أسعار السلع الأساسية

فنجد مثلا في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة القمح والدقيق الأبيض وارز الفخامة ارتفعت اسعار هذه السلع نتيجة لارتفاع سعر الصرف، وبقية السلع ظلت ثابتة ولم تشهد زيادة في السعر مثل السكر والزيت مع احتمال رفع اسعارها في بداية شهر نوفمبر، لأن هذه السلع من ضمن فاتورة الاستيراد للبلد.

■ ثانيًا: متوسط أسعار السلع المكملة:

لم تشهد قائمة السلع المكملة أي تغير في الاسعار عدا باكت معجون الطماطم حيث ارتفع من 5000 ريال الى 5500 ريال في نهاية الشهر، ولعل سبب ثبات اسعار السلع المكملة، هي ان نسبة ارتفاع سعر الصرف لم تكن

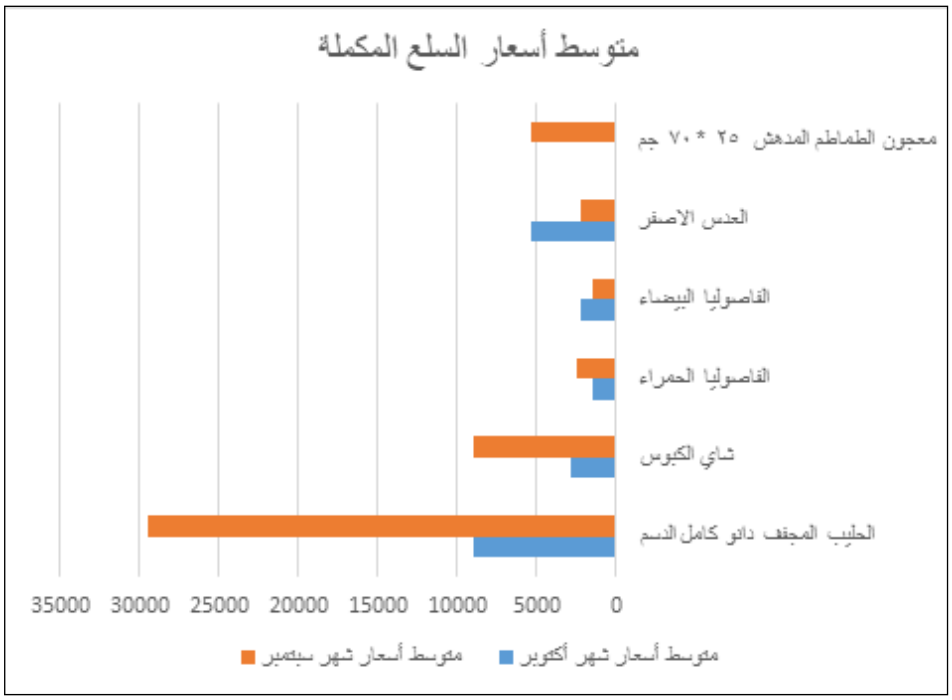

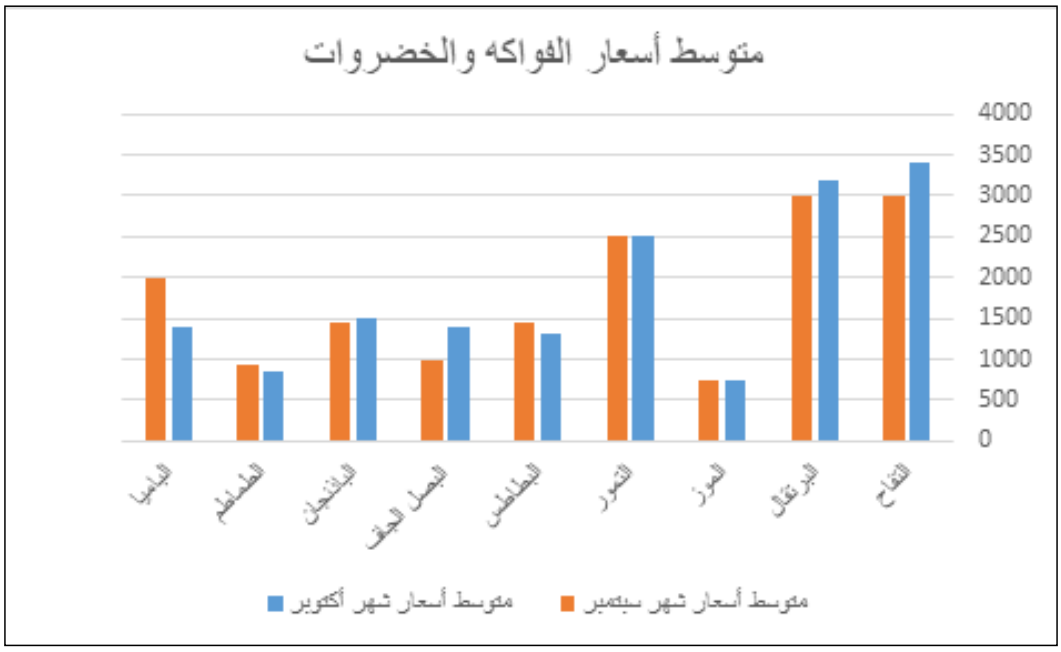

عالية واستهلاك المواطن اليمني لهذه السلع ليس بذات أهمية السلع الأساسية.

■ ثالثاً: متوسط أسعار الفواكه والخضروات:

ارتفعت اسعار بعض الفواكه مثل التفاح والبرتقال المستورد نتيجة لارتفاع اسعار الصرف حيث تحرك سعر التفاح والبرتقال من 3000 ريال للكيلو الى 3500 ريال بنسبة زيادة 15%، بينما الخضار فقد ارتفع سعر البصل الجاف من 1200 ريال للكيلو الى 1500 ريال بنسبة زيادة 25%، بينما انخفض سعر الطماطم من 1000 ريال في بداية الشهر الى 800 ريال في نهاية شهر اكتوبر وذلك بسبب كثرة الانتاج والزيادة في العرض.

■ رابعاً: متوسط أسعار اللحوم والأسماك:

لم تشهد أي تغير قائمة اللحوم حيث ظل سعر الكيلو اللحم 13000 ريال والدجاج الحي 6000 ريال للكيلو، بينما شهد سمك الثمد انخفاضا ملحوظا حيث انخفض سعر كيلو الثمد من 10000 ريال في بداية شهر اكتوبر الى 6000 ريال في نهاية الشهر بنسبة 40%، وهذا الانخفاض يعود الى زيادة في العرض وكون سمك الثمد انتاج محلي، ولم تشهد الانواع الاخرى من الاسماك أي تغير.

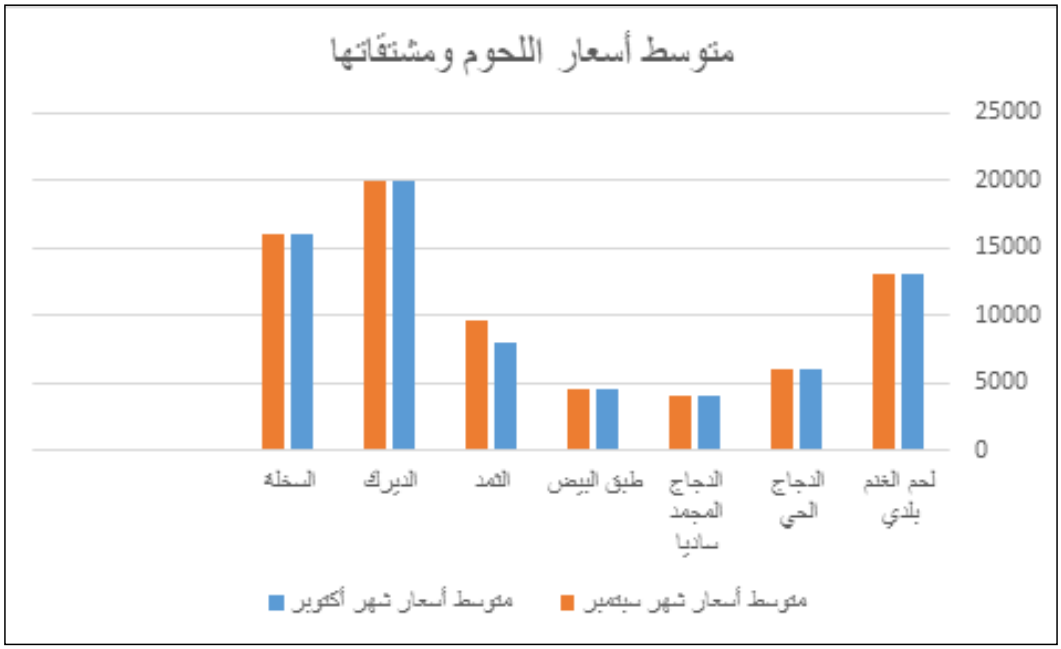

طرق مكافحة الفساد

أحمد محمد قاسم

■ للحدّ من تفشّي ظاهرة الفساد، يجب على أفراد المجتمع محاربته بشتّى السّبل والأشكال، عن طريق الالتزام الدّيني والأخلاقي والوطني والإنساني، وطرق معالجته هي:

* سنّ الأنظمة والتشريعات الشّفافة في الأنظمة المضادّة للفساد وتوضيحها، وإنزال أقصى العقوبات على مخالفيها.
* التوعية المجتمعيّة لهذه الظّاهرة الخطيرة، ومدى تأثيرها على المجتمع والأفراد، وتنمية دورهم في مكافحتها والقضاء عليها.
* تخصيص مكافئة ماليّة لمن يقوم بالتّبليغ عن حالات الفساد في الدّوائر الحكوميّة.
* وضع عقوبات رادعة تناسب كلّ فساد، وذلك لعدم تكراره، بشرط أن يكون معلناً على الملأ للعبرة والعظة.
* خلق فرص عمل مناسبة للمواطنين، من خلال إيجاد كادر وظيفي مناسب لكل فئةٍ من فئات المجتمع، وذلك لتحسين الظّروف المعيشيّة للفرد، والمجتمع، والبلد.
* تطوير الإبداع وتنميته لدى الموظّفين، ومكافئتهم عليه.
* عقد ندواتٍ توعويّة في الدّوائر الحكوميّة والمدارس والجامعات، والقنوات المرئيّة والمسموعة تحثّ المواطنين للتّخلص من الفساد الإداريّ، ودعمها بالقصص والعبر من الأقوام الفاسدة السّابقة وما حلّ بها.
* تشكيل لجنةٍ مخصّصةٍ في كلّ دائرة للإصلاح الإداري، ودراسة الواقع الإداري، وسلوك العاملين لمحاربة الفساد وقت اكتشافه.
* تعيين القيادات الشّابة النّشيطة، المؤمنة بالتّطوير والتغيّر، ذات الكفاءة والمؤهّل والخبرة العلميّة في مجال العمل.
* وضع الشّخص المناسب في المكان المناسب.

■ تعريف الفساد

آفةٌ من آفات المجتمع المعاصر، وهي ظاهرةٌ كثر انتشارها في الآونة الأخيرة، نتيجةً لتراكماتٍ عاشها المجتمع، لابتعاده عن الدّين والأخلاق، وقلّة الوازع الدّيني، وانعدام القيم عند العديد من النّاس، والفساد لغةً هي إساءة المعاملة وأيّ شيءٍ ضدّ الصّلاح، أمّا اصطلاحاً فهو الاستخدام السّيئ من السّلطة الرّسمية الممنوحة، سواءً في مجال المال العام، أو النّفوذ، أو التّهاون في تطبيق القوانين والأنظمة، أي تعظيم المصلحة الشخصيّة على المصلحة العامّة، والضّرر بالمصلحة العامّة.

■ أسباب الفساد

هناك العديد من العوامل على صعيد البلد والتي تؤثر على طريقة عمل الحكومات وخدماتها ذات الصلة، والتي بالتالي تؤثر على وجود وتفشي الفساد في القطاع العام. تشمل هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر:

■ حجم البلد

كلما ازداد حجم البلد كان من الأصعب فرض الرقابة المتينة التي تمنح حدوث الفساد.

■ المراحل الانتقالية للبلاد

تكون البلاد التي تمر بمراحل انتقالية، مثل البلاد التي تنتقل من حكم مستبد إلى ديموقراطي عرضة للفساد في تلك المرحلة، إذ تتسم مثل هذه الفترات بالفوضى الشديدة وقلة الرقابة، مما يتيح فرص كبيرة للفساد والسرقات.

■ لعنة الموارد الطبيعية

قد يسمح احتكار القطاع العام للموارد الطبيعية واستخدامها لحدوث الفساد، وهي مشكلة تعاني

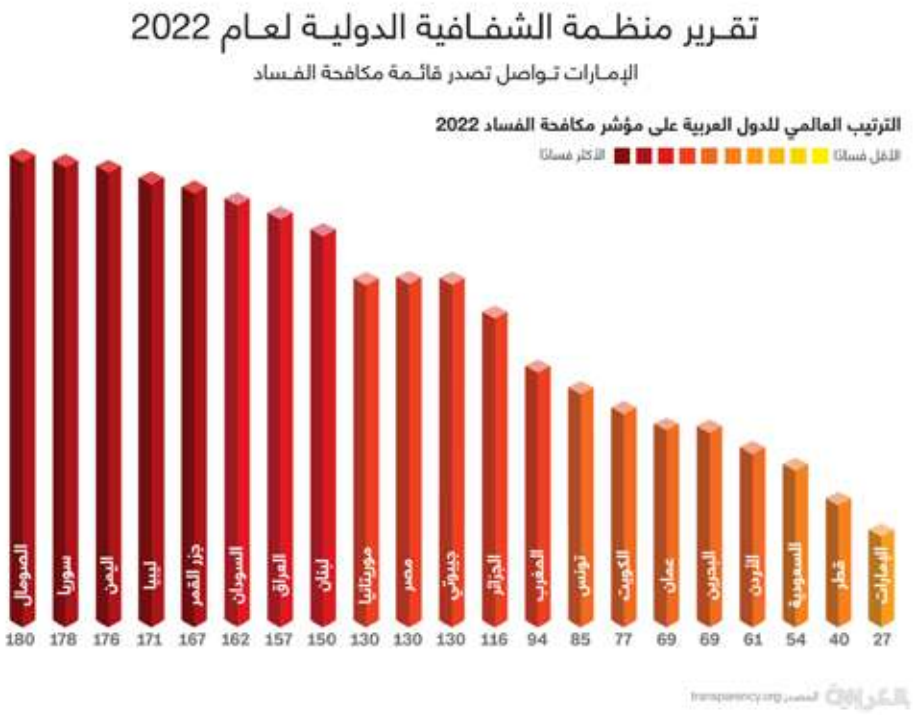

منها الكثير من الدول.

■ عدم الاستقرار السياسي

تتيح الأحداث السياسية الكبيرة والقلاقل المجال للفاسدين بممارسة فسادهم وارتكاب السرقات، وذلك بسبب ضعف الرقابة عند حدوث أحداث أو مشاكل سياسية تعمل كغطاء للفاسدين.

■ الأجور

ضعف الأجور وقلتها يسبب فقر عند موظفي القطاع العام، مما يزيد من احتمال حدوث الفساد.

■ الافتقار إلى سيادة القانون

تعاني بعض الدول من ضعف تطبيق القانون فيها، فقد يُطبق القانون على بعض الأشخاص ولا يطبق على أشخاص آخرين بسبب نفوذهم أو علاقاتهم، وهذا يخلق جو خصب للفساد والسرقات.

■ حجم الحكومة

كلما كانت الحكومة أكبر حجمًا، تكون السيطرة عليها أصعب، مما يزيد من فرص الفساد والسرقة.

■ طبيعة البيروقراطية

تعاني الحكومات شديدة البيروقراطية من نسب عالية من الفساد، وذلك بسبب إعطاء الكثير من الموظفين صلاحيات احتكار الموافقة على أو مراقبة نشاطات معينة.

■ مظاهر الفساد

تتعدّد مظاهر الفساد، وتتنوّع أشكالها، ومنها: الرّشوة، والمحسوبيّة، وإقصاء الكفاءات المؤهلّة، المحاباة، واستغلال الممتلكات العامّة، الواسطة، واستغلال النّفوذ، وعدم الالتزام بمواعيد الدّوام الرّسمي، والابتزاز، والتّهاون في تطبيق الأنظمة، والاستيلاء على المال العام.

وفي الإنفوغرافيك ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2022.

تذيل اليمن والصومال وسوريا، قائمة 'مؤشر مُدرَكات الفساد" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى مستوى العالم خلال العام الماضي 2022.

وقالت منظمة الشفافية الدولية (TI) في مؤشر مُدرَكات الفساد (CPI) لعام 2022 التي أصدرته : 'على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال اليمن وسوريا والصومال، في أسفل مؤشر مُدرَكات الفساد، بسبب وجود أنظمةٍ ضعيفة، وتعاني من صراعات طويلة الأمد".

وأضاف البيان أن 'الفساد يسلُب الموارد من الدولة، ما يزيد من إضعاف قدرة الحكومات على الوفاء بدورها المتمثل في حماية الشعوب وفرض سيادة القانون".

وبحسب المؤشر فقد سجّلت البلدان التي تعاني من النزاعات أسوأ الدرجات في مجال الشفافية المالية والإدارية ومكافحة الفساد: 'ليبيا (17) واليمن (16) وسوريا (13) والصومال (12)، لتأتي في أسفل قائمة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأيضا دول العالم".

وأشار البيان إلى أن الفساد المالي والإداري وعدم جدية مكافحته ساهم بشكل كبير في اندلاع الحرب الأهلية في اليمن قبل ثماني سنوات، مضيفاً 'والآن، انهارت الدولة تاركةً ثلثي السكان بدون طعام كافٍ - ما يشكّل واحدةً من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم".

ويُصنّف مؤشر مُدرَكات الفساد 180 بلداً وإقليماً من خلال مستوياتهم المُدرَكة لفساد القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (نظيف جداً).

التعريف بمهام واختصاصات وصلاحيات وأهداف الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

عرض الأستاذ/ حسين شيخ بارجاء | عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

■ أسباب ومبررات تشكيل الهيئة:

نظراً لانتشار ظاهرة الفساد بكافة أشكاله وصوره وما يترتب عليه من آثار على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبهدف توفير الحماية لموارد الدولة أعمالاً للمادة (9) من الدستور التي أكدت على حرمة الأموال والممتلكات العامة. ولغرض تعزيز أدوار الأجهزة الرقابية المعنية بذلك فقد أكدت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في المادة (6) منها على إنشاء هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية والتي نصت على الآتي:-

1- تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد.

2- تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئة أو الهيئات المشار إليها أعلاه من هذه المادة ما يلزم من الاستقلالية، لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له، وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم.

3- تقوم كل دولة طرف بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم وعنوان السلطة أو السلطات التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد.

وبعد أن تم مصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وصدورها بالقانون رقم (47) لسنة 2005م، فقد تم صدور القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد الذي حدد مهام وطبيعة عمل الهيئة واختصاصاتها وصلاحياتها وأهدافها.

الفصل الأول

قانون مكافحة الفساد رقم (39) لعام 2006م:

(1-1) أهداف القانون:

وفقاً للمادة (3) من القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد حدد المشرع للهيئة عدداً من الأهداف التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها:-

• منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته.

• تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد.

• إرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد.

• تفعيل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة والتيسير على أفراد المجتمع في إجراءات حصولهم على المعلومات ووصولهم إلى السلطات المعنية.

• تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد ومكافحته وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

(2-1) مهام واختصاصات الهيئة:

وفقاً للمادة رقم (8) من القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد تتولى الهيئة ممارسة المهام والاختصاصات الآتية:

• إعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى مكافحة الفساد.

• وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وإعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها.

• اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة

المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

• دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد لمعرفة مدى فعاليتها واقتراح مشاريع التعديلات لها لمواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت بلادنا أو انضمت إليها.

• تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقاً للتشريعات النافذة.

• تلقي إقرارات الذمة المالية.

• التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم إلى القضاء.

• تمثيل بلادنا في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

• التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الدولية الرامية إلى منع الفساد.

• التنسيق مع كافة أجهزة الدولة في تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته.

• التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته.

• جمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد والعمل على إيجاد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية في قضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.

• اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

• دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع بلادنا فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

• اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإلغاء أو فسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناءً على مخالفة لأحكام القوانين النافذة وتلحق ضرراً بالصالح العام وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

• رفع تقارير موحدة كل ثلاثة أشهر عن ما قامت به من مهام وأعمال إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب.

• أي مهام أو اختصاصات أخرى تناط بها وفقاً للتشريعات النافذة.

(1-3) استقلالية الهيئة:

تعتبر الاستقلالية من أهم العناصر التي حرص المشرع على منحها للهيئة وتجلت في عدد من النصوص التي وردت في القانون ونبينها كما يلي:-

• تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ولها استقلال مالي وإداري، وحسب المادة (15) من القانون رقم 39 لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد تؤدي الهيئة مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شؤونها بأية صورة كانت ويعد مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم.

• وللهيئة حسب المادة (18) موازنة مستقلة تدرج رقماً واحداً ضمن الموازنة العامة للدولة يقترحها رئيس الهيئة ويتبع في إعدادها القواعد والإجراءات المنظمة للموازنة العامة للدولة.

• وفقاً للمادة (12/د) من قانون مكافحة الفساد للهيئة أن تستعين بمن تراه من الخبراء أو المستشارين أو من موظفي الجهاز الإداري للدولة لإنجاز مهامها، ويمارس رئيس الهيئة فيما يخص شؤون موظفي الهيئة الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء.

• كما تنمح المادة (19) رئيس الهيئة الصلاحيات المخولة لوزير المالية ووزير الخدمة المدنية المنصوص عليها في التشريعات النافذة فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بموازنة الهيئة وتنظيم أعمالها وشئون موظفيها.

(1-4) تعريف الفساد:

ظل تعريف الفساد يمثل إشكالية تواجه المجتمع الدولي وتجلى ذلك بشكل واضح أثناء جولة التفاوض بشأن الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بالعاصمة النمساوية (فيينا)، حيث حاولت بعض الدول المشاركة بالتفاوض تعريف الفساد وفقاً لإرادتها ونظرتها حيال ظاهرة الفساد.

وأستمر هذا الخلاف حتى الجولة السابعة من التفاوض حيث توافقت الدول بأن تكون كافة أحكام ونصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بمثابة تعريف للفساد.

ومع ذلك أجتهد المشرع الوطني في استنباط تعريف الفساد على ذلك النحو المبين في المادة رقم (2) من القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد حيث نصت على تعريف الفساد بأنه:

((استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواءً كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله أو باستغلال الصلاحيات الممنوحة)).

(5-1) جرائم الفساد:

حيث أفرد القانون فصلاً خاصاً بجرائم الفساد وفقاً لما تنص عليه المادة (30) فإن جرائم الفساد هي:

•الجرائم الماسة بالوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.

•الجرائم المخلة بسير العدالة المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.

• اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.

وبينت المادة المذكورة بقية الوقائع التي تمثل جرائم فساد وأية جرائم أخرى ينص عليها القانون.

الفصل الثاني

تدابير مكافحة الفساد

(2-1) تدابير تشريعية (تطوير التشريعات والنظم):

وفقاً للمادة رقم (20) من القانون رقم 39 لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة بدراسة وتقييم واقتراح تطوير التشريعات العقابية المتعلقة بجرائم الفساد من الناحيتين الإجرائية والموضوعية لمواكبة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتقديمها لمجلس النواب لمناقشتها وإقرارها وفقاً للإجراءات الدستورية، كما تقوم بالدراسات حول إنشاء محاكم إدارية مختصة وإيصاء الجهات ذات العلاقة بإنشائها وفقاً لأحكام القوانين ذات العلاقة، إضافة إلى قيامها وفق المادة (21) بدراسة وتقييم واقتراح تطوير نظم التوظيف وتقديمها للجهات المختصة للأخذ بها.

كما تقوم الهيئة وفق المادة (22) بالتنسيق مع الجهات المختصة بدراسة وتقييم وتطوير النظم المالية ونظم المشتروات والمناقصات والمزايدات الحكومية ونظم إدارة الموارد والاستخدامات والممتلكات العامة وتطوير آليات الرقابة بمختلف أنواعها ومعايير المحاسبة والمراجعة المحاسبية بما يكفل حسن إدارة المال العام والممتلكات العامة وضمان حمايتها والحفاظ عليها، إضافة إلى قيامها وفق المادة (23) بالتنسيق مع الجهات المختصة في الحكومة والجهات المعنية في القطاع الخاص بدراسة وتقييم وتطوير النظم والتدابير المتعلقة بالقطاع الخاص.

(2-2) مشاركة المجتمع (التثقيف والإعلام التوعوي):

• ألزمت المادة (24) كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الإبلاغ عنها إلى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من صحتها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

• كما تباشر الهيئة من تلقاء نفسها التحري والتحقق في جرائم الفساد المنشورة في وسائل الإعلام المختلفة.

• كما تعمل الهيئة وفقا للمادة (25) من قانون مكافحة الفساد على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطر الفساد وآثاره وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والمفسدين.

• وفي ذات الوقت فان الهيئة وفقا للمادة (27) من القانون تكفل للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية وتحدد اللائحة إجراءات حمايتهم والتدابير الخاصة بذلك.

• تعنى الهيئة بشكل خاص بتوجيه خطاب إعلامي وتثقيفي على صعيد الإدارة العامة والمجتمع وفئاته ومنظماته المختلفة كمهمة أساسية للوقاية من الفساد ويشمل هذا النشاط على:

- تدبير وإدارة الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتوجيه برامجها التثقيفية والتوعوية.

- وضع وتنفيذ برامج خاصة بالتعريف بالهيئة ومهامها وصلاحياتها وكيفية التواصل معها والقوانين واللوائح الخاصة بمكافحة الفساد.

- الترويج لمكافحة الفساد والواجب القانوني والوطني في الإبلاغ عن جرائم الفساد.

- توجيه خطاب إعلامي وتثقيفي من خلال تصميم وتنفيذ برامج عامة وأخرى خاصة موجهة لقطاعات أو فئات معينة لإذكاء وعي الناس بمخاطر الفساد ومضاره في مختلف جوانب الحياة بما يؤدي إلى تعديل المواقف وتشجيع ومشاركة المجتمع ومنظماته وفئاته المختلفة وتعميق إحساس المواطن برسالة الهيئة في مكافحة الفساد.

- تنظيم وتنفيذ ورش عمل وندوات وعقد مؤتمرات لبحث وسائل وأساليب الوقاية من الفساد ومكافحته.

- تصميم مادة تعليمية للوقاية من الفساد بما يتناسب وكل مرحلة من مراحل التعليم العام والجامعي وكذا الكليات والمعاهد العسكرية.

- إصدار نشرات ودوريات تثقيفية في

إطار الخطة الإعلامية للهيئة.
- تقوم الهيئة بمتابعة ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة من تقارير أو تحقيقات تصل بجرائم الفساد وتخضعها للدراسة والتمحيص واتخاذ ما يلزم بشأنها من تدابير أو إجراءات أو ردود.

- تعمل الهيئة على تزويد وسائل الإعلام المختلفة بالمادة الإعلامية التي ترى نشرها وإطلاع الرأي العام على أنشطتها أو فعالياتها.
- يكون عضو الهيئة المعني بشئون التثقيف والإعلام هو متحدث الرسمي بإسم الهيئة أمام وسائل الإعلام ما لم تقرر الهيئة خلاف ذلك.

(2-3) دعم جهود الرقابة:

• وفقا للمادة (88) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد فإن الهيئة تعمل في إطار استراتيجية الوقاية من الفساد على دعم وتفعيل أجهزة الرقابة من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات والإجراءات.

• كما تعمل الهيئة وفقا للمادة (89) من اللائحة التنفيذية على التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية بما يؤمن وفقاً للقانون تحقيق حق المواطن في الوصول إلى المعلومات في مجالات نشاطها مع التزام هذه الجهات بإعداد وإعلان أدلة إرشادية تيسر وتشرح للمواطن كيفية الوصول إلى هذه المعلومات.

• يجوز للهيئة وفقا للمادة (90) من اللائحة التنفيذية إذا ما كان هنالك وقائع مادية تفصح عن سوء إدارة من شأنها أن تنحرف بالوظيفة الحكومية أو بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين أو تخلق عدم رضاء عام أن تستدعي الوزير أو المحافظ أو الرئيس الإداري المعني أو كبار مساعديه أو رؤساء الأجهزة المعنية إلى جلسات استماع تعقد لهذا الغرض كما يجوز للهيئة أن تدعو لهذه الجلسات كل ذي مصلحة أو ناله ضرر جراء ذلك.
• كما تعمل الهيئة على وضع التنظيم المناسب لتنفيذ قانون الذمة المالية وفقا للمادة (91) من اللائحة التنفيذية.

(2-4) التعاون الدولي:

• نصت المادة (28) من قانون مكافحة الفساد على أن (يطبق بشأن التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الأحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت إليها.
• كما أعطت المادة (29) من القانون الحق لكل دولة طرف في الاتفاقية في رفع دعوى مدنية أمام القضاء اليمني للمطالبة بحقها في استعادة ملكية العائدات غير المشروعة المرتبطة بجرائم الفساد المنصوص عليها في الاتفاقية وكذا حقها في التعويض عن الأضرار التي لحقتها بسبب تلك الجرائم وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القوانين النافذة شريطة المعاملة بالمثل.

(2-5) استرداد الأموال المنهوبة:

حرصاً من المشرع اليمني على الحفاظ على المال العام، فقد أحاطه بالعديد من التدابير اللازمة للحفاظ عليه، حتى بعد الاستيلاء عليه من خلال أي جريمة فساد، حيث نصت الفقرة (2) من المادة (3) من قانون مكافحة الفساد على:
((منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته)).

كما نصت العديد من المواد على ذلك، نذكر منها ما يلي:
المادة (8) من قانون مكافحة الفساد والخاصة بتحديد مهام واختصاصات الهيئة الفقرة (13) ((اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة)).
كما أعطى القانون الهيئة الحق في التنسيق مع الجهات المختصة بتعقب وضبط وحجز واسترداد ومصادرة الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد، وفقا للمادة (32) من القانون.
وقد نصت المادة (39) من قانون مكافحة الفساد ما يلي:
«لا تسقط بالتقادم الآتي: -
أ- الدعاوى المتعلقة بجرائم الفساد.
ب-العقوبات المحكوم بها والمترتبة على جرائم الفساد.
ج-دعاوى الاسترداد والتعويض المتعلقة بجرائم الفساد».

وقد أفرد المشرع اليمني الفصل السابع من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد لأغراض (المقاضاة واسترداد الأموال وعائداتها الإجرامية).
حيث تضمن الفصل السابع من اللائحة التنفيذية العديد من المواد التي تضمنت العديد من التدابير والإجراءات التي تعمل على المحافظة على المال العام أثناء التقاضي وأوجه التعاون بين الهيئة والسلطة القضائية والجهات المختصة في تتبع واسترداد الأموال المنهوبة وما تأتى عنها.

الفصل الثالث

إجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة

(3-1) أحكام عامة بالضبط والتحقيق والمحاكمة:

• وفق المادة (32) من القانون رقم 39 لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة بتعقب وضبط وحجز واسترداد ومصادرة الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد وفقاً للأحكام والقواعد والإجراءات المقررة في القوانين النافذة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت إليها، ولا يتم استرداد ومصادرة العائدات إلا بحكم قضائي بات.

• ولا يجوز حسب المادة (33) لأي جهة أن تحجب أية بيانات مطلوبة للهيئة أو تمتنع عن تزويدها بالسجلات أو المستندات أو الوثائق التي تطلبها.

• وتوجب المادة (34) على الهيئة فور علمها عن وقوع جرائم الفساد القيام بأعمال التحري وجمع الاستدلالات بشأنها ولها في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالجريمة محل العلم وكذا طلب موافاتها بأية بيانات أو معلومات أو وثائق متعلقة بها.

• وللهيئة وفق المادة (35) الحق في مخاطبة واستدعاء المعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بالفساد وفقاً للتشريعات النافذة.

• وحسب المادة (42) للهيئة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة جمع الأدلة والمعلومات المتعلقة بالفساد وإحالة المتهمين إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً للقوانين النافذة.

• ما تلزم المادة (43) كافة أجهزة الدولة بتذليل كافة الصعوبات والمعوقات بما يمكن الهيئة من أداء مهامها على الوجه الأمثل وفقاً لأحكام القانون.

• وتوجب المادة (44) على كافة أجهزة الدولة التعاون فيما بينها لكشف جرائم الفساد والبلاغ عنها إلى الهيئة أو سلطات الضبط والتحقيق مع إمدادها بالمعلومات المتعلقة بأية وقائع تتعلق بالفساد.

التحقيقات والمقاضاة:

تباشر الهيئة عملياتها في مكافحة الفساد وتعقب مرتكبيه اعتمادا على: -

• البلاغات معلومة أو مجهولة المصدر.
• الشكاوى
• تقارير أجهزة الرقابة.
• ما يحال إليها من رئيس الجمهورية أو مجلس النواب أو الحكومة أو أي سلطات عامة أخرى.
• ما ينشر في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة من جرائم فساد.
• ما يتكشف للهيئة أثناء عملية التحري والتفتيش.
• أية مصادر أخرى تقرها القوانين النافذة.

للهيئة الاستعانة برجال السلطة العامة في مباشرة اختصاصاتها في مجال تعقب وملاحقة المتهمين في جرائم الفساد وما قد تتخذه من تدابير وإجراءات احترازية.

تقوم الهيئة بالكشف عن جرائم الفساد من خلال:

• الفحص المستندي.
• العمليات الرقابية والتفتيشية.
• أية أساليب أخرى تقرها القوانين النافذة.
• لا يحول إنهاء الخدمة أو الإحالة إلى المعاش دون الاتهام في جرائم الفساد.
• للهيئة عند الاقتضاء أن تستعين بخبراء لأغراض الفحص في أي مسألة فنية يقتضيها التحقيق أو لأغراض الشهادة وعلى الخبراء المستعان بهم أن يحلفوا أمام المحقق اليمين القانونية قبل مباشرتهم للمهام المكلفين بها ما لم يكونوا قد أدوها بحكم وظائفهم وتتحمل الهيئة أتعاب من يستعين بهم من الخبراء.

• لا يجوز لأي جهة أو موظف أو شخص إعاقة أو اعتراض عضو الهيئة أو موظفيها المكلفين بأمر التحري والتحقيق والتفتيش في جرائم الفساد من أداء مهامهم بصورة كاملة، وكل إعاقة أو اعتراض يضع مرتكبها تحت طائلة العقاب.
• للهيئة في إطار سلطاتها في مكافحة الفساد ومنع التلاعب بالسلطات الوظيفية أن تطلب من السلطة المختصة بالتعيين أو رئيس الجهة المعنية توقيف موظف عام من عمله متى بينت تحريات الهيئة تورطه في جريمة من جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد.

(3-2) البلاغات والشكاوى:

• تتلقى الهيئة البلاغات والشكاوى الكتابية من مقدميها مباشرة أو عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني أو الفاكس.
• على كل شخص علم بوقوع جريمة فساد الإبلاغ عنها إلى الهيئة فور علمه بها.

• يجب أن يتخذ البلاغ الشكل التالي:

1. أن يقدم كتابة أو شفاهة.
2. أن يتضمن توضيحاً كافياً لواقعة الفساد المبلغ عنها وزمان ومكان وقوعها والمصدر أو الكيفية المناسبة التي جعلته يعلم أو يقف على الواقعة المبلغ عنها وأسماء الأشخاص المتورطين فيها وصفاتهم، وأي معلومات أو إستشهادات أخرى تؤيد الواقعة.
3. أن يذيل البلاغ إذا قدم كتابة باسم مقدمه وصفته وتوقيعه وتاريخ تقديمه وعنوانه ووسيلة الاتصال به وأرقام هواتفه وأن يرفق به ما يكون تحت يديه من وثائق أو مستندات مؤيدة للواقعة المبلغ عنها.

• يفتح سجل خاص لقيد البلاغات والشكاوى التي ترد إلى الهيئة في إدارة فحص البلاغات والشكاوى وترفع إلى رئيس الهيئة أولاً بأول.

3-3 التحري:

تباشر الهيئة بواسطة جهازها المختص عملية التحري بالوسائل الآتية:

• التخاطب وطلب المعلومات والتقارير من الجهات المعنية بموضوع التحري.
• الاطلاع على الملفات والعقود والوثائق ذات الصلة ومعاينة المواقع وإجراء الاختبارات الفنية عليها عندما يتطلب الأمر ذلك.
• الفحص والتدقيق في المستندات والأدلة المرفقة بالبلاغات والشكاوى المقدمة للهيئة.
• مراجعة تقارير الأجهزة الرقابية وتقارير مراجعي الحسابات القانونيين.
• مخاطبة البنوك للحصول على المعلومات المتصلة بموضوع التحري وصور من المستندات.
• أجراء المطابقة بين المعلومات المتحصلة وبين البيانات الواردة في إقرار الذمة المالية.
• إجراء المقابلات واستدعاء الأشخاص للحصول على معلومات إضافية أو إفادات تخدم أغراض التحقيق.
• التحقيق من وحصر الآثار والأضرار المترتبة على واقعة الفساد موضوع التحري.
• أية وسيلة أخرى مشروعة تخدم أغراض التحري وجمع الاستدلالات.

(4-3) التحقيق:

أحكام التحقيق:-

• إذا أسفرت عملية التحري وجمع الاستدلالات عن وجود جريمة من جرائم الفساد تباشر الهيئة إجراءات التحقيق بشأنها.
• يكون للهيئة السلطات والصلاحيات المقررة قانوناً لسلطات التحقيق وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية.
• تستعين الهيئة في تنفيذ سلطاتها في مجال التحقيق بأعضاء من النيابة العامة يجري انتدابهم للعمل في الهيئة بناءً على اتفاق بين رئيس الهيئة والنائب العام وطبقاً للإجراءات النظامية المتبعة في هذا الشأن.

تصرف الهيئة في التحقيق:

• تنظر الهيئة في ملف التحقيق بعد تمامه وتقرر:
• إحالة أوراق التحقيق إلى النائب العام إذا انتهى التحقيق إلى ترجيح إدانة المتهمين بجريمة من جرائم الفساد.
• حفظ ملف التحقيق إذا تبين عدم كفاية الأدلة لإقامة الدعوى على أن يكون قرارها في هذه الحالة مسبباً.
• لا يحول قرار الهيئة بحفظ ملف التحقيق من فتحه من جديد إذا ظهرت دلائل قوية تستوجب الاستمرار في عملية التحقيق.

الفصل الرابع

حماية المصادر والشهود والخبراء

ص

• توفر الهيئة الحماية اللازمة للشهود والخبراء ولمقدمي البلاغات والشكاوى والمصادر الخاصة من احتمال تعرضهم للاضطهاد الوظيفي أو العدوان الجسدي متى ما أظهرت نتائج التحري جدية المعلومات الإخبارية المقدمة منهم في كشف جرائم فساد.
• تكفل الهيئة عند الاقتضاء توفير حماية فعالة للشهود الذين يدلون بشهادات أو إفادات تتصل بأفعال مجرمة طبقاً لأحكام القانون وهذه اللائحة وكذلك سائر الأشخاص وثيقي الصلة بهم من أي انتقام أو ترهيب محتمل وتشمل إجراءات الحماية تغيير أماكن إقامتهم وعدم إفشاء المعلومات المتعلقة بهويتهم وأماكن تواجدهم.

• يجوز عند الاقتضاء لأغراض سلامة الشهود والخبراء الإدلاء بأقوالهم باستخدام تكنولوجيا الاتصالات مثل وصلات الفيديو وغيرها من الوسائل والتطبيقات التي تكفل سلامتهم.

- تطبق الهيئة في إطار مبدأ الحماية للمبلغين ومقدمي الشكاوى ومصادر المعلومات التدابير والوسائل الآتية:

1. تطبيق مبدأ (المعرفة على قدر الحاجة) وذلك بقصر التعامل مع المعلومات ومصادرها على عضو الهيئة المختص.
2. الحفاظ على سرية المصدر وعدم الإفصاح عنه في المداولات

أو المذكرات أو المحاضر التي تجريها الهيئة.

3. إتباع نظام أمن معلومات مشددة في تسجيل المصادر المتعاونة مع الهيئة.

4. اعتماد وسائل تؤمن سرية الاتصال واللقاء بالمصادر المتعاونة.

5. متابعة المصالح القانونية للمبلغين من المواطنين عن جرائم الاتجار بالوظيفة العامة لدى الجهة الحكومية المعنية في الحالات التي قد يخشى معها تعرض مصالحهم للتعنت والتعطيل.

الفصل الخامس

نشاط الهيئة بعد انتقالها إلى العاصمة المؤقتة عدن

منذ انتقال عمل الهيئة إلى العاصمة المؤقتة عدن أسوة ببقية سلطات الدولة ومنها السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب والسلطة القضائية ممثلة بمجلس القضاء الأعلى، والسلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة وكافة أجهزة ومؤسسات الدولة والأجهزة الرقابية.

وقد عملت جاهدة رغم كل التحديات وشحة الموارد إلى القيام بتأسيس البناء الإداري والتنظيمي من جديد وبالخطوات التالية: -

- افتتاح مقر للهيئة في عام 2018م والقيام بتوفير مستلزمات التأثيث للقيام بالعمل من العاصمة المؤقتة عدن.
- إعادة ترتيب البناء التنظيمي والإداري للهيئة طبقاً للإمكانيات المتاحة وبما يمكنها من القيام بمهامها واختصاصها طبقاً للقانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد ولائحته التنفيذية.
- تلقي البلاغات والشكاوى في المسائل المتعلقة بقضايا الفساد والنظر فيها بحسب الإجراءات النظامية المتبعة وإحالتها إلى الجهات القضائية والإدارية طبقاً للاختصاص.

- التوقيع على مذكرات تفاهم مع عدد من الوزارات والجامعات ومراكز الدراسات ومنظمات المجتمع المدني لغرض المساهمة في تعزيز محور الوقاية من الفساد والتوعية بمخاطره.

- إقامة عدد من ورش العمل في مجال مكافحة الفساد والتوعية للمجتمع .
- القيام بتنفيذ التزامات بلادنا حيال متطلبات الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وإنجاز تقرير الاستعراض لبلادنا للدورة الثانية في تنفيذ وتقييم الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية.
- قامت الهيئة بتشكيل فريق الخبراء الوطني الذي ضم ممثلي كافة أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة لتنفيذ متطلبات والتزامات الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

- اختيار الهيئة بعملية الاستعراض لتنفيذ دولة رواندا للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى جانب المملكة المغربية.
- المشاركة في اجتماعات الدورة الثامنة والتاسعة لمؤتمر الدول الأطراف للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد المنعقدة في أبو ظبي عام 2019م وشرم الشيخ في ديسمبر 2021م.
- المشاركة في اجتماعات الدورة الثالثة والرابعة للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المنعقدة في كلاً من الرباط عام 2020م، والرياض في مارس 2022م.
- إعداد مشروع مدونة السلوك لموظفي الأجهزة الرقابية أعمالاً لأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

- تعميم الأدلة الإرشادية الصادرة عن الأمم المتحدة ومتابعة تنفيذها من قبل مؤسسات الدولة، وتفعيل خدمة الجمهور والشفافية في المعاملات.
- الاحتفال السنوي باليوم العالمي لمكافحة الفساد مع بقية دول العالم والمجتمع الدولي عملاً بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر عام 2003م.

- إعداد الدراسات بشأن تنمية الإيرادات بهدف المساهمة في وضع الحلول ومعالجة الاختلالات وتفعيل أدوات السياسة المالية والنقدية ورفد الخزينة العامة بتلك الموارد.
- قامت الهيئة بفتح أول فرع لها بمحافظة حضرموت والعمل على فتح فروع أخرى في محافظة تعز ومحافظة مأرب.

- العمل على تشكيل مجلس تنسيق بين أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد لأغراض رفع مستوى الشراكة بين الهيئة والأجهزة الرقابية والقضائية والأمنية والقطاع الخاص.

أهمية ودور المحاسبين والمراجعين والمستشارين الماليين في ظل الاقتصادات الهشة

معاذ عبدالواحد الصبري | نقيب المحاسبين

■ تتميز المضاربة بارتفاع مستوى المخاطر الذي يوجهها المستثمرين في التطبيق العملي، ومن هذه المخاطر خطر قلة القدرة والكفاءة المعرفية، وهي من أبرز المخاطر التي تعترض سبيلهم، وتزداد المخاطرة لعدم وجود ضمانات، وصعوبة إثبات التعدي والتقصير، وعدم وجود نظام ملائم لدراسة الجدوى وتقييم المشروعات. وهنا يأتي دور مساهمة المحاسبين والمراجعين والمستشارين الماليين في التحوط وادارة هذه المخاطر والتقليل منها، لأنها إحدى النظم الفرعية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، وتهتم بتوفير كافة المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، وتقديمها إلى الجهات المهتمة بتلك المعلومات بما يؤدي إلى تحقيق الهدف المطلوب.

حيث أكدت بعض الدراسات على التأثير الإيجابي للمحاسبين والمراجعين والمستشارين الماليين في الحفاظ على أصول الشركات وحقوق الملاك والمساهمين في ظل بيئة الاعمال المحفوفة بالمخاطر و في ظل أسعار الصرف غير المستقرة و نسبة التضخم فيها مرتفعة وهناك كساد وركود اقتصادي... وعليه فان للمحاسبين والمراجعين والمستشارين الماليين القدرة على تطوير وتحسين الشركات والمنشئات لما يمتازون به من معارف وخبرات خاصة بشكل أكبر، الأمر الذي يمكنه من تقديم خدمات ذات جودة مرتفعة ؛ اذ أنه يمثل درع وقاية من التجاوزات المالية كما أنه يسهم في كشفها والحد منها، كما أنه يعمل على تطبيق مبادئ ومعايير المحاسبة والمراجعة والتمويل والاقتصاد والاحصاء والقانون والبحوث وأساليب التحقيق وتحليل وإيصال النتائج.

ومن الخدمات التي يقدمها المحاسب والمراجع والمستشار المالي تقييم الأعمال والتحقيق في الاحتيال والغش (كشف الاحتيال والغش — منع الاحتيال والغش) وإدارة التركات والدعم القضائي (استشاري — خبير) تحليل وتقييم المعاملات التجارية والتحقيقات الحكومية وتقييم المنشآت في حال وجود نزاع وتقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية والتحقيق في الفساد المالي والكفاءة والفعالية في عملية الإنفاق وحل النزاعات المالية وتقييم الخسائر الاقتصادية والكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال.

من السمات التي يمتاز بها المحاسب والمراجع والمستشار المالي يتسم بالعديد من المهارات والخبرات والمعرفة العلمية والعملية، يتسم بالمهارات المحاسبية ومهارات الأساسية تتمثل بالفضول الفكري، وأن يكون مستعد دائما في التشكيك في أحكامه واستنتاجاته والشك المهني ومهارات التفكير النقدي والتحليل وفهم لأساليب المحاسبة الإبداعية الإيجابية والسلبية وطرق الكشف عنها والمهارات التقنية ومهارة عرض أدلة الإثبات وكتابة التقارير أمام الجهات القضائية ومهارات الاتصال والخبرة.

من السمات التي يمتاز بها المحاسب والمراجع والمستشار المالي على مستوى عالي من المعرفة القانونية، في القاوانيين المتعلقة بالزكاة والضرائب (مباشرة وغير مباشرة) والإفلاس والبنوك وإجراءات التقاضي وقواعد الأدلة الإثبات.

يجب أنً يمتثل المحاسب والمراجع والمستشار المالي بالمسؤولية المهنية ويلتزم بقواعد وآداب المهنة، وأهمها النزاهة والعناية الواجبة والموضوعية والاستقلالية والسرية والكفاءة المهنية.

دور المحاسبين والمراجعين والمستشار المالي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب إجراءات العناية الواجبة (التعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء والمستفيدين الحقيقيين- حظر التعامل) ومراقبة العمليات المعقدة والكبيرة وأنماط العمليات غير الاعتيادية التي لا يكون لها غرض اقتصادي ظاهر

أو غرض مشروع وواضح (إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب) والإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

■ دور المحاسبين والمراجعين والمستشار المالي في إدارة المخاطر:

الالتزام بالمبادئ الأساسية التي وضعتها لجنة الخدمات المالية الامريكية لسبعة مبادئ أساسية لإدارة المخاطر وهي:

أ- مسؤولية مجلس الادارة والادارة العليا: يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الادارة العليا بالمصرف، ويجب أن يقوم مجلس الادارة بمراجعتها والموافقة عليها. ويجب أن تتضمن سياسات ادارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس ادار والرقابة على المخاطر.

ب- إطار إدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق. ويجب على الادارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ودعم إطار المخاطر الذي تم اختياره.

ت- تكامل إدارة المخاطر: حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها بصورة سليمة، فإنه يجب أن الا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا لان هناك تداخلاً بين المخاطر التي يوجهها المصرف.

ث- مسؤولية خطوط الاعمال: كما هو معلوم فإن أنشطة المصرف يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات وسواها، لذا فالمسئولون عن كل خط من خطوط الاعمال يجب أن يكونوا مسئولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الاعمال المنوط بهم.

ج- تقييم وقياس المخاطر: إن جميع المخاطر يجب أن يتم تقييمها بصورة وصفية وبصورة منتظمة، كما يجب أن تقيم بصورة كمية حيثما أمكن ذلك، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الاحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

ح- المراجعة المستقلة: إن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.

خ- التخطيط للطوارئ: يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الازمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات.

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

كيف تواجه التضخم على المستوى الشخصي؟

حسين صالح التام | باحث اقتصادي وطالب دكتوراه

■ مع موجات التضخم المستمر، لا أحد يمكنه العيش بمعزل عن التأثيرات السلبية للتضخم من ارتفاع الأسعار بشكل عام والتضخم سيضل يلاحقك، ولكن هل فكرت يوما ما بكيفية التكيف مع التضخم؟ هل عرفت بعض سبل مواجهته أو عملت بعض منها بطريقة تلقائية؟

أن سبب الكتابة بهذا الموضوع هو تأثيره على الجميع، وعلى كافة المستويات بما فيها مستوى الفرد، ومثلما موضوع كالتضخم يقلق الحكومات وصانعي السياسات المالية والنقدية ويسعى هؤلاء في التصدي له، فان التضخم يقلق الأفراد أيضا ولابد أن يعملوا على مواجهته.

■ تعريف التضخم:

هو 'الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام للأسعار والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين" ويتضمن التعريف التضخم:

- أن يكون ارتفاع الأسعار مستمرا وليس مؤقتا.
- أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم عموم المواطنين. وبالتالي، فإن أي ارتفاع مؤقت للأسعار أو أي ارتفاع يحدث لأسعار سلع وخدمات تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يمكن اعتباره 'تضخم"

يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين لأنه يعني انخفاض القوة الشرائية للعملة وانخفاض قيمة العملة أمام العملات الدولية الرئيسية.

الحديث عن التضخم، حديث طويل ويتضرر منه من لديه دخل ثابت، أكثر من غيره، وبعض من الدول تعمل بعض المعالجات لتخفيف أثر التضخم على مستوى الاقتصاد ككل ومستوى الأفراد، ولكن عندما تخفق السياسات والإجراءات الحكومية في كبح التضخم على فلا مفر من تحمل الفرد تبعات هذا الإخفاق وسيتم التركيز على كيفية مواجهة التضخم.

هنا8 خطوات يمكن أن تتبعها لتساعدك في مواجهة التضخم، على النحو الاتي:

1- هذب عاداتك الشرائية

لا يجب عليك أنت تتشابه عاداتك الشرائية في السراء والضراء، فلكل وقت أسلوب للتعامل معه. أن لم تكن كذلك فان هذه النصائح موجة لك لتبدأ التغيير من هذه اللحظة حتى ولو كنت قادرا على مواجهة التضخم، إذا لم تكن معتادًا على عمل ميزانية شخصية لنفسك فإن هذا هو الوقت الأمثل للبدء. فإنك ستستفيد غاية الاستفادة من وضع ميزانية مالية في أوقات التضخم العالي. ولا تقلق من ضيق أساليب وضع الميزانيات أو تعقيدها، فهناك الكثير من الأدوات الميسّرة للتخطيط المالي الشخصي. يقول **Ivory Jonson**"كثير من الأوقات ننفق المال على أشياء لا تحسن من جودة حياتنا ولفترة طويلة قد يصبح ذلك عادة ' البدء من الأن بتحديد مصادر الدخل ومصادر الأنفاق شهريا بكل جوانب الصرف له أثر صحي من حيث إدارة المالية الشخصية بوعي إلى جانب تحديد كل الانحرافات التي يمكن تظهر واتخاذ قرار بشأنها، ومن المستحسن أن يكن القرار بمشاركة أفراد الأسرة.

2- اشترِ العقار بدلًا من الإيجار

أثناء التضخم، ومع ارتفاع عقد إيجارك عند تجديده، ستتأثر بهذه الزيادة أكثر من المعتاد. لكن حال الشراء، فإن الأقساط التي تدفعها لا تزيد.

3- استثمر في الأعمال التي لا تتطلب رأس مال كبير

من نصائح المستثمر وارن بافِت للتعامل مع التضخم أن تستثمر في مشروعات لا تحتاج إلى رأس مال كبير لتعمل وتنجح. وكذلك المشروعات التي لديها قدرة عالية على تغيير أسعارها، وإن ارتفع معدل التضخم.

4- استثمر في نفسك

كلٌ منا يحتاج إلى تطوير نفسه باستمرار، وقد تكون أوقات ارتفاع الأسعار فرصة جيدة لأن تستثمر في إمكانياتك وقدراتك؛ ذلك أنه لا شك في أن قيمة هذا الاستثمار ستزيد مع الوقت والممارسة، وسيظهر أثرها المادي في عملك وترقيتك فيه إذا أحسنت التعلم والتطبيق.

هذا الاستثمار يبدا في التعليم الممتاز والاستمرار في تحديث مهاراتك، وتعلم المهارات الجديدة كل ذلك مما يجعلك على القمة هذا لا يساعدك على الوقوف ضد التضخم بل ضد كساد مهنتك أيضا. تسويق مهاراتك قد يخلق لك دخلا إضافيا.

5- استفد من التخفيضات المتاحة لك أو ابحث عنها

في الدول المتقدمة تقدّم العديد من الشركات تخفيضات لفئات معينة من الناس. مثلًا إذا كنت طالبًا أو مدرّسًا يمكنك أن تحصل على العديد من الخدمات الإلكترونية مجانًا، وكذلك الحصول على التخفيض الأكاديمي الذي تمنحه شركات كثيرة.

وان كنت تعيش في بلد كاليمن قد تبدو لك الأمور مختلفة ومن الضروري أن تعمل بهذه التوجيهات:

• لاحظ ماهي الخدمات التي تقدم في إطار بيئتك المحلية بسعر اقل أو مجانا أو كمميزات من عملك كالتامين الطبي ...الخ أو السلع المدعومة أن وجدت.

• استفد من التخفيضات في السوبرماركتات أو أسواق الخضروات والفواكه واللحوم ...الخ

• استبدل شراء البقوليات المعلبة بالجافة.

• تسوق من الأسواق التي تتوفر فيها قدر من المنافسة.

• لا تأخذ من الأشياء ألا بحسب احتياجاتك خاصة الكماليات.

• سوق الحراج قد تجد به بعض مما يناسب حاجتك وموازنتك. ولا تقل: «إنا لا ينطبق عليّ هذا.» فإنه لا مشكلة في أن تسأل عما إذا كان هناك فرصة للحصول على سعر أقل.

6- راقب أساليب الأنفاق لديك

أن تحسين أساليب الأنفاق قد توفر لك جزء من المال تحتاجه لجوانب أخرى أو تدخره للطوارئ فمثلا

• لا تذهب بسيارتك بمهمة واحدة، اجمع عدد من المهام ونفذها خلال رحلة واحدة.

• استخدم المواصلات العامة للتنقل واستخدم السيارة للمهام الضرورية فقط.

• المواد التي تستهلكها يوميا أو غالبا قم بشرائها مرة واحدة كل شهر.

• استبدل الأكل في المطعم بالأكل الجاهز من البيت أو الأكل في البيت.

• بعض الإصلاحات أو الخدمات التي تنفق عليها يمكن أن تقوم بها بنفسك أو أحد من أفراد أسرتك.

• عند اتخاذ قرار شراء السلع الضرورية المرتفعة الثمن ابحث عن البدائل من السلع التي يتوفر بها قدر من الجودة وتلبي الحاجة بسعر اقل من تلك المرتفعة.

• عند شراء الملابس بكمية كبيرة لأفراد الأسرة مثلا يمكن زيارة متجر/متاجر الكتروني ومقارنة السعر والمواصفات المطلوبة مع المتاجر المباشرة لربما تجد هناك فرق وتقرر بوقت مبكر.

7- زيادة الدخل

أفضل وسيلة لحماية نفسك من التضخم هي زيادة قدرتك على الدخل، فزيادة دخلك بنسبة 5%، أو الترقية التي تحقق لك مكسب بنسبة 20%، ستجعلك تتخطى أي تضخم اقتصادي قادم.

لكن إن كان دخلك ثابتًا، فستحتاج إلى البحث عن خيارات أخرى؛ مثل استثمار مدخراتك في سوق الأسهم بوعي، لكن يجب عليك الحذر فقد يعرضك هذا للخسارة ولكن، ومما لا شك فيه أنه لا ينبغي ادخار الأموال، بل يجب استثمارها.

8- اعمل على تخفيض نفقاتك غير الضرورية

لابد أن تفحص نفقاتك كل فترة، كل شهر مثلا ستجد أن هناك نفقات يمكن الاستغناء عنها لأنها غير ضرورية، لذا لابد تفكر دوما في البدائل فمثلا السفر، الترفيه، فواتير مختلفة وشراء القات ...الخ أنت تقدر تسال نفسك: هل هذا الأنفاق ضروري أم يكن الاستغناء عنه.

اقتصر على الزيارات واللقاءات الضرورية والنفقات الهامة جدا وهذا لا يعني باي حال البخل أو التقشف بل وضع النفقات الضرورية في اعلى الأولويات وتسديد الالتزامات وتجنب الديون.

ختاما: يمكنني القول أن التضخم أفة خطيرة خاصة حينما يصبح دوامة متسارعة، تنهك عامة الشعب دون رؤية أفق قريب لكبح جماح التضخم وفي حين لا يمكنك التحكم بالأسعار يمكنك التحكم بنفقاتك وأدارتها جيدا بكل تأكيد، حتى وان كنت في مأمن من آثار التضخم قد تندم لاحقا لأنك لم تفعل.

المراجع المساعدة:

• موقع الاقتصاد اليوم،"ماذا تعرف عن التضخم الاقتصادي وأنواعه...وكيف تحمي نفسك"، www.economic-2day.com، تاريخ الزيارة:2023.10.23.

• Sham gad,' Timeless Ways to Protect Yourself from Inflation',www.investopedia.com, date of visit 23.10.2023

• Elizabeth gravier ,'2mmmm still here-these 4 tips will help you deal ",www.Cnbc.com, date of visit 23.10.2023

• رانيا الشيخ،" التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته"، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية المتحدة،2021م.

فعالية تقييم مؤشرات الأداء في منظمات الأعمال

(دراسة حالة المؤسسة العامة للكهرباء للفترة من 2000-2014م)

إعداد الباحث: أبوبكر عبدالله الجفري

■ أصبح الأداء التنظيمي بمختلف مستوياته الفردية والتشغيلية والاستراتيجية محور التركيز في منظمات الأعمال من حيث كيفية قياسه وتقييمه وتقويمه وتطويره سواء من حيث الاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر المحور الأساسي في تطوير الأداء المؤسسي أو العنصر التنظيمي بما يتضمنه من هياكل تنظيمية ولوائح ونظم وسياسات وقواعد واجراءات تنظم العمل المؤسسي. وتزداد صعوبة قياس الأداء وتقييمه في منظمات الأعمال الحكومية لما تتصف من تأثرها بالعوامل السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية.

وبناء عليه فقد أصبح قياس الأداء عبر مؤشرات أداء من الأهمية والضرورة بمكان تطبيقه في منظمات الأعمال الحكومية لأنها تؤدي إلى أن :

1 تساعد على تحديد الأهداف للمستويات الإدارية كافة المكونة للمنظمة.

2 تحديد المهام والاختصاصات والمسؤوليات لكل مراكز المسؤولية والوظائف الواقعة في نطاق المنظمة.

3 التنسيق بين الوظائف ومراكز المسؤولية المكونة للمنظمة.

4 تحديد مواطن الضعف ونقاط القوة في كل وظيفة ومركز مسؤولية.

5 رفع مستوى فعالية الإشراف على الأداء على مستوى كل وظيفة ومركز مسؤولية في المنظمة.

6 العمل على تحقيق المساءلة على الانحراف السلبي والتكريم للأداء الإيجابي.

7 تساعد على التخطيط ورفع الأداء المستقبلي للمنظمة.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها منظمات الأعمال الحكومية فإن حدة المنافسة وانفتاح السوق أدى إلى ضرورة مواكبة منظمات القطاع الحكومية لواقع هذه المنافسة من خلال تطوير عملها التنظيمي من حيث تنظيم هياكلها وتطوير لوائحها ونظمها وقوانينها والتركيز على العنصر البشري باعتباره محور نجاحها . وقد انعكس أثر هذه الصعوبات في تطبيق منظومة مؤشرات الأداء في منظمات الأعمال الحكومية فكان لابد أن تأخذ في الإعتبار العديد من العوامل المؤثرة في الأداء والمتمثلة أهمها في :

1 صعوبة الخدمات المقدمة من منظمات القطاع الحكومي.

2 عدم احتساب التكاليف اللاحقة الناتجة عن ضعف السلعة المنتجة والخدمة المقدمة.

3 تأثير العوامل السياسية.

4 غياب رقابة الملكية.

5 غياب الشفافية والمساءلة العادلة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

6 عدم تفعيل دور السلطات القضائية في حسم قضايا الفساد المحالة لها من

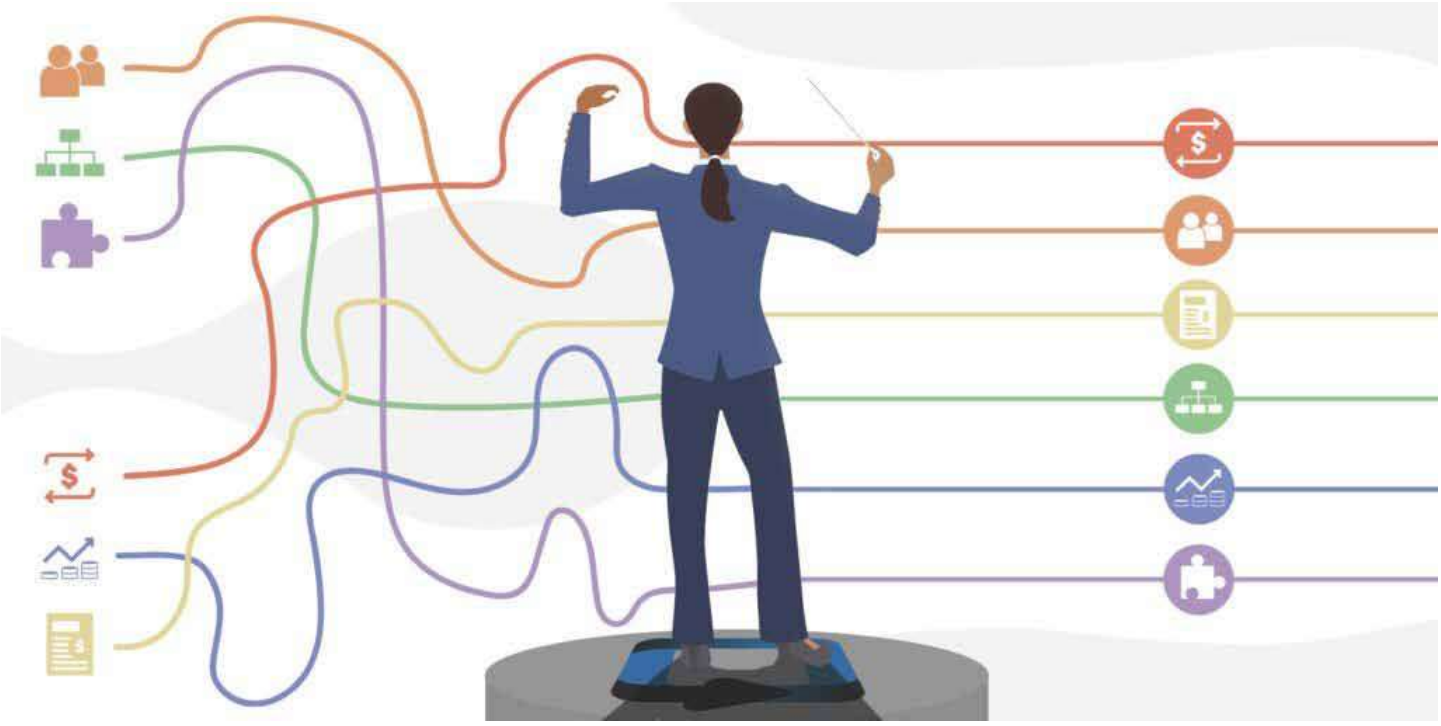

السلطات التنفيذية والرقابية.

وعلى الرغم من تعدد العوامل المؤثرة في الاداء المؤسسي فقد ركزت الدراسة من خلال فرضيتها الأساسية عن مدى توفر الكفاءة في العوامل التنظيمية والادارية وفاعليتها في تطبيق مؤشرات الأداء بفعالية في التطوير الايجابي للأداء المؤسسي وقد كان محور تطبيقها العملي المؤسسة العامة للكهرباء وذلك لما تتمتع به هذه المؤسسة من هيكل تنظيمي متكامل ومتنوع معتمد على تقسيم مبني على العوامل الجغرافية والفنية والوظيفية وايضا وجود لوائح ونظم واجراءات منظمة لعملها بدءاً من أهدافها الاستراتيجية المنبثقة من رسالة المؤسسة ورؤيتها وصولا إلى أهدافها المرحلية والآنية فضلا على توفر منظومة متكاملة من مؤشرات قياس الأداء تتكامل مع أهداف المؤسسة ومراكز المسؤولية فيها تعمل على قياس أداءها الفردي والتشغيلي والمؤسسي وقد تم ذلك من خلال منهج وصفي تم الاستقصاء من خلاله آراء عدد من قيادات المؤسسة العامة للكهرباء ووزارة الكهرباء والطاقة في مدى كفاءة توفر العوامل التنظيمية وفاعليتها العملية على مخرجات أنشطة المؤسسة التي تم استخدام المنهج القياسي الذي تم من خلاله تحليل تطور مخرجات المؤسسة خلال الفترة من 2000-2014م وتمثلت محاور الدراسة المتعلقة بالعوامل التنظيمية ومخرجات نشاطها المؤسسي في الآتي:

العوامل التنظيمية	عدد من مخرجات النشاط المؤسسي
نظم المعلومات	الطاقة المنتجة
منظومة التأهيل والتدريب	الفاقد من التيار
منظومة التحفيز	استهلاك الوقود
تطبيق مبدأ المشاركة	تحصيل الايرادات

وفي سياق مخرجات التطبيق العملي للدراسة فقد كان أهم نتائجها التأكيد على وجود قصور تنظيمي في العوامل التنظيمية أنعكس أثره السلبي على وجود خلل في تطوير الاداء المؤسسي تمثل أهم جوانبه في عدم تحديث اللوائح والنظم والاجراءات بما يتواكب الواقع العملي للمؤسسة والممارسات الفعلية للعمل التنظيمي للمؤسسة والتي تضمن ممارسات إدارية وتنظيمية سلبية تضمنت عدم الاهتمام الكافي بالعنصر البشري من حيث التدريب والتأهيل والتحفيز وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب بعدالة وتطبيق مبدأ المشاركة في الدورة الإدارية للمؤسسة مما ترتب عليه ضعف الأداء لمخرجات نشاط المؤسسة والتي تراوحت بين التذبذب في الأداء وانخفاضه بشكل عام فضلا على عدم مواكبة البنية التحتية للتوليد وشبكات النقل والتوزيع بشكل عام لمتطلبات النمو السكاني والتنمية العامة للدولة خلال الفترة التطبيقية التاريخية لفترة الدراسة المتمثلة من 2000 — 2014م , وقد انعكس تأثيرها السلبي على الفترة الزمنية اللاحقة التي اتسمت بزيادة ضعف الأداء واهتراء البنية التحتية للتوليد وشبكات النقل والتوزيع وانخفاض كفاءتها وارتفاع نسبة الفاقد بشقيه الفني وغير الفني وتدني تحصيل ايرادات التيار فضلا على التوسع في التعاقد مع الشركات الخاصة لشراء الطاقة واستخدام هذه الشركات

لوقود الديزل ذو التكلفة المرتفعة والأثار البيئية الضارة مع عدم تطبيق قواعد الحوكمة بشأن هذه التعاقدات الأمر الذي زاد من أعباء وتكاليف توليد الطاقة وتوزيعها على المشتركين في الشبكة.

وبناء على مخرجات ونتائج الدراسة فقد أوصت بالعديد من التوصيات تمثلت أهمها في :

1 تطوير وتحديث النظم واللوائح المنظمة لنشاط المؤسسة وفق متطلبات الإدارة الحديثة.

2 إعادة الهيكلة الوظيفية للمؤسسة وبما يؤدي إلى عدم التكدس الوظيفي والبطالة المقنعة لعمالة المؤسسة.

3 وضع منظومة مؤشرات ذات منهجية ثابتة في القياس تتوائم مع أهداف المؤسسة في كافة مستوياتها التنظيمية.

4 تطوير منظومة التحفيز بما يتوائم مع الوضع الاقتصادي وتطبيقها بعدالة في جميع مكونات المؤسسة.

5 تحديث منظومة التدريب والتأهيل وبما يتوافق مع متطلبات احتياج المؤسسة في جميع نواحي نشاطها.

6 دعم نظم المعلومات بالتكنولوجيا الحديثة والكوادر البشرية المؤهلة في سبيل وصول المعلومة بالدقة والسرعة المناسبة في اتخاذ القرارات.

7 تطبيق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار في الدورة الادارية في كافة المستويات التنظيمية للمؤسسة.

وفي أطار تطوير قطاع الكهرباء بشكل عام ونشاط المؤسسة العامة للكهرباء بشكل خاص فإن الدراسة قد وضعت عدد من التوصيات العامة تتعلق بالآفاق المستقبلية لتطوير قطاع الكهرباء تمثلت أهمها في :

1 تحديث كافة النظم والقوانين واللوائح المنظمة لأنشطة المؤسسة المالية والادارية والفنية مع ما يتواكب مع الواقع الاقتصادي .

2 العمل على اتساق خطط وأهداف الوزارة والمؤسسة مع الاهداف العامة للدولة لتحقيق متطلبات النمو السكاني ومتطلبات التنمية العامة للدولة.

3 وضع الخطط للتوجه التدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح وغيرها من المصادر الأخرى.

4 وضع السياسات التشجيعية للمستثمرين المستوردين لاستيراد المنتجات ذات الجودة العالية في مجال الطاقة الشمسية.

5 إعادة هيكلة قطاع الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء في إطار تطوير منظومة توليد ونقل وتوزيع الطاقة للمستهلكين.

6 ايجاد شراكة حقيقية مع القطاع الخاص في مجال توليد وتوزيع الطاقة مع تقديم الحوافز لتوجيه القطاع الخاص في التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة في توليد الطاقة.

7 إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة ولا سيما في مجال انتاج الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة.

8 تطوير أساليب حديثة في تحصيل الايرادات وبما يحقق أكبر فاعلية ممكنة في تطوير منظومة التحصيل في المؤسسة.

9 إصلاح منظومة التعرفة لخدمة التيار مع وضع منظومة دعم لمستهلكي التيار من ذوي الدخل المحدود والاحتياجات الخاصة.

10 تفعيل دور الجهات الاشرافية والرقابية وتحقيق متطلبات الحوكمة وبما يؤدي إلى التقييم السليم للنشاط المؤسسي.

قمة البريكس

تنتهي بالتوسع التاريخي وموازنة المصالح وتعزيز التعددية القطبية

أحمد سالم باحكيم

■ شكلت قمة البريكس الخامسة عشرة التي اختتمت مؤخرا في جنوب أفريقيا علامة فارقة هامة للمجموعة، حيث شهدت توسعا تاريخيا للمنظمة، حيث تضاعف عدد الأعضاء الرسميين. قبل القمة، كانت هناك تكهنات بأن الهند كانت تعارض هذا التوسع، لكن وزير الخارجية الهندي دحض هذه الادعاءات. وقد بددت نتائج القمة أي شكوك حول موقف الهند، وكشفت عن وجود مدرستين فكريتين مختلفتين داخل مجموعة البريكس. في هذه المقالة، سنقوم بتحليل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية التي أثرت على قرار البريكس بتوسيع العضوية لتشمل دول معينة والحفاظ على نهج متوازن.[1]

لعبت الاعتبارات الجيوسياسية دورًا حاسمًا في تشكيل توسع البريكس. سلط الصحفي الهندي Ullekh NP الضوء على الأساليب المتباينة داخل مجموعة البريكس في مقال لقناة RT. وفي حين تسعى الهند إلى تعزيز التعددية القطبية، فإنها أيضاً تتوخى الحذر بشأن السماح للمنتدى بأن يصبح مناهضاً للغرب بشكل علني، وبالتالي تجنب إنشاء منصة لهيمنة الصين. وقد تم أخذ هذه المخاوف في الاعتبار أثناء عملية التوسع.

وكانت إيران، نظراً لعضويتها الأخيرة في منظمة شنغهاي للتعاون وعلاقاتها الوثيقة مع روسيا والهند والصين، مرشحاً واضحاً للعضوية الرسمية. ومع ذلك، فإن سياساتها 'المناهضة للغرب" اقتضت دعوة الدول التي تتمتع بعلاقات ودية مع الغرب إلى الحفاظ على الإجماع.[2]

وفي محاولة لتحقيق التوازن في العضوية، وجهت مجموعة البريكس الدعوات إلى مصر والإمارات العربية المتحدة، وكلاهما انضمت سابقًا إلى بنك التنمية الجديد وأصبحتا شريكتين في حوار منظمة شانغهاي للتعاون. بالإضافة إلى ذلك، حصلت المملكة العربية السعودية على نفس الوضع في منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2023. إن انتماء هذه الدول إلى منظمات متعددة الأقطاب وعلاقاتها الوثيقة مع ريك جعلتها مرشحة طبيعية لعضوية البريكس. علاوة على ذلك، ساعدت علاقاتهم الودية مع الغرب في موازنة موقف إيران 'المناهض للغرب". كما نظرت البريكس في الإهانة المحتملة لمصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إذا تمت دعوة إيران دون منحهم نفس الفرصة. وبالتالي، تهدف مجموعة البريكس إلى ضم البلدان الأربعة في وقت واحد.

لعبت المحركات الاقتصادية أيضًا دورًا مهمًا في قرار التوسع. تمتلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، باعتبارهما لاعبين رئيسيين في سوق الطاقة العالمية، القدرة على بيع النفط بعملات غير مقومة بالدولار، بما يتماشى مع هدف البريكس المتمثل في التعددية القطبية المالية. من المرجح أن تسعى الدول الأساسية في RIC إلى الحصول على فرص استثمارية مميزة في مشاريع التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

1- قمة بريكس: دول جديدة تنضم لعضوية المجموعة ضمن خططها للتوسعة. (August 24). BBC ,2023). https://www.bbc.com/arabic/articles/cek4ny0vxndo .عربي News

2- Arabic, R. (2023, August 21). دول عربية تطمح للانضمام إلى 'بريكس".. ما أهداف هذا التجمّع الاقتصادي وكيف تأسس؟. RT Arabic.

وتتمتع مصر، بإمكاناتها الاقتصادية وسيطرتها على قناة السويس، بآفاق استثمارية مماثلة. ومن شأن استثمارات شركة RIC في المنطقة الاقتصادية الخاصة بمصر أن توفر الوصول الجغرافي إلى الأسواق الأوروبية وغرب آسيا وأفريقيا. [3]

ولا يمكن التغاضي عن الجاذبية الاستراتيجية التي تتمتع بها إيران. إن اتفاقها الاستثماري لمدة 25 عاماً مع الصين، والذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار، يضعها كلاعب رئيسي في الممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا. علاوة على ذلك، تعتمد روسيا والهند على إيران باعتبارها دولة عبور بالغة الأهمية في ممر النقل بين الشمال والجنوب. إن إدراج إيران في البريكس يكمل رؤى الاتصال الخاصة بـ RIC، مما يخلق منصة للتعاون الاقتصادي متعدد الأطراف. ففي حين تسعى روسيا إلى إقامة الشراكة الأوراسية الكبرى، تؤكد الهند على فلسفة فاسودهايفا كوتومباكام، وتعمل الصين على تعزيز مجتمع المصير المشترك للبشرية. ويهدف توسيع البريكس إلى تعزيز التعاون والسلام من خلال خلق علاقة معقدة من الترابط الاقتصادي المتبادل، مما يعود بالنفع على جميع البلدان الأعضاء ويقلل من احتمالية حل النزاعات بالقوة. أدى انسحاب الولايات المتحدة من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا إلى سلام وتعاون غير متوقعين بين الأطراف المتنافسة سابقاً. ويعمل التعاون بين مجموعة البريكس على تسريع عمليات التعددية القطبية المالية، وتعزيز نظام عالمي أكثر عدالة للدول غير الغربية. يحمل هذا الجهد التعاوني في الفضاء المحوري الثلاثي القاري أهمية عالمية. [4]

ولا يمكن الاستهانة بالدور الذي تلعبه الهند في منع المشاعر المعادية للغرب داخل مجموعة البريكس. ونظرا لعدد سكانها الضخم وحجم سوقها، تلعب الهند دورا حاسما في ضمان عدم تحول مجموعة البريكس إلى منصة مناهضة للغرب. ومن خلال ضمان ضم مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى جانب إيران في وقت واحد، خففت الهند من المخاوف من أن الولايات المتحدة قد تنظر إلى البريكس على أنها تهديد. وهذا النهج المتوازن يقلل من فرص تدخل الولايات المتحدة في حين يسمح لمجموعة البريكس بتسريع عمليات التعددية القطبية المالية بما يتماشى مع فلسفة فاسودهايفا كوتومباكام الهندية.

في الختام، يعكس التوسع التاريخي لمجموعة البريكس التزام المجموعة بتعزيز التعددية القطبية مع الحفاظ على نهج متوازن تجاه الغرب. الاعتبارات الجيوسياسية، والدوافع الاقتصادية، والحاجة إلى الشمولية هي التي وجهت قرار توسيع العضوية لتشمل مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران.

3- الحكيم. (August 27 ,2023). كواليس قبول الثلاثي العربي في 'بريكس" واستبعاد الجزائر. اندبندنت عربية.
4- من بينها مصر والسعودية.. دول عدة طرقت باب البريكس، لكن شروط الانضمام مبهمة. (August 23). Euronews. https://arabic.euronews. ,2023) com/2023/08/22/brics-summit-south-africa-expansion-countries-apply-join-egypt-saudi-arabia-conditions

الاقتصاد الروسي.. مواجهة العقوبات بذكاء

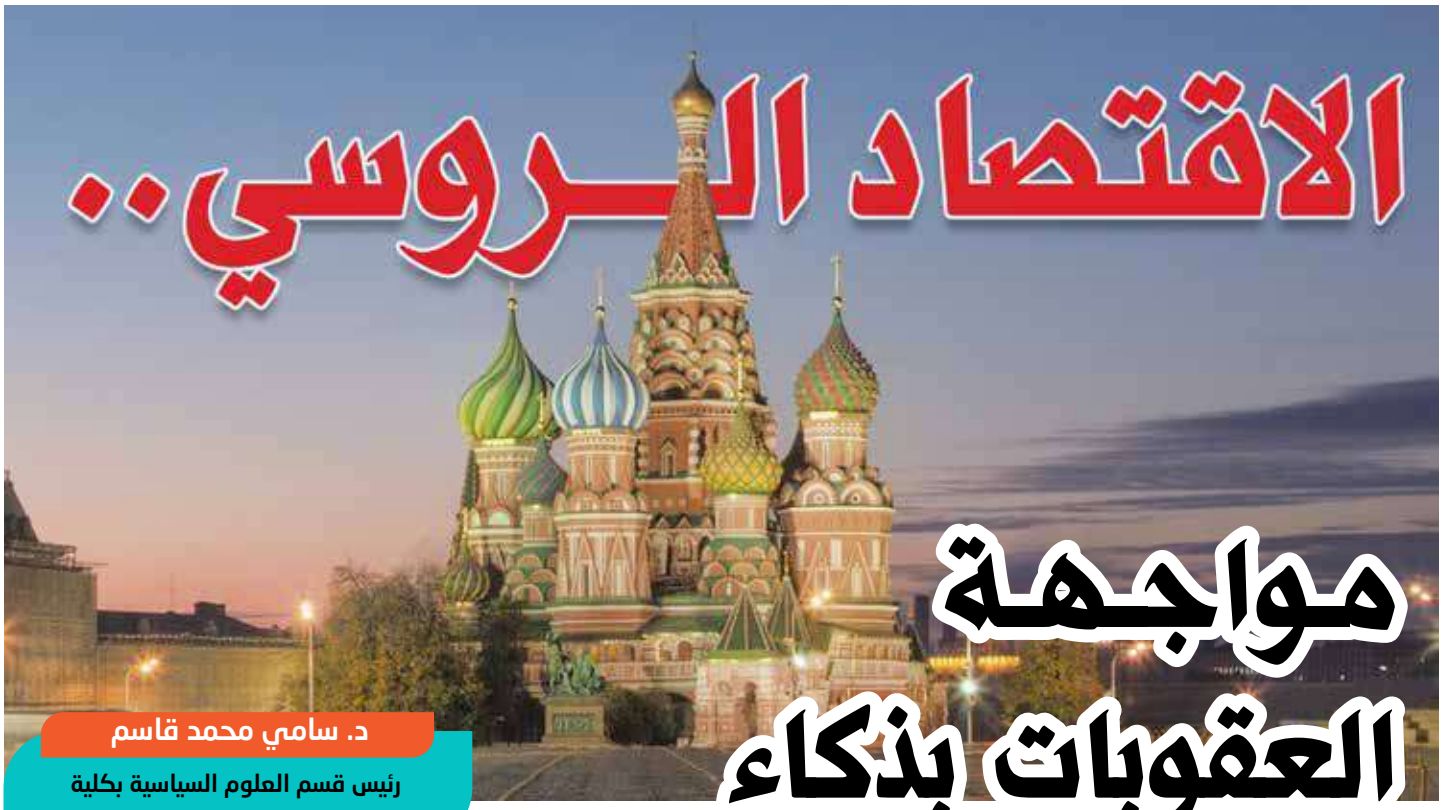

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

■ روسيا أو رسميا روسيا الاتحادية، هي دولة فدرالية تقع في شمال أوراسيا، ذات حكم جمهوري بنظام شبه رئاسي تضمُ 85 كيانًا اتحاديًا اثنان منهم محدودا الاعتراف دوليًا (جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول الفيدرالية)، تمتلك روسيا أطول امتدادٍ للحدود الدولية في العالم، حيث تتجاور بحدودها مع عشرين 20 دولة، لروسيا حدود مشتركة مع كل من النرويج وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وبيلاروس (روسيا البيضاء) وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان والصين ومنغوليا وكوريا الشمالية. كما أن لديها حدودًا بحريّة مع اليابان في بحر أوخوتسك والولايات المتحدة عن طريق مضيق بيرينغ. روسيا هي أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، حيث تغطي نسبة من مساحة الأرض المأهولة بالسكان في العالم بمساحة تبلغ 17,098,242 كيلومتر مربع (6,601,668 ميل مربع)، كما أنها تاسع أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بأكثر من 147 مليون نسمة. تمتدُ روسيا عبر كامل شمال آسيا و40% من أوروبا، كما تغطي تسع مناطق زمنية وتضم طائفة واسعة من البيئات والتضاريس وتمتلك أكبر احتياطي في العالم من الموارد المعدنية والطاقة ولديها أكبر احتياطيات العالم من الغابات والبحيرات ، التي تحتوي ما يقرب من ربع المياه العذبة في العالم.

روسيا دولة متعددة الجنسيات، تقع أراضيها في قارتي أوروبا وآسيا، ،روسيا دولة ذات ثقافةٍ عريقة.

رأس الدولة هو الرئيس. بينما تعود السلطة التنفيذية للحكومة التي يترأسها رئيس الوزراء. أما السلطة التشريعية فتمثَل بالمجمع الفيدرالي، الذي يتكون من مجلسين: مجلس الأقاليم، ومجلس الدوما.

عاصمة روسيا هي موسكو. وهي مدينةٌ ضخمةٌ ، حيث يبلغ سكانها أكثر من 12.5 اثنا عشر مليوناً ونصف نسمة، ويوجد في روسيا الكثير من المدن والمراكز الاقتصادية والثقافية الكبيرة، التي يزيد عدد سكان كل منها عن أكثر من مليون شخصٍ، مثل مدينة سانت بطرسبرغ، ونيجني نوفغورود، وساراتوف.

يعتبر الاتحاد الروسي دولة متعددة الجنسيات، وهذا ما يظهر جلياً في الدستور الذي يعتبر القانون الأساسي للبلاد، حيث يعيش في روسيا أكثر من مائة وتسعين 190 من شعوب العالم المختلفة، حيث ترسخت وعلى

مدى قرونٍ من تاريخ الدولة الروسية تقاليد التسامح والعلاقات الودية بين ممثلي الجماعات العرقية المختلفة، يتكلم شعوب الاتحاد الروسي بأكثر من مائة 100 لغةٍ ولهجة.

تشاطئ روسيا مياه اثني عشرَ بحراً، تنتمي إلى ثلاثة محيطاتٍ، كما وتحتل روسيا المرتبة الثالثة في العالم بطول سواحلها. في روسيا أكثر من مليونين ونصف من الأنهار بين كبيرٍ وصغيرٍ، وأكثر من مليوني بحيرة..

تمتع روسيا بإمكاناتٍ كبيرةٍ جداً من الموارد المعدنية والنفطية وغيرها. حيث تبلغ حصة روسيا ما يقرب من 1/2 من موارد الفحم في العالم، وثلث الغاز الطبيعي، و 1/5 من احتياطيات التشجير والأخشاب في العالم، و 1/7 من احتياطيات النفط العالمية.

روسيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تقسم إلى إحدى عشرةَ 11 منطقةٍ زمنية. وهذا يعني أنه إذا كنت تجتاز أراضي الدولة الروسية بأكملها في 31 ديسمبر، فيمكنك استقبال السنة الجديدة 11 إحدى عشرة مرة.

تضم روسيا الاتحادية 59 كياناً فيدرالياً، بما في ذلك 21 جمهورية، و49 إقليماً، و6 مناطق، ومدينتان فيدراليتان: موسكو وسانت بطرسبورغ، ومنطقة ذات حكم ذاتي، و10 أقاليم ذات حكم ذاتي. وتنقسم أراضي الدولة إلى سبع مناطق فيدرالية.

لديانة: الديانة الرسمية المسيحية (الأرثوذكسية). كما تنتشر الديانة الإسلامية في روسيا ويدين بها 30٪ من السكان، والبوذية 2٪.

العملة: الروبل.

■ الاقتصاد الروسي:

عرفت روسيا منذ نهاية النظام الاشتراكي فترة انتقال من الاقتصاد المركزي والمخطط إلى اقتصاد حر. الاقتصاد الروسي يعتبر متقدما حاليا مقارنة بأوائل التسعينيات. كما تعتبر روسيا من الأسواق التي تشهد نمواً مضطرداً في الفترة الحالية، إذ أنها تحقق أرباحاً نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي. في العموم، فإن معظم صادرات روسيا تتمثل في المواد الخام وصادرات الطاقة، لكن روسيا تمتلك قدرات تصنيعية بارزة في مجالات صناعات الفضاء، والهندسة النووية، والعلوم. لدى روسيا موارد طبيعية هائلة، خاصة من النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الحديد، النيكل، الألماس، الفوسفات، الفضة، الرصاص، والذهب. تعد البلاد إحدى أكبر عشر اقتصادات في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القدرة الشرائية. المشكلة الرئيسية لضعف الاقتصاد الروسي هو الانفاق العسكري الكبير، وثاني انفاق من الميزانية الروسية على الأسلحة. منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، عزز ارتفاع الاستهلاك المحلي وزيادة الاستقرار السياسي النمو الاقتصادي في روسيا، انهت البلاد في عام 2008 عامها التاسع على التوالي بمعدل نمو 7%، كل سنة بين عامي 2000 و2008

■ تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الروسي:

نتيجة للحرب الروسية الاوكرانية فرضت كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي مجموعة من العقوبات على روسيا ، حيث فرض الاتحاد الأوروبي خمس حزم من العقوبات ضد روسيا، بما في ذلك الإجراءات التقييدية المستهدفة (العقوبات الفردية) والعقوبات الاقتصادية والتدابير الدبلوماسية كما تبنى الاتحاد الأوروبي عقوبات ضد بيلاروسيا.

العقوبات الاوروبية الامريكية على روسيا تعد إجراءات غير مسبوقة؛ إذ إنها المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي تستهدف فيها الدول الغربية قوة كبرى مثل روسيا.

فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على 80 كيانًا و 1093 فردًا. القائمة تشمل:

- الرئيس الروسي فلاديمير بوتين
- وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف
- الأوليغارشيون المرتبطون بالكرملين مثل رومان أبراموفيتش
- 351 عضوًا من مجلس الدوما الروسي (مجلس النواب بالبرلمان) الذين صوتوا لصالح الاعتراف بدونيتسك ولوهانسك في 15 فبراير 2022
- أعضاء مجلس الأمن القومي
- كبار المسؤولين والعسكريين
- رجال الأعمال البارزين (أي الأشخاص النشطين في صناعة الصلب الروسية وغيرهم ممن يقدمون الخدمات المالية والمنتجات العسكرية والتكنولوجيا للدولة الروسية)
- الجهات الفاعلة في مجال المعلومات المضللة.
- أفراد محدّدون من عائلات بعض المذكورين أعلاه.

تضم العقوبات المفروضة على الأفراد حظر السفر وتجميد الأصول؛ حيث يؤدي حظر السفر الى منع الأفراد المدرجين في القائمة من الدخول إلى أراضي الاتحاد الأوروبي أو المرور عبرها، سواء عن طريق البر أو الجو أو البحر.

ويعني تجميد الأصول كافة الحسابات في بنوك الاتحاد الأوروبي الخاصة بالأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم. كما يحظر إتاحة أي أموال أو أصول لهم بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا يضمن عدم إمكانية استخدام أموالهم لدعم النظام الروسي أو محاولة العثور على ملاذ آمن في الاتحاد الأوروبي.

منع سبعة بنوك روسية وثلاثة بنوك بيلاروسية من إجراء أو تلقي مدفوعات دولية باستخدام SWIFT.

حظر الاتحاد الأوروبي جميع المعاملات مع البنك المركزي الروسي المتعلقة بإدارة احتياطياته وأصوله. نتيجة لتجميد أصول البنك المركزي، لم يعد بإمكانه الوصول إلى الأصول التي خزنها في البنوك المركزية والمؤسسات الخاصة في الاتحاد الأوروبي.

كما حظر الاتحاد الأوروبي بيع وتوريد ونقل وتصدير الأوراق النقدية المقومة باليورو إلى روسيا. والهدف من ذلك هو تقييد وصول الحكومة الروسية ومصرفها المركزي والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في روسيا إلى النقود باليورو بهدف منع الالتفاف على العقوبات.

■ تنطبق عقوبات مماثلة على بيلاروسيا.

رفض الاتحاد الأوروبي دخول شركات الطيران الروسية بجميع أنواعها إلى مطارات الاتحاد الأوروبي وحظرها من التحليق فوق المجال الجوي للاتحاد الأوروبي. هذا يعني أن الطائرات المسجلة في روسيا أو في أي مكان آخر والمستأجرة أو المؤجرة لمواطن أو كيان روسي لا يمكنها الهبوط في أي من مطارات الاتحاد الأوروبي ولا يمكنها الطيران فوق دول الاتحاد الأوروبي. الطائرات الخاصة، على سبيل المثال

طائرات رجال الأعمال الخاصة، مدرجة في الحظر، بالإضافة إلى ذلك، حظر الاتحاد الأوروبي تصدير السلع والتكنولوجيا المتعلقة بصناعة الطيران والفضاء إلى روسيا.

كما تم حظر خدمات التأمين وخدمات الصيانة والمساعدة الفنية المتعلقة بهذه السلع والتكنولوجيا. فرضت الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة قيودًا مماثلة.

وهذا يعني أن شركات الطيران الروسية لا تستطيع شراء أي طائرات أو قطع غيار أو معدات لأسطولها ولا يمكنها إجراء الإصلاحات اللازمة أو عمليات التفتيش الفني. نظرًا لأن ثلاثة أرباع الأسطول الجوي التجاري الروسي الحالي تم إنتاجه في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو كندا، فمن المحتمل أن يؤدي الحظر بمرور الوقت إلى إيقاف جزء كبير من أسطول الطيران المدني الروسي، حتى بالنسبة للرحلات الداخلية، وهي تفس العقوبات الامريكية ايضا على روسيا وبلا روسيا.

العقوبات الاعلامية : أعلن الاتحاد الأوروبي في الاول من مارس 2022 حظر قناتي 'سبوتني" و"روسيا اليوم"

■ العقوبات الرياضية:

- أعلن الاتحاد الدولي والأوروبي لكرة القدم في مارس 2022 منع كل الفرق والمنتخبات الروسية من المشاركة في البطولات الدولية، ومنها كأس العالم 2022 .

- اعلن الاتحاد الدولي لألعاب القوى حظر رياضيي ومسؤولي روسيا وبيلاروسيا من المشاركة في كافة البطولات القادمة

رغم التأثيرات السلبية للحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد الروسي إلا أن

الاجراءات الاقتصادية المتخذة من قبل السلطات الاقتصادية الروسية خففت من اثار هذه التأثيرات السلبية بل واعادة توجيه الاقتصاد نحو الاستقرار والتنمية ، حيث تشير التوقعات لعام 2023 لتحقيق الناتج الاجمالي المحلي لروسيا نمو بمقدار 2.8% نهاية عام 2023م، بل تواكبت الحرب مع انتعاش اقتصادي تضافرت في صناعته عوامل عديدة، فمثلا اشارت البيانات الروسية إلى انخفاض قيمة احتياطات النقد الأجنبي مع نشوب الحرب لتصل في سبتمبر/أيلول 2022 إلى 451 مليار دولار بعد أن كانت 630 مليارا قبل شهر واحد من اندلاع الحرب في فبراير/شباط من العام نفسه، لكن هذا النزيف في الاحتياطات أخذ في التراجع بعد ذلك لتبلغ الأرصدة 596 مليارا في أبريل/نيسان 2023، وبذلك فإن مجمل ما خسرته روسيا من أرصدتها الاحتياطية لم يزد على 34 مليار دولار أي 5.5%.

أما أسعار الفائدة، فارتفعت إلى 20% في الشهر الذي بدأت فيه الحرب بعد أن كانت 9.5% قبل نشوبها، لكنها ظلت تتراجع تدريجيا حتى بلغت 7.5% منذ سبتمبر/أيلول 2022 وحتى الآن، ولم يزد معدل البطالة على 2.5% مايو/أيار الماضي.

سعر صرف العملة الروسية انخفض في اليوم التالي لاندلاع الحرب إلى 87 روبلا للدولار، مقابل 77 روبلا للدولار في بداية الشهر الذي شنت فيه الحرب، وواصل الانخفاض حتى بلغ 120 روبلا للدولار يوم 11 مارس/آذار 2023، ثم أخذ في التحسن، حتى اقترب من 50 روبلا نهاية يونيو/حزيران 2022، ثم عاد ليصل حاليا إلى 84 روبلا للدولار.

استفادت روسيا من خبراتها السابقة في مواجهة العقوبات بعد ضم القرم عام 2014، فنجحت في توفير البدائل وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتأجيج المشاعر الوطنية، وكذلك في عرقلة خروج المستثمرين الأجانب.

روسيا استفادت من خبراتها السابقة في مواجهة العقوبات التي طالتها عقب استيلائها على شبه جزيرة القرم عام 2014، واتبعت سياسة البحث عن البدائل والاكتفاء الذاتي وتأجيج المشاعر الوطنية، كما فرضت قيودا

على تحركات رأس المال الأجنبي، مما صعب بيع المستثمرين الأجانب لأصولهم الصناعية أو المالية، كما اتبعت سياسة التعامل الخارجي بالعملة الوطنية، وهو الاتجاه الذي تبنته دول 'البريكس"، كما أن دولا مثل الصين وإيران لم تلتزما بالعقوبات الدولية وواصلتا تقديم الدعم لروسيا حتى لا تنفرد الولايات المتحدة بالمسرح الدولي.

والمفاجأة أن الصادرات السلعية الروسية -حسب البيانات الروسية- زادت خلال عام الحرب عن العام الذي سبقه، مسجلة ارتفاعا من 494 مليار دولار إلى 588 مليار دولار. وحتى حسب بيانات منظمة التجارة العالمية، فقد ارتفعت تلك الصادرات من 494 مليارا عام 2021 إلى 532 مليار دولار في 2022 (عام الحرب).

وبذلك تكون الصادرات الروسية قد حققت رقما غير مسبوق تاريخيا، حسب منظمة التجارة الدولية، متخطيا الرقم الذي سجلته عام 2012 حين بلغت قيمتها 529 مليار دولار بسبب ارتفاع سعر برميل نفط برنت إلى 112 دولارا للبرميل، وسعر الغاز الطبيعي إلى 11.5 دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

و تعد زيادة قيمة الصادرات أمرا طبيعيا في ظل طبيعة الصادرات الروسية التي يشكل النفط والغاز الطبيعي والفحم المكون الرئيسي لها، جنبا إلى جنب المعادن والحبوب، فأسعار تلك السلع على وجه التحديد شهدت ارتفاعا بسبب اضطراب سلاسل الإمداد مع اشتعال الحرب، فقد ارتفع سعر برميل نفط برنت من 70 دولارا إلى 94 دولارا، وارتفع سعر المليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز من 16 دولارا إلى 40 دولارا، وحدث الأمر نفسه مع الفحم والقمح وبعض المعادن والأسمدة، وانعكس ذلك كله في شكل عوائد أكبر.

ورغم الحظر الغربي، فإن روسيا تمكنت من تسويق مواردها من الطاقة، أحيانا باللجوء إلى نقل حمولات ناقلاتها النفطية في البحر المتوسط إلى سفن غير روسية تتولى تسويق النفط، أو عبر بيعه إلى دول مثل الهند التي تعيد تصديره إلى أوربا، وغيرها من الوسائل غير المعلنة.

وهكذا حققت التجارة السلعية فائضا بلغ 308 مليارات دولار حسب البيانات الروسية، أو 292 مليار دولار حسب منظمة التجارة العالمية، لتحتل روسيا بذلك الفائض الكبير المركز الثاني بعد الصين التي تتصدر الفوائض التجارية بين دول العالم منذ سنوات، وأسهم ذلك الفائض التجاري في امتصاص العجز المزمن في ميزان تجارتها الخدمية، ويتوقع صندوق النقد الدولي استمرار الحساب الجاري الروسي في تحقيق فوائض حتى عام 2028 مع الثبات المتوقع للأسعار المرتفعة لمنتجات الطاقة في الأعوام المقبلة، وهو ما يعني موارد إضافية تساعد روسيا على مواصلة الحرب.

في نهاية عام 2022، أنتجت روسيا سلعًا وخدمات بقيمة 2.3 تريليون دولار، ما سمح لها باحتلال المركز الثامن في هذا المؤشر. كانت آخر مرة لروسيا في المراكز العشرة الأولى في عام 2014 وكانت التاسعة بإجمالي ناتج محلي قدره 2.05 تريليون دولار. في عام 2021 احتلت المرتبة 11.

■ تنطبق عقوبات مماثلة إجراءات اتخذتها روسيا لمواجهة العقوبات الغربية:

1- ايجاد بدائل لمستوردي الغاز والنفط الاوروبيين: حاولت قيادة روسيا في الشهور التي أعقبت الأزمة الأوكرانية الأولى، عام 2014، زيادة تعاقداتها على تصدير الغاز والنفط مع أطراف أخرى في آسيا، في مقدمتها الصين والهند، تجنباً لمخاطر إجراءات المقاطعة التي تتخذها بصورة متكررة كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ضدها (تم رفع إمدادات روسيا إلى الصين إلى 48 مليار متر مكعب من وضع الإمدادات الحالي، بحيث تصل قيمتها إلى 80 مليار دولار سنوياً)

2- زيادة صادراتها الى الدول الحليفة : حجم التبادل التجاري بين موسكو وبكين ارتفع ليصل خلال عام 2021 إلى 146.9 مليار دولار(2)، بنسبة زيادة 38.8 %، عن العام الذي سبقه.

3- فرض عقوبات مقابلة : اصدرت روسيا فعلاً يوم الثلاثاء، 15/3/2022، قراراً يقضي بحظر تصدير بعض الحبوب الروسية وأسمدة البوتاسيوم وبعض المنتوجات الأخرى إلى بعض الدول الأوروبية، وكذلك وقف صادرات القمح الروسي لبعض تلك الدول التي اتخذت مواقف عدائية تجاه روسيا.

4- حرصت روسيا، في الأعوام الأخيرة، على تطوير صناعات محلية تقلل اعتمادها على استيراد بعض المنتوجات الغربية، لكن ذلك بالطبع يحتاج إلى بعض الوقت، أو إيجاد بدائل عنها.

5- عملت قيادة الرئيس بوتين، منذ عدة أعوام، بجدّ، من أجل إزالة تأثير الدولار في الاقتصاد الروسي منذ أزمة القرم عام 2014، عبر تعزيز ما وُصف بأنه 'دفاعات موسكو

الاقتصادية"، وبناء ما يسمي 'الحصن الروسي"، تحسباً لما يتحدث عنه البريطانيون والأميركيون، في كل أزمة، بشأن حظر تعامل روسيا بالدولار والجنيه الاسترليني. ويتبيّن ذلك من حقيقة مفادها، أن روسيا كانت، في عام 2013، تتلقى الدولارات في مقابل 95 % من صادراتها إلى البرازيل والهند وجنوب أفريقيا والصين. أمّا اليوم، بعد عشرة أعوام من هذه السياسة، فإن 10 % فقط من هذه التجارة يتم بالدولار، وبدّلت روسيا التجارة بالدولار بالذهب على نحو كبير، بحيث راكمت جبالاً من الذهب تبلغ قيمتها 130 مليار دولار، أو 20 % من إجمالي الاحتياطيات ، بعد أن كان لديها مليارَي دولار فقط من الذهب عام 1995.

6- على الرغم من أن نصيب روسيا لا يتجاوز 2 % من إجمالي المعاملات في شبكة المدفوعات الدولية، 'سويفت"، عام 2020، فلقد حرصت الدول الغربية على تقويض معاملات روسيا التجارية الخارجية، وحرمانها من عوائد تصدير المواد الخام. بيد أن موسكو تحسّبت لذلك من خلال البحث في استخدام أنظمة بديلة وعملات رقمية، بالإضافة إلى تعاقدات جديدة مع حلفاء آسيويين كالصين. كما أسست، عام 2014، نظام خدمات الرسائل المالية الوطنية الخاصة بها (SPFS) من أجل ضمان استمرار عمل مؤسساتها، وهو يعالج نحو خُمس المدفوعات المحلية، لكنه سيكون بطيئا ومحدوداً في معاملاته، وهو قريب من رسائل البريد الإلكتروني أو الفاكس.

بيد أن الأزمة الحالية، وخصوصاً بعد انسحاب شركتي 'ماستر كارد" و"فيزا كارد" من التعاملات الروسية، سوف يدفع روسيا، بالتعاون مع الصين التي تملك بدورها نظاماً بديلاً يسمي نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك، أو 'سيبس"، إلى تطوير هذا النظام، بحيث يتقلص تأثير النُظُم الأميركية والأوروبية في مدفوعات الأفراد في كلتا الدولتين الكبيرتين، على نحو قد يؤدي إلى ضرب هيمنة الهيكل المالي العالمي القائم على هيمنة الدولار الأميركي. وكان وزير المالية الروسي أعلن، عام 2020، اعتزام الصندوق السيادي تصفية أصوله من الدولار البالغة نحو 35 %، وإبدالها بسلة عملات، تتضمن: 40 % لليورو الأوروبي، 30 % لليوان الصيني، 5 % للجنيه الإسترليني، 5 % للين الياباني، 20 % للذهب.

7- ي إثر قيام البنك المركزي الأوروبي بحصار فروع البنوك الروسية الكبرى، مثل بنك 'سبيربنك" الروسي، الذي تملك الحكومة الروسية أغلبية الأسهم فيه، وله عشرات الفروع في البلدان الأوروبية، سارع البنك المركزي الروسي إلى احتواء تداعيات العقوبات الموسعة، وأعلن أنه سيستأنف شراء الذهب في السوق المحلية، ويخفف القيود على المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية لدى البنوك.

8- بالمثل، في إثر اعلان لندن فرض عقوبات على البنك المركزي الروسي ومنع مواطنيها والشركات البريطانية من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي، أو وزارة المالية الروسية، وتجميد أصول بنوك روسية واستبعادها عن النظام المالي البريطاني، قرر البنك المركزي الروسي، يوم الاثنين الموافق فيه 28/2/2022، رفع معدل الفائدة الرئيسي إلى 20 %، بدلا من 9.5%.

9- ستؤدي العقوبات المعلنة مؤخراً على البنك المركزي للاتحاد الروسي إلى فرض قيود شديدة على وصوله إلى الاحتياطيات الدولية من أجل دعم عملته ونظامه المالي. وأدت العقوبات الدولية على النظام المصرفي الروسي، واستبعاد عدد من البنوك عن شبكة 'سويفت"، إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة روسيا على تلقي المدفوعات عن صادراتها، والسداد في مقابل وارداتها، والدخول في معاملات مالية عبر الحدود. ورأينا فعلاً هبوطاً حاداً في أسعار الأصول، وكذلك في سعر صرف الروبل الروسي. ورغبة في تقليل الأثر السلبي لهذه العقوبات الغربية، قررت السلطات الروسية تسديد مديونياتها بالروبل الروسي، سواء من هيئات حكومية، أو مصرفية، أو أفراد وشركات وكيانات، لتحقق بذلك هدفين، أولهما تقليل حجم العملات الصعبة من الخروج من البلد، والثاني إجبار الأطراف الدائنة على إعادة استعمال هذه الروبلات داخل الاقتصاد الروسي في صورة طلب سلع أو خدمات أو غيرها.

10- قررت الحكومة الروسية الخطوات التي يمكن اتخاذها لمنع الشركات الغربية من سحب رؤوس أموالها من روسيا. ووفقا لما ذكره رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين، لجأت الحكومة الروسية إلى حزمة إجراءات للانضباط المالي، مثل فرض رسوم تصل إلى 30 % على مشتريات الأفراد من العملات الأجنبية. كما ألزمت الشركات، التي تعمل في مجال التصدير، بتحويل 80 % من عائداتها إلى الروبل (7)، إلى جانب ما اتخذه البنك المركزي من إجراءات عاجلة لرفع سعر الفائدة من 9.5 % إلى 20 %.

قصة نجاح

■ من هو وليد الحمري ؟

مدرب واستشاري في المجال الاداري، يقدم خدمات التدريب والاستشارات للعديد من الجهات مثل المنشآت الحكومية والخاصة وكذلك المنظمات المحلية والدولية، ولديه العديد من الانجازات والاعتمادات على المستوى المحلي والدولي

ويساهم بشكل مستمر في تطوير الشباب والافراد والجهات في عدن خصوصا و كذلك في البلد ككل رحلة النجاح وخطوة الف ميل ..اين وكيف بدأت ...

■ بدأت النجاحات منذ الانضمام لروضة صيرة في الطفولة، حيث تم اختياره باستمرار من بين العشرات للمشاركه في الانشطة والمسابقات الخاصة برياض الاطفال، تلاها التفوق الدراسي في المراحل الابتدائية والثانوية، واستمر التميز في الالتحاق بقسم الحاسوب كلية الهندسة جامعة عدن و عمل مدرسا منتدبا لفترة فيها بعد التخرج.

■ بدأ العمل في مجال التدريب منذ ٢٠٠٢

■ حصل على العديد من الاعتمادات في مجالات التدريب والاستشارات اخرها اعتماده كاستشاري ومدرب في مركز بروفنشرز العريق في الهند كاول شخص غير هندي ينضم الى طاقم العمل في هذا المركز

■ اهم مرحلة للتحول ممكن تحكي عنها

يعد انشاء مركز اب سنتر في ٢٠٠٨ في عدن من قبل الاستاذ وليد بالشراكة مع اخرين نقطة تحول رئيسية، حيث استطاع من خلاله المساهم في عملية التطوير للبناء في المجتمع كما ساهمت في انتقال الاستاذ وليد من المجال التقني الى المجال الاداري

■ معوقات واجهتك في رحلتك

لا تخلوا الحياة من المعوقات

كان من اهم المعوقات الظروف الاقتصادية والمعيشية التي عانينا منها بعد ٩٤، لكنها كانت في نفس الوقت حافز نحو حتمية تحقيق النجاح

■ لحظة سعادة لايمكن تنساها:

هناك العديد من اللحظات السعيدة منها: لحظة التخرج من الجامعة في مساق البكلاريوس وكذلك الماجستير لانهما كانا نجاحان كبيران بعد معاناه في الحصول عليهما

■ ختامها مسك ..كلمة أخيرة توجهها لكل شخص طموح

ان يضع اهدافه صوب عينيه ولا يتخلى عنها وان يثابر لتحقيقها مهما كانت التحديات

إلى من يهمه الأمر:

عام صادرات صفر.. إلى متى يا حكومة؟

د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

صادف يومي 18 و19، من شهر اكتوبر المنصرم، مرور عام على هجمات طائرات مسيرة استهدفت منشآت وموانئ تصدير النفط في الضبة والمشيمة والذي تسبب مباشرة بوقف انتاج وتصدير النفط والحاق خسائر فادحة بموارد الدولة المالية الشحيحة جدا وتلك هي الخسارة الاكبر في موارد ميزانية الحكومة منذ بداية الحرب قبل حوالي 9 سنوات.

ان لتلك الهجمات اثار وخيمة على الاقتصاد الوطني وعلى الموارد المالية للحكومة وعلى حياة السكان المعيشية في بلد يعاني من ازمة امن غذائي خطيرة تجسدت في انتشار المجاعة والفقر وسوء التغذية الحاد الوخيم والذي ادى الى انتشار التقزم بين الاطفال بنسب مخيفه حيث سيخلق جيل ضعيف وغير منتج ويعتمد على غيرة في تلبية متطلبات الحياة.

ان آثار تلك الضربات على الموارد المالية للحكومة وعلى حياة السكان تتمثل في:

• خسارة الموارد المالية لحكومة عدن والتي كانت تشكل حوالي 70٪ من ميزانية الدولة وبالتالي عجز ميزانية الدولة بشكل تام وهيكلي ومستدام.

• توقف الصادرات النفطية أفقد الحكومة المصدر الرئيس للموارد المالية بالعملة الأجنبية مما يؤثر على الاقتصاد والحياة بشكل عام.

• نضوب العملة الاجنبية من السوق مما يخلق خلل خطير ومستدام في العرض والطلب على العملة المحلية وانهيارها تدريجيا كما سيضعف القدرة على استيراد السلعي الاساسية الضرورية لحياة السكان.

• قد تصل الحكومة قريبا الى العجز التام عن دفع المرتبات لموظفي الدولة ورجال الجيش والامن وخلق فوضى امنية خطيرة كما قد تواجه الحكومة صعوبات في الصرف على الخدمات الاساسية وتعطيل الحياة بشكل عام في اي وقت.

• اختلال هيكلي تام لاقتصاد البلاد في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وميزانية الحكومة مما يتسبب بانهيار تام للموارد المالية الخارجية والمحلية وقد يتسبب بانهيار تام للحكومة ومؤسساتها الهشة اصلا.

ان خسائر الحكومة المالية باهضه للغاية خلال عام من وقف الصادرات النفطية والتي تناهز بحسب بعض التقديرات غير الرسمية حوالي مليار و440 مليون دولار امريكي لتلك الخسائر من ايرادات موازنة الحكومة تبعات خطيرة على استمرار قيام الحكومة بمهامها السياسية والامنية والخدمية وقدرتها على تمويل الاستيراد وقد تواجه اشكالية عدم القدرة على وقف انهيار العملة وصعوبة استمرار دفع المرتبات وانهيار الوضع الانساني.

ان حصول الحكومة على هبة من المملكة العربية السعودية قد خفف مؤقتا من تداعيات وقف الصادرات النفطية الا ان تلك المساعدة ستنتهي قريبا وتضع البلاد والعباد على كف عفريت كما يقال.

ان اعتماد الحكومة على الخارج لن يطول ووجب عليها الاعتماد على الموارد المحلية بكل الطرق الممكنة ومغادرة اساليب البحث عن موارد في جيوب المواطن الفارغة ودس الايدي في الجيوب المتضخمة بما فيها جيوب الحكومة واخواتها، ان كل ذلك لن يتحقق الا عبر اعلان برنامج اصلاح مالي واداري واضح وشفاف وشامل وتنفيذه دون تلكؤ او تسويف من قبل كل مؤسسات الدولة وهيئاتها مجتمعة.

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان